IRANIANAFFAIRS
العدد 22 - رمضان 1444 هـ - أبريل/ نيسان 2023م

عدد خاص

شؤون إيرانية

فصلية

التغيير الديموغرافي في سوريا

جرائم إيران وتركيا

IranianAffairsMagazine - No.22 - Apr 2023

مصر 30 جنيه مصري- السعودية 20 ريالاً – الكويت 1,5 دينار – الإمارات 20 درهماً – مملكة البحرين 2 دينار – سلطنة عُمان 2 ريال – لبنان 5000 ليرة – الأردن 3 دينار – الجزائر 500 دينار – المغرب 50 درهمًا – تونس 10 دنانير – فلسطين 10 دولارات
Austria,France,Germany and Italy: EURO 10 – United Kingdom £5 – USA $10.

www.alkhalej.net

من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية

«إن مصر هي بوّابة الحرمين الشريفين، مقدسة أرضها قداسة أرضهما، وقضيتها هي أهم قضايا المسألة الشرقية. فإذا عزت انتصرت ديار الإسلام، وإذا أصابتها الجراح أحدثت الفساد في جسد الأمة الإسلامية، لأن العروق بين مصر وجسد الأمة شديدة والاتصال، إنها أهم مواقع الشرق وروح الممالك الإسلامية».

هكذا قال جمال الدين الأفغاني عن مصر، التي تربطها بأفغانستان علاقات وطيدة تعود إلى زمن الفراعنة، حيث احتوت مقبرة الفرعون توت عنخ آمون، الذي حكم مصر في القرن 14 قبل الميلاد، على العديد من المصوغات الذهبية المطعمة بأحجار اللازورد الكريمة، كان مصدرها محافظة «بادخشان» شمال شرق أفغانستان.

وعلى مر التاريخ، تمتعت أفغانستان بمكانة مهمة بالنسبة لمصر ومصالحها القومية؛ نظرا لأنها واحدة من دول آسيا الوسطى، التي تعاظم ارتباطها بمنطقة الشرق الأوسط؛ بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في أواخر ديسمبر من عام 1991م، وما ترتب عليه من سقوط التنافس القطبي وتحول الولايات المتحدة إلى قطب أوحد يطرح مشروعاته للشرق الأوسط على الساحة، كيفا يشاء وأنى اقتضت مصالحه، لتشمل المنطقة كلها بما فيها أفغانستان بالمفهوم الواسع للجغرافيا السياسية.

وقد مرت العلاقات المصرية الأفغانية، على ما يقارب الستين عاما، بمرحلتين مهمتين، الأولى كانت فيها هذه العلاقة بين البلدين المسلمين تقليدية من جميع الجوانب، وامتدت لثلاثين عاما، من عام 1922م، وحتى عام 1952م، والثانية كانت مزدهرة في جميع المجالات، وامتدت لربع قرن تقريبا من عام 1952م وحتى عام 1979م،أي أن هذه العلاقة، محل الدراسة، لم تشهد تحولات كبرى؛ ولعل مرد ذلك إلى سببين: السبب الأول أن كلا البلدين لا يجمعهما جوار جغرافي مشترك يمكن أن ينجم عنه بروز خلافات بينهما على غرار ما حدث بينها وبين إيران وباكستان أو بينها وبين الاتحاد السوفييتي السابق؛ إذ تفصل بينهما مسافة تبلغ 3,579,70 كم، كما لم تكن مصالحهما المشتركة قد اتسعت أو تشابكت إلى الحد الذي قد يفضي إلى توتر أو صدام بينهما. والسبب الثاني أن العلاقات بينهما لم تكن قد تعرضت لمحك عملي على مستوى السياسة الخارجية المباشرة تجاه بعضهما البعض، ومن ثم فقد اكتفى البلدان بمجموعة من السياسات والتحركات الدبلوماسية التقليدية والمعتادة، التي قامت على مجموعة من القواسم المشتركة التي أفضت إلى حرصهما الدائم على تعزيز علاقات التعاون.

وهذه الدراسة عن العلاقات المصرية- الأفغانية، هي الأولى من نوعها في العالم العربي، وهي نتاج جهد بحثي وتاريخي كبير قام به الأستاذ الدكتور سعيد الصباغ، أستاذ الدراسات الإيرانية المعاصرة بكلية الآداب جامعة عين شمس، الذي يتفرد بين الباحثين العرب المعاصرين بدراساته الضافية والموثقة في الشأن الإيراني، وها هو يقدم لنا الدراسة التي بين أيدينا عن موضوع لم يُكتب فيه من قبل، ولا يحظى بكثير من الاهتمام، على الرغم من أن أفغانستان هي تقع في إحدى دوائر الأمن القومي المصري والعربي.

شؤون إيرانية

مجلة تصدر عن:
مركز الخليج للدراسات الإيرانية
لندن / القاهرة

www.alkhalej.net

العدد 22

السنة الثانية

رمضان 1444هـ - أبريل/ نيسان 2023م

رئيس المركز
شريف عبد الحميد
Sherif Abdelhamied
Center-in-Chief

مستشار المركز
د. عبد القادر نعناع

مستشار التحرير
د. شادي العفيفي

مجلس التحرير
محمود رأفت
مروان محمود
أحمد النعماني

المراسلات:
البريد الإلكتروني (التحرير):
alkhalejnet@gmail.com

الاشتراكات:
السنة الواحدة (اثنا عشر عدداً) تشمل تكلفة البريد
داخل مصر: 1000 جنيه مصري –
اتحاد بريد عربي: 120 دولارًا أمريكيًا –
أوروبا وأفريقيا: 130 دولارًا أمريكيًا – أمريكا
وكندا: 170 دولارًا أمريكيًا –
باقي دول العالم: 200 دولار أمريكي.

الاشتراكات
باسم رئيس التحرير: sherif5566@gmail.com
+201002686541
(المركز): +201015039040
(المجلة): +201145773008

التغيير الديموغرافي.. جريمة في حق مستقبل سوريا

تشهد سوريا منذ اندلاع الثورة عام 2011، حتى الآن، عمليات تغيير ديموغرافي واسعة النطاق، تهدف لتغيير التركيبة السكانية والاجتماعية لإيجاد مناطق جغرافية مؤيدة لهذا الطرف أو ذاك، من أطراف النزاع السوري.

وتورط في هذه العمليات كل أطراف النزاع، وعلى رأسهم قوات نظام الأسد، وإيران وحلفاؤها من الميليشيات الشيعية المسلحة، وخصوصًا «حزب الله» اللبناني، والتنظيمات المسلحة السنية المناهضة للنظام، بالإضافة إلى تركيا والجماعات المسلحة في الشمال. وأدى ذلك التهجير القسري إلى تحول السوريين إلى أكبر تجمع لاجئين حول العالم.

أخذ التغيير الديموغرافي طابعًا ممنهجًا بدءًا من عام 2015، وأصبح سياسة معلنًا عنها في خطابات بشار الأسد، بلا خجل، حيث بدأ السعي الرسمي إلى تشكيل ما يُسمى «سوريا المفيدة»، عبر إطباق الحصار على المناطق التي كانت تقع تحت سيطرة المعارضة، حيث جرى حرمانها من جميع مقوّمات الحياة، تطبيقًا لمبدأ «التجويع من أجل التركيع».

ومنذ ذلك التاريخ، أقدم نظام الأسد على ارتكاب أكبر جريمة «تهجير قسري» شهدها التاريخ الحديث، شملت العملية إبعاد نحو 13 مليون شخص من مناطقهم، التي عاشوا أهلهم فيها على مدار السنين، فمنهم من ترك أرضه وديارة مرغمًا على أيدي الميليشيات الإيرانية و«الشبيحة» السوريين، ومنهم من طورد في رزقه ومعيشته، وتم التضييق عليه اقتصاديًا وأمنيًا، حتى هجر أرضه مرغمًا، إلى غير رجعة، واستوطن دولًا عربية وأوروبية بشكل نهائي.

وقد يمر وقت طويل، قبل اكتشاف كل الجرائم التي جرى ارتكابها في سوريا، والأطراف المتورطة فيها، بل إن بعض الجرائم ستظل قائمة، خاصة أن ضحاياها، وهم بالملايين كما ذكرنا، باتوا مجرد أرقام في مجريات الكارثة السورية.

ولا جدال أنه سيكون لاستراتيجيات التهجير القسري، هذه تداعيات ثقافية واقتصادية اجتماعية سلبية طويلة الأمد، ستزيد تعقيد أفق السلام والمصالحات في المستقبل السوري، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على وحدة البلاد.

وتفتح «شؤون إيرانية» قضية التغيير الديموغرافي في سوريا، باعتبارها واحدة من أهم القضايا في الوقت الراهن، خلال مرحلة ما بعد الحرب وإعادة الإعمار، حتى لا يقف هذا التغيير عقبة في طريق مستقبل سوريا، الأمر الذي يوجب على الدول العربية والمجتمع الدولي معًا، اتخاذ إجراءات من شأنها إعادة المُهجرين إلى مناطقهم، والعودة بالأوضاع الديموغرافية إلى ما كانت عليه قبل عام 2011، بمشاركة أطراف محلية وإقليمية ودولية فاعلة.

«شؤون إيرانية»

الأخبار

6 الإضرابات العمالية... طهران تلوّح بطرد 4 آلاف عامل من شركات الغاز

8 إيران... دهس رجلي دين في مدينة قم وطعن أحدهما بسكين

10 المخرج الإيراني جعفر بناهي يغادر بلاده بعد 14 عامًا على منعه من السفر

11 إيران تواصل اعتقال ناشطين شاركوا في مؤتمر يطالب بالاستفتاء

الافتتاحية

12 إيران على حافة بُركان

الملف السياسي

16 من وراء جرائم "التهجير" في سوريا؟

50 التغيير الديموغرافي.. جناية إيران في حق السوريين

25 التحوّل الديموغرافي.. أداة جيوسياسية للسيطرة على سوريا

36 تتريك سوريا.. كيف تخطط أنقرة لتكرار سيناريو لواء إسكندرون؟

تقارير

64 الصقر الإيراني.. "المحافظ" والعميل!

54 وقائع "حرب المياه" التركية ضد شمال سوريا

حوار

28 رئيس "المرصد السوري لحقوق الإنسان" يتحدث لـ "شؤون إيرانية" رامي عبد الرحمن: أينما حلّت إيران حلّ الخراب والدمار والعنف

58 صالح مسلم الرئيس المشترك لحزب "الاتحاد الديمقراطي": التغيير الديموغرافي أكبر خطر على مستقبل سوريا

المرأة الإيرانية

67 عودة "الحجاب الإجباري" إلى شوارع إيران

دراسات

70 أرض الفرص الاستراتيجية: انعكاس ميزان القوى في الشرق الأوسط

عروض كتب

79 سياسة إيران تجاه دول الجوار

كاريكاتير

نقلًا عن: العربي الجديد

الإضرابات العمالية... طهران تلوّح بطرد 4 آلاف عامل من شركات الغاز

■ قبل يومين من اليوم العالمي للعمال، لوّح مسؤول إيراني بفصل واستبدال أربعة آلاف عامل في قطاع النفط والغاز الإيراني مضربين عن العمل للاحتجاج على الأجور المنخفضة وظروف العمل في منطقة رئيسية لإنتاج الطاقة في جنوب البلاد.

وقال الرئيس التنفيذي لمنطقة بارس (فارس) الاقتصادية للطاقة سخاوت أسدي قوله إنّ «عددًا من العمّال الموسميين أضربوا» في صناعة البتروكيميائيات في هذه المنطقة، «متذرّعين بظروف (العمل) الإشكالية». وأضاف أنه بعد انتهاء «المهلة القانونية... سيتم استبدال عمّال جدد بأربعة آلاف منهم»، حسبما أوردت وكالة «إرنا» الرسمية.

وتجددت الإضرابات العمالية في شركات قطاع النفط والغاز في الكثير من المدن الإيرانية، بسبب تدهور الوضع المعيشي وتدني الأجور. وطالب العاملون أيضًا بتحسين الإسكان والمواصلات. وذكرت صحيفة «اعتماد» الإيرانية، أن عدد المشاركين في إضرابات الأيام الأخيرة يصل إلى 10 آلاف عامل.

وتقع منطقة بارس الاقتصادية للطاقة في جنوب شرق محافظة بوشهر الجنوبية، وتهدف إلى استخراج موارد النفط والغاز من حقل بارس الجنوبي الضخم في مياه الخليج، وهذا أكبر احتياطي غاز معروف في العالم، تتشاركه إيران مع قطر، وهناك نحو 40 ألف شخص يعملون هناك.

وفي أكتوبر/تشرين الأول، أوقفت السلطات أشخاصًا خلال تجمّع عمّالي احتجاجًا على عدم دفع الأجور في عسلوية (جنوب شرق)، الواقعة في محافظة بوشهر والمطلّة على الخليج، حيث يقع حقل بارس الجنوبي للنفط والغاز.

وقال المرشد علي خامنئي، إنّ بعض الاحتجاجات العمّالية كانت «مفيدة» في «مساعدة الحكومة» و«توعية النظام». وعزا خامنئي الاحتجاجات العمالية إلى «التأخير في دفع الأجور» والإدارة الخاطئة للاستثمارات في المصانع، و«المشاهدات القريبة للعمال من الفساد».

عمّال يهتفون خلال لقاء مع المرشد الإيراني

■ خامنئي: الاحتجاجات قطعت الطريق على الأعداء وساعدت النظام

وعلى هامش الاحتجاجات الشعبية غير المسبوقة التي شهدتها إيران منذ نهاية 2017، هزت البلاد موجات عدة من الإضرابات، نفذها المعلّمون وسائقو الحافلات وعمال الشركات النفطية والفولاذ وقصب السكر الذين استنكروا تدنّي الرواتب وغلاء المعيشة.

وكان خامنئي يشير إلى الإضرابات التي شهدتها البلاد مؤخرًا. وقال خلال لقاء مع العمّال: «كانت بعض هذه الاحتجاجات مساعدة للنظام والحكومة ولإبلاغ النظام. وفي بعض الحالات، عندما تدخّلت الهيئات المسؤولة، مثل السلطة القضائية، وجدت أنّ العمّال كانوا على حق».

وطرح خامنئي مرة أخرى اتهاماته لـ«مساعي الأعداء»، فيما وصفه بتحريض العمال للوقوف بوجه النظام. وأوردت وكالة الصحافة الفرنسية قوله: «لحسن الحظ، لم يسمح العمّال لأشخاص ذوي نوايا سيئة بإساءة استغلال الاحتجاجات والتجمّعات». أما وسائل الإعلام الرسمية فقد نقلت عن خامنئي أن «العمال رسموا الحدود بينهم وبين الأعداء، ولم يسمحوا لهم باستغلال الأوضاع». وذهب خامنئي أبعد من ذلك عندما تحدث بلسان العمال، قائلًا: «نحن نكره العدو ونحن أصدقاء مع النظام».

منذ عام 2018، يتعرض الاقتصاد الإيراني لعقوبات أمريكية، ولتضخّم مرتفع، فضلًا عن انخفاض قياسي في قيمة العملة الوطنية (الريال) مقابل الدولار، بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي لعام 2015 مع طهران.

وهاجمت عناصر من القوات الأمنية مجموعة من الناشطين النقابيين، بينما كانوا في زيارة إلى أسرة المتحدث باسم نقابة المعلمين محمد حبيبي. وقالت «اللجنة التنسيقية لنقابات المعلمين» على قناتها في «تليغرام» إن عناصر الأمن انهالت بالضرب على الحاضرين، ما أدى إلى نقل عضوة في اللجنة إلى المستشفى بعد إصابتها بجلطة قلبية.■

واشنطن تصادر شحنة نفط إيرانية وسط توترات مع طهران

الناقلة «أدفانتدج سويت» المحتجزة لدى إيران، أثناء إبحارها بالقرب من إسطنبول في يناير الماضي

■ قالت شركة الأمن البحري (أمبري)، إن الولايات المتحدة صادرت نفطًا إيرانيًا على متن ناقلة في البحر مؤخرًا في إطار عملية لإنفاذ العقوبات، وذلك قبل خمسة أيام على الأقل من احتجاز «الحرس الثوري» ناقلة نفط كانت في طريقها للولايات المتحدة.

وأفادت «أمبري» بأن إيران احتجزت ناقلة نفط ردًا على مصادرة أمريكا شحنتها.

تمثل مصادرة شحنات النفط أحدث تصعيد بين واشنطن وطهران بعد سنوات من العقوبات الأمريكية بسبب برنامج إيران النووي. ولا تعترف إيران بالعقوبات الأمريكية، كما أن صادراتها النفطية آخذة في الارتفاع.

وتقول طهران إن برنامجها النووي لأغراض مدنية، بينما تشتبه واشنطن في أن إيران تريد صنع قنبلة نووية.

وقالت شركة «أمبري» في تحذير للعملاء، «تقييمات (أمبري) تشير إلى أن احتجاز البحرية الإيرانية (لناقلة النفط) جاء ردًا على الإجراء الأمريكي». وأضافت: «كانت كلتا الناقلتين بالحجم الأقصى الممكن لعبور قناة السويس. استخدمت إيران في السابق سياسة رد الصاع بالصاع بعد مصادرة شحنة نفط إيرانية».

ونقلت «رويترز» عن مصادر، طلبت عدم الكشف عن هويتها بسبب حساسية الأمر، أن واشنطن سيطرت على شحنة النفط من على متن الناقلة «سويز راجان» التي ترفع علم جزر مارشال بعد حصولها على أمر قضائي في وقت سابق.

وأظهرت بيانات تتبع السفن أن آخر موقع رُصدت فيه الناقلة كان بالقرب من جنوب القارة الأفريقية في 22 أبريل/نيسان.

ولم ترد شركة «إمباير نافيجيشن» التي تدير الناقلة، ومقرها اليونان، ووزارة العدل الأمريكية، بعد على طلبات للتعليق.

وقالت البحرية الأمريكية، إن إيران احتجزت ناقلة ترفع علم جزر مارشال في خليج عمان، في أحدث عملية احتجاز أو هجوم تنفذه طهران على سفن تجارية في مياه الخليج.

وقال نائب قائد البحرية الإيرانية الأميرال مصطفى تاجوديني، للتلفزيون الرسمي، إن الناقلة تجاهلت مكالمات لا سلكية لمدة ثماني ساعات بعد اصطدامها بقارب إيراني، مما أدى لإصابة العديد من أفراد الطاقم وفقدان ثلاثة.

وقال متحدث باسم الأمم المتحدة إن الأمين العام أنطونيو غوتيريش على علم بالاستيلاء على الناقلة في خليج عمان، وأكد مجددًا دعمه للقانون البحري الدولي. وحاولت الولايات المتحدة العام الماضي مصادرة شحنة من النفط الإيراني بالقرب من اليونان، مما دفع طهران إلى الاستيلاء على ناقلتين يونانيتين. وأمرت المحكمة العليا اليونانية بإعادة الشحنة إلى إيران. وأفرجت طهران عن الناقلتين اليونانيتين في وقت لاحق.

وفي خطوة من المرجح أن تؤدي إلى تفاقم التوترات، حث 12 عضوًا من مجلس الشيوخ الأمريكي، الرئيس جو بايدن، على إزالة عقبات السياسات في وزارة الخزانة التي منعت وزارة الأمن الداخلي من مصادرة شحنات نفط إيرانية لأكثر من عام.

في عام 2020، صادرت واشنطن أربع شحنات من الوقود الإيراني على متن سفن أجنبية كانت متجهة إلى فنزويلا ونقلتها بمساعدة شركاء أجانب لم يكشف عنهم إلى سفينتين أخريين أبحرتا بعد ذلك إلى الولايات المتحدة.■

إيران... دهس رجلي دين في مدينة قم وطعن أحدهما بسكين

فريق من الطوارئ الإيرانية

■ تعرّض رجل دين إيراني لهجوم بسكين، بعد تعرضه للدهس في مدينة قم معقل المحافظين في البلاد، حسبما أعلنت وسائل إعلام رسمية، بعد أيام على مقتل عضو في «مجلس خبراء القيادة» الإيراني.

وأفاد موقع «صابرين نيوز»، التابع لـ«الحرس الثوري» الإيراني، بأن «سيارة هاجمت رجلي دين في موقف للحافلات بشارع الشهداء بقم قرب صلاة الفجر، وبعد دهسهما وإصابتهما نزل السائق منها وطعن أحد الطالبين بسكين في رقبته وجنبه». وأضاف الموقع أن الرجل «هاجم بعد ذلك رجال الشرطة، وحاول الاستيلاء على أسلحة ضباط الشرطة قبل إلقاء القبض عليه».

بدورها، نقلت «وكالة الصحافة الفرنسية»، لوكالة «إرنا» الرسمية أن الحادث وقع بعد حادث سير. ونقلت عن قائد شرطة قم، أمير مختاري، قوله: «بعد تحطم السيارة وجرح اثنين من المارة، ترجل السائق من سيارته، وهاجم أحد الضحايا وهو رجل دين بسكين».

ونُقل الجرحى الثلاثة، ومن بينهم السائق الذي جرح نفسه بالسكين، إلى المستشفى. ولا يزال رجل الدين في العناية المركزة، وفق مختاري، الذي أضاف أن «دوافع الهجوم لم تتضح بعد».

ولم تعرف دوافع المهاجم. وقالت الشرطة إنها تواصل التحقيق في الحادث.

واستُهدف رجل دين آخر في حادث دهس في شارع مرزداران بالعاصمة طهران. وتداول فيديو يظهر لحظة إصابة رجل الدين بسيارة «برايد سايبا» صغيرة الحجم. وقالت الشرطة «إن القوات الأمنية تلاحق السائق».

وقبل الحادث بساعات، قُتل عضو «مجلس خبراء القيادة»، عباس علي سليماني، جراء إطلاق نار استهدفه داخل مصرف في مدينة بابلسر، في محافظة مازندران شمال البلاد.

وقالت السلطات: «إن ما حصل لم يكن عملًا أمنيًا أو إرهابيًا»، وذلك بعد توقيف التحقيق مع المهاجم، الذي أوقفته الأجهزة الأمنية.

وتولى سليماني (75 عامًا) عددًا من المناصب الدينية، إذ كان ممثلًا للمرشد علي خامنئي وإمامًا لصلاة الجمعة في عدد من المدن الكبرى مثل كاشان (وسط)، وزاهدان مركز محافظة سيستان-بلوشستان في جنوب شرقي البلاد.

وكان رجال الدين خلال الشهور الأخيرة هدفًا للمحتجين الغاضبين على الهيئة الحاكمة. وتم تداول فيديوهات لإسقاط العمائم من رؤوس رجال الدين، في ظاهرة جديدة انتشرت بالبلاد، بينما يصعّد أئمة الجمعة وممثلو خامنئي ضغوطهم على المسؤولين لضبط الحجاب.

وتشهد إيران جدلًا واسعًا حول الحجاب، بعد الاحتجاجات التي شهدتها أنحاء البلاد، منذ وفاة الشابة الكردية مهسا أميني في سبتمبر/أيلول الماضي، أثناء احتجازها لدى شرطة الأخلاق بدعوى «سوء الحجاب».■

البحرية الأمريكية:

«الحرس الثوري» يحتجز ناقلة نفط في مضيق هرمز

■ احتجز «الحرس الثوري» الإيراني ناقلة نفط ترفع علم جزر مارشال في خليج عمان، بينما كانت تبحر في المياه الدولية، في أحدث واقعة في سلسلة عمليات احتجاز عدة سفن تجارية في مياه الخليج منذ منع إيران من بيع نفطها في الأسواق العالمية في مايو/أيار 2019.

وأعلنت البحرية الأميركية، في بيان، أن استيلاء القوة البحرية لـ«الحرس الثوري» على الناقلة «أدفانتج سويت»، يزعزع الأمن والاستقرار الإقليميين، ودعت طهران إلى الإفراج الفوري عن الناقلة، حسب «رويترز».

وتقع المنطقة البحرية حيث احتُجزت السفينة، قرب مضيق هرمز، الذي تمرّ عبره خُمس صادرات النفط الدولية.

وقال الأسطول الخامس للبحرية الأميركية، ومقرّه البحرين، في بيان: «في 27 أبريل/نيسان حوالي الساعة 1:15 بعد الظهر بالتوقيت المحلي، احتجز (الحرس الثوري) الإيراني ناقلة النفط «أدفانتج سويت» التي ترفع علم جزر مارشال أثناء عبورها في المياه الدولية في خليج عمان». وجاء في بيان للبحرية أن السفينة المحتجزة ناقلة ضخمة، بُنيت عام 2012، وأنها وجهت نداء استغاثة أثناء عملية احتجازها.

وأضاف: «على الحكومة الإيرانية أن تفرج فورًا» عنها، معتبرًا أن «المضايقات الإيرانية المستمرة للسفن والتدخل في حقوق الملاحة في المياه الإقليمية تشكل تهديداً للأمن البحري والاقتصاد العالمي».

ولم تحدّد البحرية الأميركية هوية مالك السفينة ولا وجهتها. وبحسب موقع «مارين ترافيك» المتخصص في رصد حركة الملاحة البحرية، ظهرت السفينة المملوكة لشركة «أدفانتج تانكرز»، ومقرها سويسرا، آخر مرة قبالة سواحل عمان. وكانت قد غادرت الكويت متوجّهة إلى هيوستن في الولايات المتحدة.

أما موقع «لويد ليست» لمراقبة سفن الشحن فقد ذكر أن الناقلة تابعة لشركة شيفرون الأميركية للنفط، وهي مملوكة للصين، وكانت

في طريقها إلى مدينة هيوستن الأميركية، وتحمل 750 ألف برميل من الخام الكويتي، طبقاً لوكالة أنباء العالم العربي.

وفي السنوات الأخيرة، تبادلت واشنطن وطهران الاتهامات، على خلفية سلسلة حوادث في مياه الخليج، بما في ذلك هجمات غامضة على سفن وإسقاط طائرة مسيّرة ومصادرة ناقلات نفط.

وقالت البحرية الأمريكية: «في العامين الماضيين، احتجزت إيران بشكل غير قانوني ما لا يقلّ عن 5 سفن تجارية تبحر في الشرق الأوسط»، وفقًا لوكالة الصحافة الفرنسية.

وبعد ساعات من البيان الأمريكي، أعلن الجيش الإيراني، فقدان اثنين من طاقم سفينة إيرانية وإصابة آخرين بجروح إثر تصادم في مياه الخليج مع ناقلة نفط احتجزها على إثر الحادثة.

وقال الجيش، في بيان: «في أعقاب اصطدام سفينة مجهولة بسفينة إيرانية في مياه الخليج (...)، ما أدى إلى فقدان اثنين من طاقم السفينة وإصابة آخرين»، تمّ اعتراض «السفينة المخالفة التي كانت تهمّ بالفرار وهي ترفع علم

جزر مارشال (...) واحتجازها في بحر عمان».

ولم تقدم إيران أدلة على المزاعم. وفي حالات الاحتجاز السابقة للسفن الأجنبية، وجّهت السلطات الإيرانية تهمة الإخلال بالمرور البحري والتسبب في التلوث البيئي وإلحاق الضرر بمعدات بحرية إيرانية.

وعادةً تنشر قوات «الحرس الثوري» مقاطع فيديو من عمليات إنزال على متن تلك السفن.

توترات في أعالي البحار

في سبتمبر/أيلول 2022، احتجز أسطول تابع للبحرية الإيرانية سفينتَين عسكريتين أمريكيتَين من دون ربان في البحر الأحمر لفترة وجيزة.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2021، أعلن «الحرس الثوري» الإفراج عن ناقلة فيتنامية بعد استعادة حمولتها من النفط العائد للجمهورية الإيرانية، إثر احتجازها لنحو أسبوعين، على خلفية ما قال إنها كانت محاولة أمريكية لمصادرة هذه المادة.

ونفت واشنطن في حينه ذلك، مشيرة الى أن قواتها البحرية اكتفت بمراقبة قيام بحرية إيرانية بمصادرة ناقلة نفط ونقلها إلى مياهها الإقليمية.

وفي يوليو/تمّوز 2019، احتجز «الحرس الثوري» ناقلة النفط «ستينا إمبيرو» التي ترفع علم بريطانيا أثناء عبورها مضيق هرمز. ولم تفرج السلطات الإيرانية عن السفينة إلا بعد شهرين.

وتقود الولايات المتحدة قوات دولية وإقليمية في الخليج لتأمين أمن الملاحة في ممر هرمز الاستراتيجي.

وألقى الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، الأسبوع الماضي، باللوم على القوات الأجنبية في تهديد الأمن والاستقرار الإقليميين، وخاطب خلال عرض عسكري للجيش الإيراني تلك القوات، خصوصاً القوات الأميركية، قائلًا: «عليها أن تغادر المنطقة على وجه السرعة».

يأتي هذا التطور بعد أيام من إعلان قيادي في جيش الاحتلال الإسرائيلي أن قواته تستعد لسيناريو تدهور الأوضاع الأمنية البحرية، في ظل الوجود الإيراني في البحر الأحمر.

ووفقاً لـ«آي نيوز 24» الإخبارية الإسرائيلية، فقد توسعت التهديدات المباشرة وغير المباشرة لتشمل العراق واليمن وسوريا ولبنان وغزة بوصفها وكلاء لإيران. ويتمثل أحد المخاطر في السفن المدنية الإيرانية التي جرى تحويلها إلى مهام عسكرية، وتعمل في البحر الأحمر، وهي مزودة بصواريخ «أرض – بحر»، وصواريخ «أرض – جو»، وطائرات مسيرة.

عقوبات جديدة

وكان تصدير النفط يعد من أبرز موارد إيران قبل العام 2018، حين انسحبت الولايات المتحدة أحادياً من الاتفاق الدولي بشأن ملف طهران النووي، وأعادت فرض عقوبات قاسية عليها.

ويشكّل موضوع النفط نقطة تجاذب بين الجانبين، إذ تتهم واشنطن طهران بالتحايل على العقوبات لتصدير نفطها إلى دول مثل الصين وسوريا وفنزويلا.

وشدّدت بريطانيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عقوباتها على «الحرس»، على خلفية «القمع الوحشي» للاحتجاجات وانتهاكات لحقوق الإنسان.

وهذه سابع حزمة عقوبات يفرضها الاتحاد الأوروبي على إيران منذ وفاة الشابة مهسا أميني (22 عامًا) في 16 سبتمبر/أيلول، بعدما أوقفتها شرطة الأخلاق بدعوى «سوء الحجاب».

ردًا على ذلك، أعلنت إيران عن إجراءات عقابية ضد أفراد وكيانات في الاتحاد الأوروبي وبريطانيا.

ويخضع «الحرس الثوري»، الموازي للجيش الإيراني، لأوامر المرشد الإيراني علي خامنئي. ولديه أجهزة موازية لوحدات الجيش الإيراني، فضلًا عن قوات «الباسيج» التي شاركت إلى جانب الشرطة في عملية إخماد الاحتجاجات الداخلية. وشاركت بعض عناصرها تحت لواء «فيلق القدس» الذراع الخارجية لـ«الحرس الثوري» في سوريا. ولدى «الحرس الثوري» جهاز موازٍ لوزارة الاستخبارات الإيرانية.■

المخرج الإيراني جعفر بناهي يغادر بلاده بعد 14 عامًا على منعه من السفر

■ غادر المخرج الإيراني جعفر بناهي، الذي أفرج عنه في فبراير/شباط الماضي، بلاده للمرة الأولى منذ فرض عليه حظر السفر قبل زهاء 14 عامًا، في زيارة إلى فرنسا، على ما أفاد به محاميه.

ويعدّ بناهي (62 عامًا) أحد أبرز الأسماء في السينما الإيرانية المعاصرة. وأكد القضاء بعيد توقيفه في يوليو/تموز 2022 إيداعه السجن ليمضي عقوبة صدرت في حقه قبل أكثر من عقد من الزمن. وأفرج عنه بكفالة في 3 فبراير/شباط الماضي.

وعرفت عن بناهي مواقفه المعارضة للسلطات. ودانه القضاء في 2010 بتهمة «الدعاية ضد النظام» السياسي للجمهورية الإيرانية، وحكم عليه بالسجن 6 أعوام والمنع من إخراج الأفلام أو كتابتها لفترة طويلة، أو السفر والتحدث إلى وسائل الإعلام، وذلك في أعقاب تأييده التحركات الاحتجاجية التي تلت إعادة انتخاب الرئيس محمود أحمدي نجاد في عام 2009.

وقال المحامي صالح نيكبخت لوكالة الصحافة الفرنسية: «بعد قضاء عقوبته، سُمح لبناهي بمغادرة البلاد، وأُعيد له جواز سفره». ونشرت زوجة المخرج في صفحتها عبر «إنستغرام»، صورة تجمعها مع بناهي في أحد المطارات، وبدت معالم الفرح والارتياح على وجهها.

وأكد نيكبخت أن المخرج سافر إلى فرنسا لزيارة ابنته التي تقيم هناك، من دون الإشارة إلى مدة الزيارة. وأتى الإفراج عن بناهي في فبراير/شباط بعد يومين على بدئه إضرابًا عن الطعام احتجاجًا على ظروف اعتقاله.

وقال وكيل الدفاع عنه: «على حد علمي، لم تعد هناك ملفات قضائية ضده».

ويعدّ بناهي من أبرز المخرجين الإيرانيين، ونال جوائز دولية عدة؛ أهمها جائزة «الأسد الذهبي» في «مهرجان البندقية» عام 2000 عن فيلم «الدائرة»، و«الدب الذهبي» لـ«أفضل فيلم» في «مهرجان برلين السينمائي» عام 2015 عن «تاكسي طهران»، وتشارك جائزة «أفضل سيناريو» في «مهرجان كان السينمائي» في 2018 عن فيلمه «ثلاثة وجوه».■

إيران تواصل اعتقال ناشطين شاركوا في مؤتمر يطالب بالاستفتاء

■ واصلت الأجهزة الأمنية الإيرانية الاعتقال في صفوف ناشطين شاركوا في مؤتمر نهاية الأسبوع الماضي، وناقش فرص الاستفتاء من أجل الانتقال السياسي السلمي إلى نظام علماني، عبر إجراء استفتاء بناء على مقترحات تقدّمت بها شخصيات سياسية بارزة خلال الشهور الأخيرة.

وأفاد ناشطون، على شبكة «تويتر»، بأن الأجهزة الأمنية اعتقلت الناشط المدني والسياسي عبد الله مؤمني، في منزله بعد أيام من مشاركته في مؤتمر «الحوار لإنقاذ إيران».

وجاء اعتقال مؤمني غداة اعتقال علي رضا بهشتي شيرازي مستشار الزعيم الإصلاحي ميرحسين موسوي، الذي يبلغ من العمر 81 عامًا، والموضوع قيد الإقامة الجبرية منذ أكثر من 12 عامًا. وكان بهشتي من بين الناشطين الإصلاحيين الذين شاركوا في مؤتمر «الحوار لإنقاذ إيران» عبر تطبيق «كلوب هاوس».

وكانت السلطات قد اعتقلت الصحافي المخضرم كيوان صميمي (74 عامًا) بعد إعلان اسمه ضمن المشاركين بالمؤتمر. وقال صميمي: «يجب تشكيل جبهة إنقاذ وطني»، وأشار في كلمته، التي كانت عبر فيديو مسجل، إلى احتمال تعرض أعضائها للاعتقال، وقلل من تأثير أهميته.

وبحسب الرواية الرسمية التي أوردتها «وكالة الصحافة الفرنسية»، نقلًا عن موقع صحيفة «جام جم» التابعة للتلفزيون الحكومي، فإنّه «في إطار حملة قضائية ضدّ العناصر المعادية للثورة، تمّ اعتقال الناشط علي رضا بهشتي شيرازي».

واتهمت السلطات مستشارين لموسوي بأنهم «المبادرين» وراء بيانه الذي دعا «إلى إنهاء نظام الجمهورية الإسلامية». وفي هذا الإطار، أشار الموقع إلى نص نُشر مطلع فبراير/شباط، دعا فيه موسوي إلى «تغييرات جذرية في إيران» عبر تنظيم استفتاء على الدستور. ووصف «الهيكل المتناقض والنظام الأساسي الذي لا يمكن استدامته» بأنهما «أزمة الأزمات» في بلد يواجه أزمات عديدة.

وأشار موقع «جام جم» إلى أنّ الرجال الثلاثة شاركوا في «مؤتمر افتراضي بشأن موضوع قلب النظام ووضع دستور جديد» حسب التعبير الذي أوردته «وكالة الصحافة الفرنسية».

وكانت وكالة «ميزان» التابعة للقضاء الإيراني، قد نقلت في 9 فبراير/شباط الماضي، عن مسؤول أمني مطلع أن ميرحسين موسوي «بات تحت سيطرة منظمة (مجاهدي خلق) المعارضة». وقال المسؤول الأمني، إن بيان موسوي الأخير «طبخة مباشرة» من «مجاهدي خلق»، متهمًا، على وجه التحديد، مستشار موسوي، ومدير موقع «كلمة» الناشط السياسي الإصلاحي أردشير أمير أرجمند الذي يقيم في باريس، الذي لعب دورًا محوريًا في تنظيم مؤتمر «الحوار لإنقاذ إيران». وشاركت به مجموعة من الناشطين الإصلاحيين، الذين يطالبون بالانتقال السلمي والتدريجي من النظام الحالي إلى نظام علماني.

العاصمة الإيرانية طهران

وبالإضافة إلى هؤلاء، شارك عشرات الناشطين السياسيين ومن المجتمع المدني في الداخل والخارج في المؤتمر الذي ناقش سبل الانتقال من الحكم الديني إلى نظام سياسي ديمقراطي علماني.

وتولى موسوي رئاسة الوزراء في الجمهورية الإيرانية من عام 1981 إلى عام 1989، وترشّح للانتخابات الرئاسية في عام 2009، وتولى في ذلك الحين مع المرشح الآخر الرئيس السابق لمجلس الشورى مهدي كروبي، زمام الاحتجاج على إعادة انتخاب الرئيس المنتهية ولايته محمود أحمدي نجاد، مستنكرًا تزويرًا واسع النطاق.

لم يكنَ موسوي الوحيد الذي أصدر بيانًا مثيرًا للجدل بعد ذكرى ثورة 1979 في فبراير/شباط الماضي، فقد حاول الرئيس الأسبق محمد خاتمي النأي بنفسه عن هذا الخطاب بنشر عارض الإطاحة بالنظام. ورأى الإصلاح ممكنًا في حال العودة إلى روح الدستور، في تأييد ضمني لطلبات الاستفتاء. وكرر خاتمي في وقت سابق من هذا الأسبوع، معارضته مطالب الإطاحة بالنظام السياسي.

كما كان الرئيس السابق، المعتدل حسن روحاني، من الداعين لتنظيم استفتاء على «الدبلوماسية» و«السياسة الداخلية» و«الاقتصاد».

ودعا أبرز رجل دين سني في إيران، إمام جمعة زاهدان، عبد الحميد إسماعيل زهي أكثر من مرة إلى إجراء استفتاء لاختيار طريقة الحكم التي تحظى بتأييد الأكثرية من أبناء الشعب. وقال: «إن الاستفتاء هو المَخرج من المشكلات الحالية في البلاد».

وفي 18 أبريل/نيسان، رفض المرشد الإيراني علي خامنئي طرح إجراء استفتاء، من دون الإشارة مباشرة إلى هذه التصريحات.

وقال خامنئي، لدى استقباله جمعًا من الطلاب قبل عيد الفطر، «لا يمكن أن نُخضع مختلف قضايا البلاد للاستفتاء؛ لأن كلّ استفتاء يُشغل البلاد بأكملها ستة أشهر».

وأضاف خامنئي في تصريحات نشرها موقعه الإلكتروني الرسمي: «أين في العالم يجرون استفتاء في القضايا كافة؟». وشكك خامنئي في قدرة مَن يشاركون في الاستفتاء من الإيرانيين على تحليل تلك القضايا، عندما قال: «هل بإمكان المشاركين جميعاً في الاستفتاء تحليل هذه القضايا، أين في العالم يجرون استفتاء في القضايا كافة؟».

وفي خطبة عيد الفطر، السبت الماضي، حذر خامنئي المسؤولين الإيرانيين من مواجهة مع الشارع حول «القضايا الهامشية»، متهمًا الأعداء بالسعي لإذكاء النزاع بين الإيرانيين بسبب اختلاف التوجهات والعقائد. وقال: «هناك مذاقات مختلفة في المجتمع، عقائد مختلفة، نظرات مختلفة للقضايا، لا مانع من أن يتعايشوا، ويعملوا معًا... ويكونوا لطفاء بعضهم مع بعض».■

إيران على حافة بُركان

شريف عبد الحميد

■ يعاني ملايين الإيرانيين من المصاعب المعيشية بعد أن فقدت العملة الوطنية أكثر من ثلث قيمتها هذا العام

■ مع اقتراب نهاية حكم المرشد الإيراني علي خامنئي، الذي يبلغ 84 عامًا، يتزايد الشقاق السياسي والاجتماعي داخل البلاد، خصوصًا في ظل استمرار الانتفاضة الشعبية التي اندلعت في أواخر العام الماضي، والتي كانت بمثابة ثورة شعبية ضد نظام الملالي بعد 44 عامًا من سيطرته على مقاليد السلطة في إيران.

عبرت هذه الانتفاضة العفويّة التي شارك فيها عدد من النساء، عن مطلب الطبقات الشعبيّة والمتوسطة السفلى بالتغيير، سواء للهياكل الاقتصادية أو الاجتماعية والسياسية للبلاد. فهذه الشرائح من الشعب التي تعرّضت بشدّة للبطالة والهشاشة والبؤس، وعانت جراء انعدام أفق للمستقبل، يسكنها أيضًا إحساس عميق بالظلم مرتبط بالفساد، ونهب الثروات الوطنيّة من قبل أقليّة في السلطة وقريبة من دوائر السلطة.

ويعلم النظام جيدًا أن إيران الآن تعيش على حافة بُركان، وهو ما دعا الملالي إلى محاولة التعتيم على الأوضاع المتردية في الداخل الإيراني، فمنذ عقود تعلن السلطات الإيرانية المنوطة بالشأن الاقتصادي كل شهر أحدث بيانات التضخم في البلاد، ولكن خلال الشهرين الماضيين، أبقت السلطات هذه البيانات طي الكتمان، مما أدى إلى تأجيج الاتهامات بأن النظام يخفي أدلة على أن الأسعار تتصاعد إلى مستويات قياسية.

وتأتي هذه الأزمة الاقتصادية الخانقة، فيما تتعرض الحكومة الإيرانية المتشددة، بقيادة الرئيس إبراهيم رئيسي، لضغوط داخلية متزايدة للوفاء بوعودها الاقتصادية، ولا سيما لاحتواء الأسعار التي ارتفعت حيث أدت العقوبات الأمريكية المفروضة على طموحات البلاد النووية إلى خنق الاقتصاد الوطني.

ويعاني ملايين الإيرانيين من المصاعب المعيشية، بعد أن فقدت العملة الوطنية أكثر من ثلث قيمتها هذا العام، في حين استمرت الأسعار في الارتفاع، مما أثار غضب الرأي العام الإيراني.

ولم تفلح جهود حكومة رئيسي في تهدئة الشارع، في ظل استمرار نزيف العملة الإيرانية وخسارتها لقيمتها مقابل العملات الأجنبية، حيث وصل سعر صرف الدولار الواحد إلى ما يزيد على 65000 تومان.

وفي تقرير اقتصادي حديث، أشارت صحيفة «اعتماد» إلى تراجع موقع إيران عالميًا في مجال «رفاهية المواطنين» حيث احتل المركز الـ 126 عالميًا، بعد تراجعها 3 مراكز إلى الوراء.

تنين الفساد

من جهة أخرى، أدى تغول الفساد في البلاد إلى غضب شعبي غير مسبوق، فقد انفجرت فضيحة فساد من العيار الثقيل في البرلمان الإيراني، تتحدث عن استلام نواب في البرلمان «مجلس الشورى» 75 سيارة من الطراز الحديث، على سبيل الرشوة من وزارة الصناعة والتجارة.

وكانت الهدف من هذه الرشوة، هو وقف عملية استجواب وزير الصناعة التي يتم الإعداد لها!

ولم يتوان خامنئي عن الحديث حول استشراء الفساد ومخاطره، وتكرار كلامه السابق بشأن «ضرورة الكفاح الشامل ضد تنين الفساد»، مدعيًا أن الحكومات والمسؤولين لم يصغوا جيدًا إلى نصائحه وتعاليمه، وأنهم لو استمعوا لكان وضع البلاد اليوم أفضل مما هو عليه الآن!

حاول المرشد جاهدًا تحميل الفساد للحكومة والبرلمان، وتبرئة ساحته وساحة المؤسسات العسكرية والقضائية والإعلامية والاقتصادية التي يشرف عليها ويديرها دون رقيب أو حسيب.

ومؤخرًا، أعلن 420 ناشطًا سياسيًا ومدنيًا وثقافيًا، في تقييمهم للوضع الإيراني خلال عام 2022، أنه «من الطبيعي في ظل ظروف أزمة شرعية الحكم والحكومة، أن يكون طريق اللاعنف والديمقراطية هو الرجوع إلى أصوات الأمة، عن طريق إجراء نوع من الاستفتاء الحر».

ورغم ذلك، عارض المرشد مطالب إجراء استفتاءات شعبية حول بعض القضايا الخلافية التي تسبب جدلًا كبيرًا في البلاد منذ سنوات. وكانت المطالب بإجراء مثل هذه الاستفتاءات الشعبية على السياسات الداخلية والخارجية قد تصاعدت بعد اندلاع موجة الاحتجاجات الأخيرة.

وعلى المستوى الاجتماعي، شهدت الأشهر الأخيرة أنواعًا مختلفة من العنف في الأجواء العامة للمجتمع الإيراني، ومنها حادثة اغتيال عضو مجلس خبراء القيادة عن محافظة سيستان وبلوتشستان عباس علي سليماني، واغتيال طالبين في الحوزة في قم، ودهس رجل

حركة الاحتجاجات واستمرارها في مختلف أنحاء إيران

دين في بوليفار مرزداران في طهران، واغتيال قائد شرطة مباحث سراوان وزوجته، فضلًا عن اغتيال حميد رضا الداغي في مشهد، وغيرها من أحداث العنف التي صدمت الرأي العام الإيراني.

ويومًا بعد يوم، تتنامى ظاهرة الاعتداءات والهجمات على المعممين والملالي في شوارع إيران، على خلفية الاحتجاجات الأخيرة، والإجراءات التي تصر الحكومة عليها في موضوع الحجاب الإجباري. الاعتداءات تجاوزت الجانب اللفظي والإساءات الكلامية لتتحول مؤخرًا إلى هجمات مباشرة، ما يشير إلى تصاعد الغضب الشعبي من استمرار حكم الملالي.

وهذه الموجة المستمرة من الاعتداءات والهجمات على المعممين، ليست ممنهجة أو منسقة، وإنما هي أحداث عفوية تنم عن حجم الغضب المجتمعي تجاه رجال الدين والمعممين، الذين يعتبرهم المواطنون ضمن نظام الحكم وموافقين على ما تقوم به السلطات.

وفيما تتحسب الأوساط الإيرانية لعودة الاضطرابات المصاحبة للاحتجاجات الليلية، بعد حوادث إطلاق نار ودهس استهدفت رجال شرطة ومُعممين في عدة مناطق مؤخرًا، دعا وزير الأمن السابق علي فلاحيان رجال الدين للتسجيل في أندية رياضية، لتلقي دروس في «رياضات الدفاع عن النفس»!

ووصف فلاحيان الأوضاع في البلاد بالنسبة لرجال الدين بأنها «باتت خطيرة جدًا في ظل موجة من الغضب الشعبي ضدهم، ووجود عملاء لمنظمات أمنية أجنبية تروج وتشجع على مهاجمتهم».

احتجاجات شعبية جديدة

في عهد شبكات التواصل الاجتماعي التي يقودها المراهقون والنساء، أصبحت الانقسامات الأبرز في إيران اليوم هي الانقسامات الجيلية، التي طغت على الانقسامات الفصائلية بين «رفاق الثورة» خلال العهود الماضية.

لقد نأى بعض أعضاء الحرس القديم بأنفسهم عن حكم المرشد، إدراكا منهم لخطر وقوع قطيعة بين النظام والشعب، بدعم معنوي من القاعدة الشعبية العريضة الرافضة لممارسات النظام، خاصةً قوّات الجيش والشرطة، التي أبدى بعضها تذمّرًا من تورّطها في إخماد الثورة الشعبية الأخيرة.

وشهدت مدن طهران وكرج وأصفهان وشيراز، الأكبر في إيران من حيث الكثافة السكانية، احتجاجات مؤخرًا، بمناسبة ذكرى «عيد العمال» ودعمًا لإضرابات عمال النفط والصلب المطالبة برفع الأجور.

وفي حين كانت الأوضاع هدأت نسبيًا في البلاد، بعد موجة الاحتجاجات العنيفة التي شهدتها منذ 7 أشهر، يبدو أن فشل الحكومة في حل المشاكل الاقتصادية والمعيشية وانتشار شائعات عن توجه لزيادة أسعار الطاقة من جهة وبدء الشرطة لحملة جديدة من أجل فرض إلزامية الحجاب بالأماكن العامة، بضغط من أجنحة متشددة بالتيار الأصولي، قد أجج مشاعر الغضب من جديد في الشارع الإيراني.

هناك أوّلًا الأزمة السياسية، التي تعتبر الأزمة الأكثر أهمية، وثانيًا الأزمة الاقتصادية التي تزيد المشكلات الاجتماعية الاقتصادية أكثر. والمهم أنَّ الأزمتين كلتيهما هيكليتان ومرتبطتان ارتباطًا وثيقًا بدستور النظام السياسي والاقتصادي وأدائه الخاطئ.

ولذلك كله، فلا عجب أن يصف «مؤشر برتلسمان للتحوُّل» في عام 2022 إيران بأنَّها دولة «أوتوقراطية متشدّدة» ويضعها في المرتبة رقم 127 من بين 137 دولة ضمن ترتيب الديمقراطية عالميًا.

غير أن هناك بعض الأصوات الرشيدة، فقد هاجم إمام أهل السنة في محافظة سيستان بلوشستان مولوي عبد الحميد، المسؤولين ممن يتصورون أنهم يستطيعون فرض إرادتهم بالعمل البوليسي والأمني، مؤكدًا أنه مستعد أن يسلم نفسه لكي يتم اعتقاله، إذا كان البعض يتصور أن حل مشاكل البلاد سيكون عبر اعتقال الناس، محذرًا في النهاية من أن عدم سماع أصوات الشعب الغاضب، سيؤدي في النهاية إلى «انهيار عام» في البلاد.■

التغيير الديموغرافي في سوريا

جريمة حرب

يُعـدّ التغييـر الديموغرافـي الحاصـل فـي سـوريا منذ نحو عقـد من الزمـان، بمعرفة النظام السوري وحلفائه الإيرانيين، «جريمة ضد الإنسانية»، وفق المعايير الدولية.

وحسـبما ورد فـي «نظام روما الإنسـاني» للمحكمـة الجنائيـة الدّوليـة، فـإنّ: «إبعاد السّـكان أو النقـل القسـري للسـكان، إذا ارتُكـب فـي إطار هجـوم واسـع النطاق أو منهجي موجَّه ضد أي مجموعة من السُّكان المدنيين، يشكّل جريمة ضد الإنسانية».

وتحظـر المـادة 49 مـن اتفاقيـة جنيـف الرابعة لعام 1949 النقل القسري الجماعي والفـردي للأشـخاص أو نفيهم من مناطق سـكناهم إلـى أراض أخـرى، إلاّ أن يكـون هـذا في صالحهم، بهـدف تجنيبهم مخاطر النزاعات المسلحة.

كمـا يحظـر القانـون الدولـي الإنسـاني، بشـكل صريـح نقـل أو إبعـاد الأفـراد من أماكـن سـكنهم، إلا باسـتثناءات معينـة يمكن اعتبارها «حالات إبعاد شرعية»، وهي عندمـا توجد بالفعل ضـرورة لنقل مجموعة مـن الأشـخاص لفتـرة مؤقتة إلـى أماكن أخرى، وذلك لأغراض عسكرية أو خوفًا على حياتهم.

ويُعـرِّف القانون الدوليّ الإنسـانيّ التهجير القسـريّ بأنّـه: «الإخـلاء القسـريُّ وغيـر القانونـيّ، لمجموعة من الأفراد والسـكان مـن الأرض التـي يقيمـون عليهـا»، وهو ممارسـة مرتبطة بالتطهير، وإجراء تقوم به الحكومـات، أو المجموعات المتعصبة تجاه مجموعة عرقيّة أو دينيّة معيّنة، وأحيانًا ضد مجموعات عديدة بهدف إخلاء أراضٍ معينة لنخبة بديلة أو فئة معينة لتحل محلها بشكل نهائي.

ويتنـاول القانـون الدولـي مسـألة التغيير الديموغرافـي تحت مسـمّيات التهجير، أو الإخـلاء أو النقل القسـري، ويدرجها ضمن جرائـم الحـرب وجرائـم الإبـادة الجماعيـة والجرائم ضد الإنسانية .

ويعـرّف التهجيـر القسـري بأنـه الإخـلاء القسري وغير القانوني لمجموعة من الأفراد والسـكان من الأرض التـي يقيمون عليها، وهي ممارسـة مرتبطـة بالتطهيـر العرقي أو الطائفـي، وإجراء تقـوم به الحكومات أو المجموعات المتعصّبة تجاه مجموعة عرقية أو دينيـة معيّنـة، وأحيانًـا ضـدّ مجموعات عديـدة، بهدف إخـلاء أراضٍ معينة لجهة أو فئةٍ أخرى بديلة.

بدأت عام 1970.. واستفلحت بعد الثورة

من وراء جرائم «التهجير» في سوريا؟

أحمد النعماني

■ مع اندلاع ثورة السوريين ضد نظام بشار الأسد عام 2011، عمدت آلة النظام العسكرية المدعومة من إيران إلى تدمير أجزاء كبيرة من أحياء المعارضة في مدينة «حمص» التي كانت إحدى معاقل الثورة، وتهجير من بقي فيها، وإحلال موالين للنظام بدلًا منهم، بحيث غدت غالبية التركيبة السكانية للمدينة من أبناء الطائفة العلوية.

ورغم أن هذا التغيير لم يكن وليد الأحداث التي عاشتها البلاد خلال السنوات الماضية حصرًا، إنما بدأ منذ وصول الرئيس السابق حافظ الأسد إلى السلطة عام 1970، إلا أنه صار واضحًا وجليًّا أكثر خلال الأعوام الأخيرة، مع اتساع نطاق المناطق التي هجّر النظام أهلها، حيث استبدل الأهالي بموالين له من طائفته العلوية.

■ دمشق شكّلت مركز السياسة والاجتماع والاقتصاد للنظام وإيران وميليشياتها منذ عام 1981

وتطورت جريمة التغيير الديموغرافي هذه، بعد اندلاع الثورة، في إطار ما سُمي في أدبيات النظام السياسية باسم «سوريا المفيدة»، حين اعتُبر نهر العاصي بمثابة «حاجز طبيعي بين كتلة النظام الاجتماعية والنسيج السكاني الثائر، ليطال التغيير العديد من المناطق في ريف حماة، مثل قرى العشارنة وقبر فضة والرملة، حيث تم تهجير أهلها بفعل القصف والمجازر وتوطين عائلات علوية مكانهم.

«التعميم» على الجريمة

شكّلت دمشق مركز السياسة والاجتماع والاقتصاد في سوريا للنظام وإيران وميليشياتها منذ عام 1981، حيث بدأ هؤلاء بشكل عملي تنفيذ سياسة تغيير ديموغرافي واسع وبطيء، في محيط دمشق الجنوبي.

الكاتب السوري فايز سارة

ومن ذلك، منطقة «السيدة زينب» في جنوب دمشق، التي كان عدد سكانها لا يتجاوز 60 ألف نسمة عام 1981، غالبيتهم من أبناء القرية الأصلية، والباقي نازحون من الجولان ولاجئون فلسطينيون، فيما يبلغ الآن عدد سكانها حوالي 600 ألف نسمة، حيث سهّل النظام لإيرانيين وعراقيين وأفغان شراء المنازل والأراضي، وبناء مؤسسات تعليمية وإدارية في «السيدة زينب». وتحولت المنطقة لأهم المراكز الشيعية في العالم خارج العراق وإيران، وأصبح أغلبية سكانها من أصول عراقية وإيرانية وأفغانية.

ويؤكد المراقبون أن أطرافًا مختلفة انخرطت في جرائم التغيير الديموغرافي داخل سوريا ما بعد الثورة، غير أن الأشد حضورًا في هذ الجرائم ثلاثة أطراف، أولهم وأهمهم هو نظام بشار الأسد، الذي استخدم ميليشياته وآلته العسكرية والأمنية إلى أقصى الحدود، ثم شاركت في الجرائم ميليشيات إيران، والميليشيات الشيعية العراقية والأفغانية وغيرها. وانضمت إلى الطرفين جماعات التطرف والتشدد، منها «داعش» و«النصرة» وأخواتهما، مما ساهم في «التعميم» على الجريمة، وعمل نحو خلط أوراقها، عبر دفع جماعات من خارج القوى الثلاث السابقة للمشاركة في ارتكاب هذه الجرائم المرّوعة.

وكان لإيران وميليشياتها دور كبير وخطير في عمليات التغيير الديموغرافي الممنهج في سوريا، وأوضحها في العاصمة دمشق، نظرًا إلى أهميتها السياسية ولوجود عدد من المراقد الدينية الشيعية فيها.

استغلت إيران، إلى جانب التهديد والترهيب، تنامي الفقر في أوساط كثير من السوريين داخل أحياء دمشق القديمة، لإجبارهم على بيع ممتلكاتهم، ما جعل الأحياء المحيطة بالجامع الأموي، وشارع الأمين، «منطقة شيعية» بامتياز.

وتحت الذريعة ذاتها امتد التغيير الديموغرافي إلى داريا في ريف دمشق، حيث تم إكراه 700 مسلح ومن تبقى من عائلاتهم، وبعد حصار طويل، على الانتقال إلى إدلب في الشمال السوري، وإحلال أكثر من 300 عائلة عراقية شيعية مكانهم، بينما بقيت منطقة السيدة زينب منذ عام 2012 مقرًا للميليشيا الإيرانية.

وتكرس هذا المخطط مع استيلاء «حزب الله» اللبناني على بلدات تقع على الحدود اللبنانية- السورية، كما هو حال مدينة «القصير» التي هُجّر أهلها عام 2013 ومُنعوا من العودة إليها بشكل نهائي، وحل مكانهم سوريون شيعة شكّلوا ميليشيا طائفية باسم «لواء الرضا».

وشهد عام 2018 أخطر عملية تهجير وتغيير ديموغرافي، بترحيل الآلاف من السوريين السنّة من بلدتي الزبداني ومضايا في ريف دمشق، واستبدال الآلاف من السوريين الشيعة والعلويين بهم، تم نقلهم من بلدتي كفريا والفوعة في ريف إدلب.

خلق واقع جديد

هناك عملية تغيير ديموغرافي خطيرة تعمل عليها تركيا منذ سنوات، لخلق واقع جديد على حدودها الجنوبية من خلال إعادة صياغة تلك المنطقة، سياسيًا واجتماعيًا، واضعةً نصب عينيها تهجير وتفكيك الوجود الكردي الكثيف فيها.

مارست تركيا مختلف أساليب الترهيب وأشنع وسائل الفتك والتنكيل، لإفراغ مناطق غرب نهر الفرات وشمال مدينة حلب من سكانها، مثل قرى ومدن عفرين ومدينة جرابلس والخط

بعض القرى التي تسطير عليها التنظيمات الموالية لتركيا باتت خالية من المسيحيين

السكاني الواصل منها إلى مدينة الباب ومنبج، وإحلال النازحين السوريين مكانهم.

وأعلنت تركيا عام 2020 عن السعي لتوطين مليون سوري في مناطق تل أبيض ورأس العين، بعد أن أفضت عملية «نبع السلام» العسكرية، إلى نزوح نحو 500 ألف من سكانها الأكراد، الأمر الذي ينذر ليس فقط بتغيير معالم تلك المناطق، بل بوجود مخطط مغرض لحكومة أنقرة تطمع فيه لضم وامتلاك مزيد من الأراضي السورية، كما فعلت بلواء الإسكندرون إبان الانتداب الفرنسي لسوريا عام 1939.

كما استهدفت جرائم التغيير الديموغرافي السوريين المسيحيين، الذين قدرت نسبتهم من السكان بنحو تسعة في المئة من السكان عام 2011، ووصلت نسبتهم اليوم إلى نحو ثلاثة في المئة في أحسن التقديرات، مما يعني أن نحو سبعين في المئة منهم غادروا البلاد لاجئين ومهاجرين.

خرج هؤلاء المسيحيون تحت ضغط ثلاثة عوامل؛ أولها سياسات وممارسات نظام الأسد نحوهم ومحاولاته استخدامهم في الصراع السوري، وثانيهما قيام جماعات التطرف، وخصوصًا الجماعات الإسلامية المسلحة بالتعدي عليهم واضطهادهم، والثالث يمثله تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد بشكل عام.

ويضع غالبية السوريين حاليًا أياديهم على قلوبهم، خشية تأثير هذا التغيير الديموغرافي على تعايشهم ووحدة وطنهم ومستقبلهم. ولا يخفف من ثقل هذا الخوف ووطأته ما يعتقده بعض المتفائلين أن ما يجري يحمل في أحشائه أسباب دماره، وهو مجرد عبث طارئ لن يدوم طويلاً فرضته حاجة سياسية مؤقتة لا بد أن يزول بزوالها، تحدوهم حقيقة أن التغيير الديموغرافي ملفوظ دوليًا كجريمة ضد الإنسانية، حسب اتفاقيات جنيف عام 1949، ويصعب تمريره في عصر الاتصالات والمعلوماتية، ومع وجود مؤسسات توثّق ما يحدث بعناية ودقة، وأيضًا لكون تلك الكيانات المصطنعة لا تزال محاطة بإصرار سكانها القدامى على استرداد حقوقهم وممتلكاتهم، وبمحطات مهمة في التاريخ نجح خلالها السوريون في إحياء تعايشهم والمحافظة على تنوعهم وتعدديتهم، وإفشال غير محاولة لتقسيمهم وتفكيكهم والنيل من هويتهم الوطنية.

ويقول الكاتب السوري فايز سارة، إنه سيمر وقت طويل، قبل اكتشاف كل الجرائم التي جرى ويجري ارتكابها في سوريا، بل إن بعض الجرائم ستظل متوارية إلى أن تتغير الأحوال والظروف المحيطة بالسوريين وسوريا، ولا يحتاج إلى تأكيد أنه حتى في الجرائم التي يتم الكشف عنها، فإن فيها بعضًا من حيثيات وتفاصيل يمكن أن تغيب، خصوصًا إذا كان شهودها وضحاياها ذهبوا في غياهب النسيان، وصاروا مجرد أرقام بين من ماتوا أو اختفوا في مجريات الكارثة السورية.■

■ المصادر:

- تفاصيل في جريمة التغيير الديمغرافي، موقع الشرق الأوسط، 5 يناير/كانون الثاني 2022.

عبر التهجير القسري للسكان الأصليين

كيف جرى اصطناع «سوريا المفيدة»؟

استراتيجية الأسد أو نحرق البلد

إسراء حبيب

■ 65% من السكان الأصليين لمدينة حمص هُجِّروا إلى محافظة إدلب في الشمال هربًا من بطش النظام

■ في مارس/آذار الماضي، أكد مجلس التعاون الخليجي على دعمه جهود المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا، للوصول إلى حل سياسي وفق قرار مجلس الأمن الدولي 2254، مشددًا على رفضه جميع محاولات التغيير الديموغرافي في الأراضي السورية.

وقال البيان الصادر عن المجلس الوزاري لـ «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» في دورته الـ 155، «إن المجلس لايزال على مواقفه الثابتة تجاه الحفاظ على وحدة الأراضي السورية، واحترام استقلالها وسيادتها ورفض التدخلات الأجنبية في شؤونها. كما شدد البيان على دعم الجهود الدولية لرعاية اللاجئين والنازحين السوريين والعمل على عودتهم الآمنة إلى مدنهم وقراهم لكن وفقًا للمعايير الدولية، مؤكدًا على رفض مجلس التعاون أي محاولات لإحداث تغييرات ديموغرافية في سوريا.

على النقيض من ذلك، أظهرت الإجراءات التي اتخذها النظام السوري خلال العام الماضي، سعيًا منهجيًا إلى استخدام تكتيكات مختلفة، من أجل منع المُهجرين واللاجئين في كل من لبنان وتركيا، من العودة والعمل الجاد، للاستيلاء على أراضيهم وممتلكاتهم بكل «الوسائل القانونية» التي يشرعها النظام لنفسه، أو بالقوة الجبرية، مع تمكين حلفائه الإيرانيين والميليشيات في المنطقة من تعزيز نفوذهم، واكتساب أراض جديدة.

وفي 27 أغسطس/آب 2021 بدأ النظام في تنفيذ خطة مسح العقارات في منطقة الريف الشرقي، حيث تم تقسيم العقارات إلى فئة (أ) وفئة (ب). الفئة (أ) هي التي يتم عرضها في المزاد العلني، أما الفئة (ب) هي التي يتم

مجلس التعاون الخليجي يرفض أي تغيير ديموغرافي في سوريا

■ التركماني: سياسة التهجير هي إحدى نقاط التلاقي الأولى بين الأسد ونظام الملالي الحاكم إيران

مصادرتها من قبل ميليشيات تابعة للنظام. كل هذا تم بالتواطؤ والتعاون مع الأجهزة الأمنية.

ويومًا بعد يوم، تكتسب إجراءات الاستيلاء على أملاك الغائبين صفة الأمر الواقع بمرور الوقت، مع عدم جدية المجتمع الدولي في التعامل مع هذه الأزمة، واستمرار هذه الإجراءات التعسفية، مما يسمح للنظام بترسيخ سياساته وإعطائها مظهر الشرعية المحلية.

اقتلاع شعب

يقول الكاتب عبد الله التركماني، يعرف السوريون أنّ النظام سعى باستمرار لامتلاك الأدوات الكفيلة بتأبيد سلطة آل الأسد، وأنه لم يتوان عن ارتكاب أبشع الجرائم في سبيل هذا الهدف، لكن، لم يكن يدور في خلدهم أنه يُمكن أن يلجأ إلى اقتلاع الشعب من بيوته وقراه وبلداته ومدنه وتشريده في الداخل السوري وفي جهات الدنيا الأربع، وإحلال مرتزقة من شعوب أخرى مكانه، في عملية تغيير ديموغرافي تهدّد النسيج الوطني السوري.

يضيف التركماني، أن سياسة التهجير هي إحدى نقاط التلاقي الأولى بين الأسد ونظام الملالي الحاكم إيران، مع اختلاف أهداف ودوافع كل منهما، فالأسد يريد ضرب حاضنة الثورة وإعادة السيطرة الكاملة على سوريا، ولو كانت حطامًا. بينما تسعى إيران إلى تغيير ديموغرافي يحقق لها وجودًا ونفوذًا على الأرض، ويُمكّنها من التحكّم في مسار عملية السلام في سوريا لاحقًا، بالإضافة إلى تحقيق حلم «الهلال الشيعي».

أسهم النظام الإيراني بالمشاركة بفعالية في مخطط التغيير الديموغرافي في بعض المناطق، مع تزايد تأثيره بشكل كبير من خلال إنشاء الميليشيات والمؤسسات التي تروّج التشيّع.

وفوجئ السوريون بموجة عمليات الشراء التي قام بها تجار إيرانيون، لمساحات كبيرة من العقارات في عدد من المدن، بالدرجة الأولى في وسط العاصمة دمشق ووسط مدينة حمص، بالإضافة إلى أملاك خاصة بأولئك الذين هربوا من سوريا. هذا بالإضافة إلى جهود السفارة الإيرانية لشراء عقارات في أحياء تاريخية في دمشق القديمة، في المنطقة التي تمتد من الجامع الأموي إلى باب توما.

واشترت طهران عددًا كبيرًا من المنازل، مع مساحات من الأرض، في منطقة مقام السيدة زينب غرب العاصمة، والتي عمل « حزب الله « على تحصينها بشكل كبير واستخدامها كعازل أمني، كما سكنتها عائلات شيعية لبنانية منذ أواخر عام 2012، حتى هذه اللحظة.

مناطق «صفاء سكاني»

ارتكبت قوات النظام وحلفاؤه، على مدار الأعوام الأخيرة، مذابح طائفية وجرائم «تهجير قسريّ» ضد السكان السُّنة الأشد فقرًا، سواء الذي شاركوا في الثورة السورية، أو الذين أبدوا تعاطفًا معها في مناطق عدَّة. وعلى نحو مماثل، فالميليشيات الشيعية الطائفية، المحلية والأجنبية، وأحيانًا عائلاتهم، انتقلوا إلى مناطق تعتبر حساسة لأسباب أمنية وسياسية؛ في حين أن إيران توسّع باستمرار عمليات شراء الأراضي، بحيث بات التغيير الديموغرافي في مناطق محددة واقعًا ملموسًا. كما أُدرِجَت مسألة «إعادة

محافظ دير الزور فاضل نجار مع عناصر من الميليشيات الإيرانية في دير الزور

الإعمار» ضمن اتهامات التغيير الديموغرافي الموجهة للنظام.

وكانت محافظة حمص هي المثال البارز في هذا الصدد، انخفض عدد السكان من 1.5 مليون نسمة قبل بدء الثورة، إلى حوالي 400،000 نسمة في 2016. تقريبًا حوالي 65% من السكان الأصليين للمدينة هُجّروا إلى البلدان المجاورة، ونزحوا إلى محافظة إدلب في الشمال هربًا من بطش النظام.

وتصاعدت خلال السنوات الأخيرة حدة السياسات التي يتبعها النظام السوري، والرامية لإحداث تغيير ديموغرافي ينجم عنه مناطق «صفاء سكاني» تخدم رؤية النظام وحليفته إيران لاصطناع «سوريا المفيدة».

وعلى إثر خطاب بشار الأسد في يوليو/ تموز 2015، أخذ التهجير يأخذ طابعًا ممنهجًا. وبدأ التفكير جديًّا بالانكفاء إلى ما اصطُلح على تسميته بـ «سوريا المفيدة» لتحصينها وحمايتها. وكانت مسألة التغيير الديموغرافي في صُلب خطة التحصين والحماية هذه. ولجأ، من أجل تحقيق هذا الهدف، إلى إطباق الحصار على المناطق التي تقع تحت سيطرة المعارضة، حيث جرى حرمانها من جميع مقوّمات الحياة، تطبيقًا لمبدأ «التجويع من أجل التركيع»، وإخضاعها، بعد ذلك، عبر التهديد بالإبادة، من أجل الخضوع لـ «اتفاقات المصالحة» التي لم تكن تعني سوى الاستسلام والتهجير.

وحتى بداية عام 2018 تمكن النظام السوري، بالتعاون مع النظامين الروسي والإيراني، من إجبار المعارضة على إخلاء المناطق التي كانت تسيطر عليها مقابل اختيارها الذهاب إلى الشمال السوري، وتحديدًا إدلب، بعد اتفاقات أطلق عليها النظام السوري وروسيا ما يسمى «اتفاقات المصالحة»، لكنها بالنسبة إلى المعارضة عُدت اتفاقات تهجير قسري، إذ أجبر الأهالي، بمن فيهم المدنيون، على مغادرة بيوتهم ومدنهم وقراهم مقابل الحفاظ على أرواحهم إذا ما قرروا الذهاب إلى إدلب، وقد ارتفعت أعداد المناطق التي شهدت عمليات تهجير لسكانها في سوريا إلى أكثر من 30 مدينة وبلدة.

ويؤكد المراقبون أن ممارسات التغيير الديموغرافي، ستؤدي إلى عقبات جديدة وصعبة للغاية، أمام تأمين حقوق المُهجرين بمجرد الوصول إلى مرحلة إعادة الإعمار في سوريا، فضلًا عن زيادة تعقيد عملية العودة الآمنة والكريمة لهؤلاء المهجرين، ما يخلق ظروفًا مواتية لمزيد من عدم الاستقرار داخل البلاد، ويؤدي إلى استمرار الصراع السوري في المستقبل المنظور.■

■ المصادر:

1- التغيير الديموغرافي في شرق سوريا يحمل تحذيرًا ينذر بالسوء على مستقبل البلاد، موقع الرابطة السورية لكرامة المواطن، 12 مارس/آذار 2023.

2- مخاطر التغيير الديمغرافي في سورية، موقع الحوار المتمدن، 4 أبريل/نيسان 2021.

3- «السجل الأسود» للنظام السوري واستراتيجية «الأسد أو نحرق البلد»، موقع إندبندنت عربية، 30 يونيو/حزيران 2022.

4- مجلس التعاون الخليجي يرفض أي تغيير ديموغرافي في سوريا، موقع المدن، 23 مارس/آذار 2023.

بشار الأسد اعترف بالجريمة على الملأ

مأساة تهجير وتشريد 13 مليون سوري

التغيير الديموغرافي في سوريا

يوسف شرف الدين

■ في عام 2017، اعترف بشار الأسد في أحد خطاباته بارتكاب نظامه جرائم التغيير الديموغرافي، في حق 13 مليون سوري، قائلًا: لقد خسرنا الكثير من الشباب والبنية التحتية، لكن سوريا الآن أصبحت «مجتمعًا متجانسًا»!

ونفذ نظام الأسد، وفق سياسته المعلنة، عمليات التشريد والتغيير الديموغرافي وفق عدة آليات وأساليب، مثل ملاحقة الناشطين واعتقالهم وتصفيتهم، وتسريب ما يسمى «قوائم المطلوبين» لدفعهم إلى مغادرة البلاد، ثم قصف المدن وحصارها وإجراء مصالحات تفضي إلى تهجير السكان، ثم مصادرة ممتلكاتهم، ثم محاولة «شرعنة» انتهاك حقوق السكن بإصدار المراسيم والتشريعات، لكي يثبت الوقائع على الأرض، ويمنع فرص عودة المُهجرين إلى ديارهم، مع إخلال آخرين يتبعون إيران والنظام

■ أجهزة النظام عمدت إلى حرق سجلات المحاكم والمواليد في البلاد لطمس حقوق الأهالي السُّنة

مذهبيًا وسياسيًا، مكانهم.

ولجأ النظام إلى أساليب أخرى، فبعد سيطرته على مدينة «دوما» في 2018، وعودة بعض الأهالي إليها، عمد النظام إلى تعطيل إعادة الإعمار، وإيصال الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء والماء والمدارس وإصلاح الطرق.

وبسبب هذه الأوضاع المعيشية والاقتصادية المتردية للأهالي، لجأ الكثير من سكان «دوما» إلى بيع عقارات وأراضٍ لهم، بالدرجة الأولى طبعًا إلى تجار إيرانيين، كانوا في مقدمة من يشتري العقارات والأراضي في المدينة، التي تعد من أكبر مدن منطقة الغوطة الشرقية.

تحت الجوع والحصار

كانت حملات الاعتقال والقصف الممنهج واجتياح الأحياء، هي أول الأسباب لهجرة السكان

النظام السوري سعى إلى إعادة صياغة التركيبة السكانية في مناطق معينة

الأصليين من محافظة حمص، ومع اجتياح حي «بابا عمرو»، ثم حصار أحياء حمص القديمة، وخروج سكانها منها باتفاق رعته الأمم المتحدة عام 2014، بدأ النظام يعمد إلى توطين مواليه من العلويين، وفيما بعد المقاتلين الشيعة، في الأحياء السنية التي سيطر عليها.

وعمدت أجهزة النظام إلى حرق سجلات المحاكم والنفوس في كافة ربوع البلاد، لطمس حقوق الأهالي السنة غالبًا، كما حدث في حمص عام 2013، وفي مدينة دوما عام 2012.

وكان يجري التوغل في تنفيذ المجازر التي طالت مناطق السنّة حصرًا، مع جرائم الاعتقال والتصفية والنهب والاغتصاب التي مارستها تلك الميليشيات على الحواجز العسكرية، وكانت سببًا في نزوح أبناء تلك المناطق إلى أماكن أكثر أمانًا.

وكانت هناك أساليب أخرى، مثل شراء العقارات وهدم المباني، كما فعل النظام في منطقة بساتين المزة عام 2012، البالغ عدد سكانها 125 ألف نسمة، ضمن المرسوم رقم 66 لعام 2012 القاضي بتهجير أهلها، بحجة إحداث منطقتين تنظيميتين في محيط دمشق.

ولعبت «الحوزات الشيعية» دورًا كبيرًا في شراء العقارات واستبدالها بملكيات لشيعة وعلويين، كما حدث في أحياء العمارة والشاغور والصالحية فنادق البتراء وفينيسيا وغيرها، التي تم شراؤها وجعلها مقار لميليشيات أبي الفضل العباس.

كما جرى إجبار أهالي المدن المحاصرة على توقيع هُدن، مقابل وقف القصف عليها وإدخال بعض الطعام إليها تمهيدًا لإجبار سكانها على مغادرة مدنهم وقراهم، تحت ضغط الجوع والحصار، وقد بدأت تلك العمليات منذ عام 2013، كحصار الغوطة الشرقية والجنوبية والريف الغربي والشمالي لدمشق الزبداني، ووادي بردى، ودمّر، والهامة، وقدسيا، ومدينة حمص القديمة وحي الوعر والقصير وأحياء حلب الشرقية.

وجاء دور التضييق الاستخباراتي، من خلال لجوء النظام عبر قواته الأمنية، وكذلك الميليشيات الشيعية، إلى التضييق الأمني على سكان المناطق المستهدفة بالتهجير القسري، وذلك إما بالتضييق على حركة تنقلهم من وإلى داخل هذه المناطق، وإما عبر اعتقال الشباب بذرائع أمنية، أو بحجة أداء الخدمة العسكرية الإلزامية، الأمر الذي دفع السكان إلى ترك هذه المناطق مُكرهين.

ولم يتوان نظام بشار الأسد عن استخدم «إعادة الإعمار» لإحداث التغيير الديموغرافي، بمراسيم وقوانين رأسية، إذ وقّع الأسد في سبتمبر/أيلول عام 2012 المرسوم التشريعي رقم 66، والقاضي بـ «تنظيم وتحديث مناطق السكن العشوائي وغير المصرّح به»، أي توفير الأسس القانونية والمالية لمشروع إعادة الإعمار.

وعلى أساس هذا المرسوم، أعلن النظام قراره بتدمير ومصادرة منطقتين كبيرتين في العاصمة دمشق معروفتين بمناصرتهما للمعارضة: الأولى خلف مستشفى الرازي على الطريق الرئيسي لأوتوستراد المزة؛ والثانية على الضفة الجنوبية من العاصمة السورية بجانب حي القدم.

وبررت الجهات المسؤولة في دمشق قرارها، آنذاك، مدعية أن الهدف منه هو تحسين نوعية السكن، وأن المناطق الأخرى ستتبع الخطوات نفسها لتحديث مناطق السكن العشوائي في كل

جامعة الدول العربية

البلاد، بينما هناك مناطق سكن عشوائي أخرى يسكنها مؤيدون للنظام كـ (مزة 86) الملاصق لحي المزة في شمال غرب العاصمة» في شمال شرق العاصمة، لم يشملها المخطط.

ولا يدع هذا الأمر مجالًا للشك بالبُعد الأمني السياسي لهذا القرار، إلى جانب معاقبة السكان المعارضين، وكان المشروع يُعدّ عقابًا جماعيًا وجزئيًا من خطة أمنية أكبر للنظام، ترمي إلى فرض تغيير ديموغرافي في العاصمة، عبر إحاطتها بمناطق يملؤها بسكان من مؤيديه ومن الأقليات الدينية.

مخيمات الذل واللجوء

في ختام دارسة ضافية له عن التغيير الديموغرافي، يقول الكاتب السوري خالد المطلق، إن «حكاية التهجير القسري لم تنته بخروجي من بيتي مرغمًا، أجرُ خلفي سوى عار الخذلان تاركًا بيتًا مليئًا بذكريات، لا تُسمن ولا تغني من جوع، إلّا أنّها تسمن بالغضب والكره والطمع بالعودة لا للذكريات لكن للثأر، واضعًا رحالي في مخيمات الذّل واللجوء في الشمال السوري أو في بلدان اللجوء، لا أحمل سوى حمم همومي أقتات من إغاثات منظمات تقتات بالشحادة على اسمي».

ويضيف المطلق، أن الطريق الوحيد لإنقاذ سوريا من مشاريع التغيير الديموغرافي التي تهدّدها يجب أن يمرّ عبر الوصول إلى توافق وطني، يعتمد على القطيعة مع الاستبداد والإرهاب والتطرّف بأشكاله كافة، وخطوة من هذا القبيل توجب على النخب الوطنية السورية، لدى كلّ الأطراف السياسية والمجتمعية، تحمّل المسؤولية بكل إقدام وثبات، والدخول في حوار وطني شامل يُغطي الجغرافية السورية بأسرها، حوار يُركّز على نقاط التوافق، ويعمل على تفكيك نقاط الخلاف، ويتعامل معها بعقلية وطنية إبداعية، تتجاوز العقبات والإشكالات لمصلحة مستقبل سورية وأجيالها المقبلة.

من جانبه، يؤكد جمال رشدي، المتحدث باسم جامعة الدول العربية، أن التغيير الديموغرافي ليس نتيجة الحرب فقط، ولكنه عملية ممنهجة وسياسة متبعة. وهذه السياسة تورطت فيها أبرز الأطراف الموجودة في سوريا، ومارسها النظام السوري منذ وقت مبكر، وتصاعدت في 2016 و2017، ومارستها قوى خارجية لها سيطرة على الأراضي السورية.

وأشار المتحدث باسم جامعة الدول العربية، إلى قرار الجامعة بخصوص التغيير الديموغرافي في سوريا، حيث أصدرت الجامعة قرارًا بشأن سوريا يتم تجديده سنويًا، ويشمل القرار انتقاد أي إجراءات بشأن هذا التغيير والتأكيد على الرفض الكامل القاطع لكافة التغييرات الديموغرافية، بما يشكل خرقًا للقوانين الدولية، واعتبار ذلك تهديدًا لوحدة سوريا، وتهديدًا للأمن والاستقرار في المنطقة برمتها.■

■ المصادر:

1- فوق وجعهم وجع.. التغيير الديمغرافي خطر يرعب أهل سوريا، موقع العربية، 26 ديسمبر/كانون الأول 2020.

2- التغيير الديموغرافي في سورية أثناء حكم آل الأسد، موقع حرمون، 28 أغسطس/آب 2020.

3- جامعة الدول العربية: التغيير الديموغرافي في سوريا سياسة ممنهجة وليس نتيجة حرب، موقع نورث برس، 22 يناير/كانون الثاني 2023.

بهدف اجتثاث المعارضين لنظام الأسد

التحوّل الديموغرافي.. أداة جيوسياسية للسيطرة على سوريا

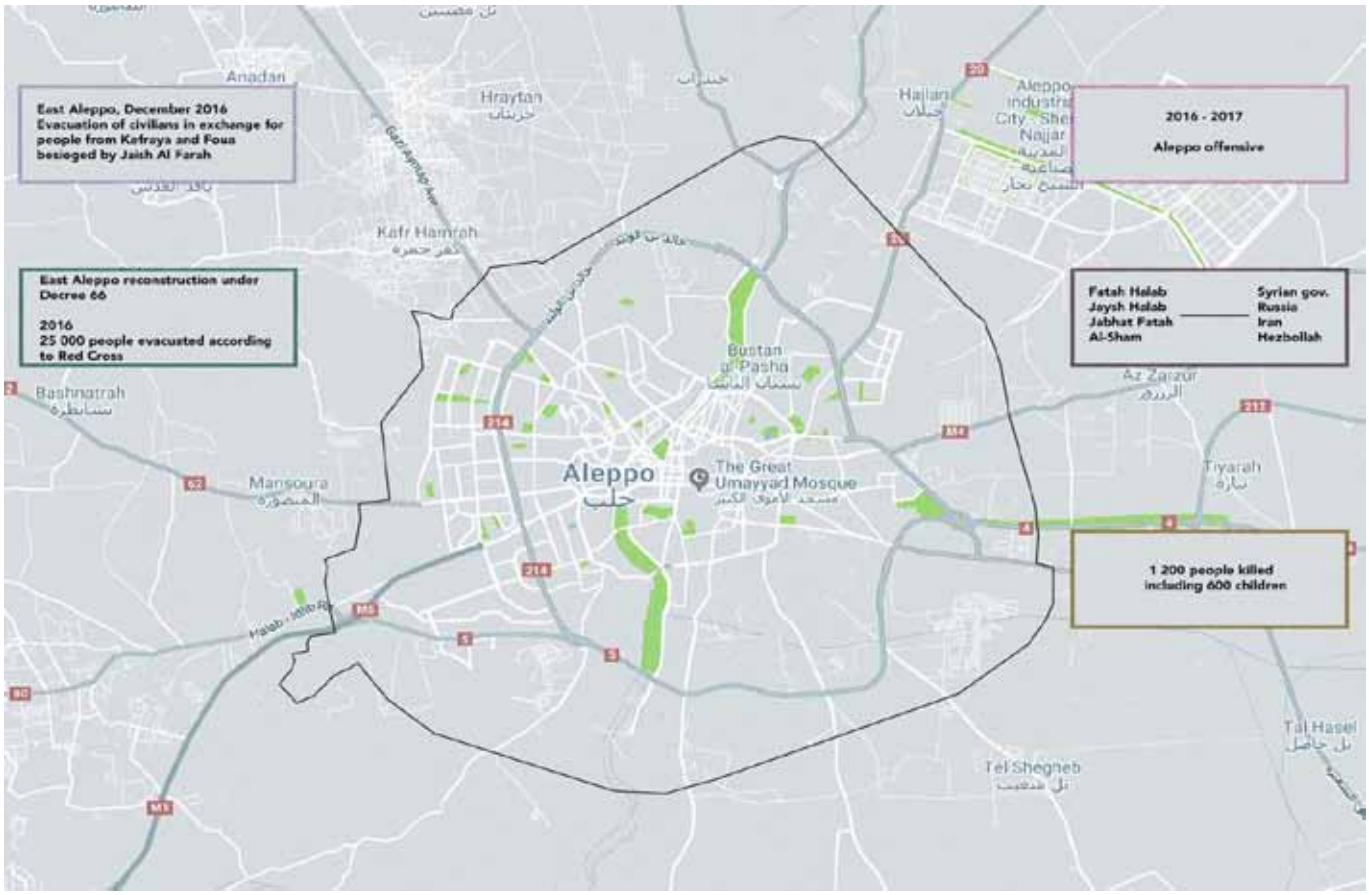

التغيرات الديموغرافية - شكل 1

سحر عزوز

■ خلال الأعوام الماضية، استخدم نظام بشار الأسد سياسة «التحوّل الديموغرافي» الممنهج، كأداة جيوسياسية للسيطرة على الأرض في سوريا. وذلك بهدف اجتثاث المعارضين للنظام، وإنشاء «سوريا جديدة» من حيث التركيبة السكانية، تخدم مصالح الأسد وإيران وروسيا في المقام الأول.

وهناك ثلاث مجموعات متنفذة تحكمت في خيوط التحولات الديموغرافية التي حدثت خلال السنوات الأخيرة داخل سوريا، وهي: الحكومة والمعارضة والقوى الخارجية. ونظرًا لكون النظام السوري هو اللاعب الأول المتحكم نسبيًا في الرقعة الجغرافية، فقد جرّب النظام أثناء الصراع استخدام خططه لما بعد نهاية الحرب، واستخدمها خاصة كأداة لاجتثاث المعارضين لنظام الأسد.

ويشير المحللون إلى أن النظام هو المستفيد الأول من التغييرات الديموغرافية لسوريا ما بعد الحرب. لقد بدأ الأسد إجراء هذه التغييرات من خلال عمليات عسكرية مدعومة من الخارج، تستهدف تدمير المعارضة والمناطق التي تسيطر عليها، وإضفاء الطابع المؤسسي الرسمي من خلال استصدار سلسلة من المراسيم الموجهة نحو إعادة الإعمار وقوانين التطوير الحضري. وقد أسفرت هذه الإجراءات عن تغييرات ديموغرافية حادة يُعدّ حلّها ضرورة قصوى لمستقبل سوريا.

جاء ذلك، من منطلق أن استراتيجية

■ الإحصاءات: نسبة المكوّن العربي السني انخفضت من 79,5% عام 2011 إلى 60,2% حاليًا

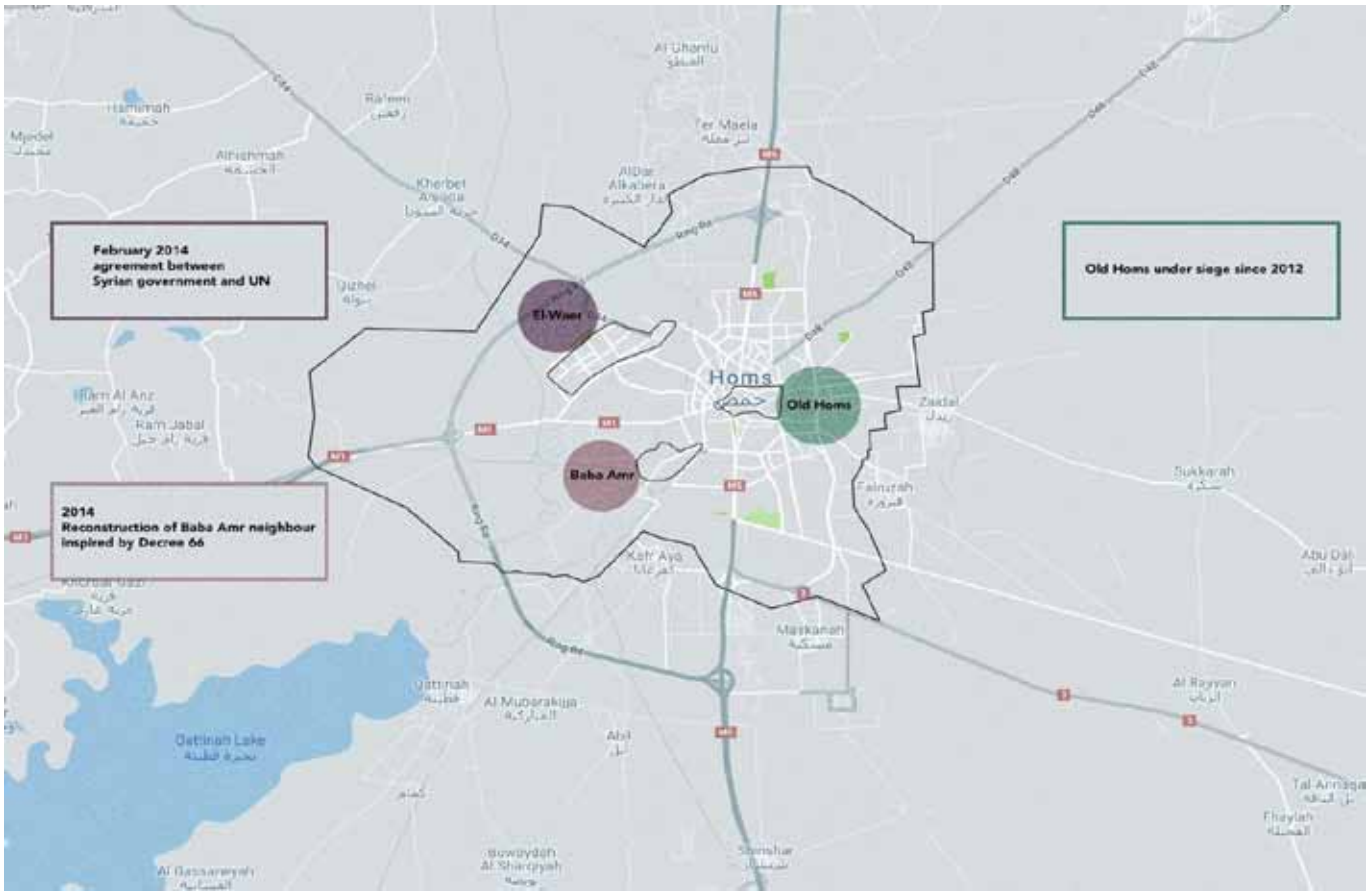

شكل2

التهجير القسري للسكان وطرد أنصار المعارضة، ووضع خطة لإعادة الإعمار ما بعد الحرب، إضافة إلى تطبيق اللامركزية في تدبير الخدمات الحكومية؛ كل ذلك قد يؤدي إلى استحداث مناطق جغرافية متعددة في مختلف أنحاء سوريا.

ووفق استخدام «التحوّل الديموغرافي» كأداة جيوسياسية للسيطرة على البلاد، تم إبعاد الكثير من التجمعات السكانية عن مدن بأكملها، والأمثلة الأبرز في هذا الصدد تتمثل فيما تعرضت له مدن دمشق وحلب وحمص، حيث تم تهجير الألوف من النازحين والمشردين وحشد أغلبهم في محافظة واحدة، وإجلاؤهم إلى مدينة إدلب، معقل المعارضة السورية. لذا أصبحت سوريا الجديدة أكثر تجزئةً من الناحية الجغرافية.

جرائم «التهجير» المستمرة

منذ عدة سنوات، شرع النظام في توقيع العديد من «اتفاقات المصالحة» مع جماعات المعارضة المسلحة. وقد أسفرت المفاوضات عن الانسحاب الكامل للمقاتلين من المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، ورافق ذلك تشريد عدد كبير من المدنيين، حيث أنه بين شهري فبراير/شباط ومايو/أيار 2014، تم التوصل إلى مجموعة من الاتفاقات لإجلاء مقاتلي المعارضة والمدنيين المؤيدين لهم من حمص ودمشق.

ويتهم نشطاء الثورة السورية النظام بتوطين الموالين له في الأحياء التي سيطر عليها، بغية تغيير البنية الديموغرافية للمدن التي يشكل السُّنة فيها السواد الأعظم، حيث كانت حملات الاعتقال والقصف الممنهج واجتياح الأحياء، أول الأسباب لهجرة السكان الأصليين، فالنظام يعمد إلى توطين مواليه من العلويين، وفيما بعد المقاتلين الشيعة في الأحياء السّنية التي سيطر عليها.

وفي إطار التغيير الديموغرافي الممنهج، كان هدف الحكومة هو إعادة الاستيلاء على الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة، وإحكام السيطرة على هذه الأراضي عن طريق التدابير الرسمية وغير الرسمية.

أصدر نظام الأسد مجموعة من القوانين التي سمحت له بمصادرة أملاك السوريين، في المناطق التي تمّ تهجير سكّانها، حيث ألزمت هذه القوانين مالكي العقارات بتقديم ما يُثبت ملكيّتهم لها في غضون 30 يومًا فقط، وإلّا فإنهم سيخسرون ملكيّة هذه العقارات لصالح الدولة، وتمّ تمديد فترة السماح إلى سنة، بعد الضجّة العالميّة التي أحدثها صدور القانون، الذي يعني ببساطة مصادرة الأسد لجميع العقارات في المناطق المناهضة له.

التغيير على الأرض

سيناريو التغيير الديموغرافي تحقق على الأرض فعليًا بمساندة ودعم كاملين من جانب القوى الخارجية، مثل إيران وروسيا، نظرًا لتورطهما في عمليات تهجير ونقل السكان. وقد أبدى المجتمع الدولي رد فعل متخاذلًا تجاه هذه التغييرات، لأن المقاربة الدولية تحت مظلة الأمم المتحدة للأزمة السورية، ما زالت تقوم على منطق تهدئة الصراع، وليس إنهاؤه والعبور إلى مرحلة إعادة الإعمار.

ويؤكد المراقبون، أن عمليات «التهجير القسري» للسكان تؤثر تأثيرًا عميقًا في تركيبة النسيج المجتمعي للبلاد، الأمر الذي يشير عمليًا إلى ترتيبات لأوضاع نهائية لا رجعة عنها في سوريا ما بعد الحرب.

ومن المتوقع، وفق المراقبين، أن يقف تعقد

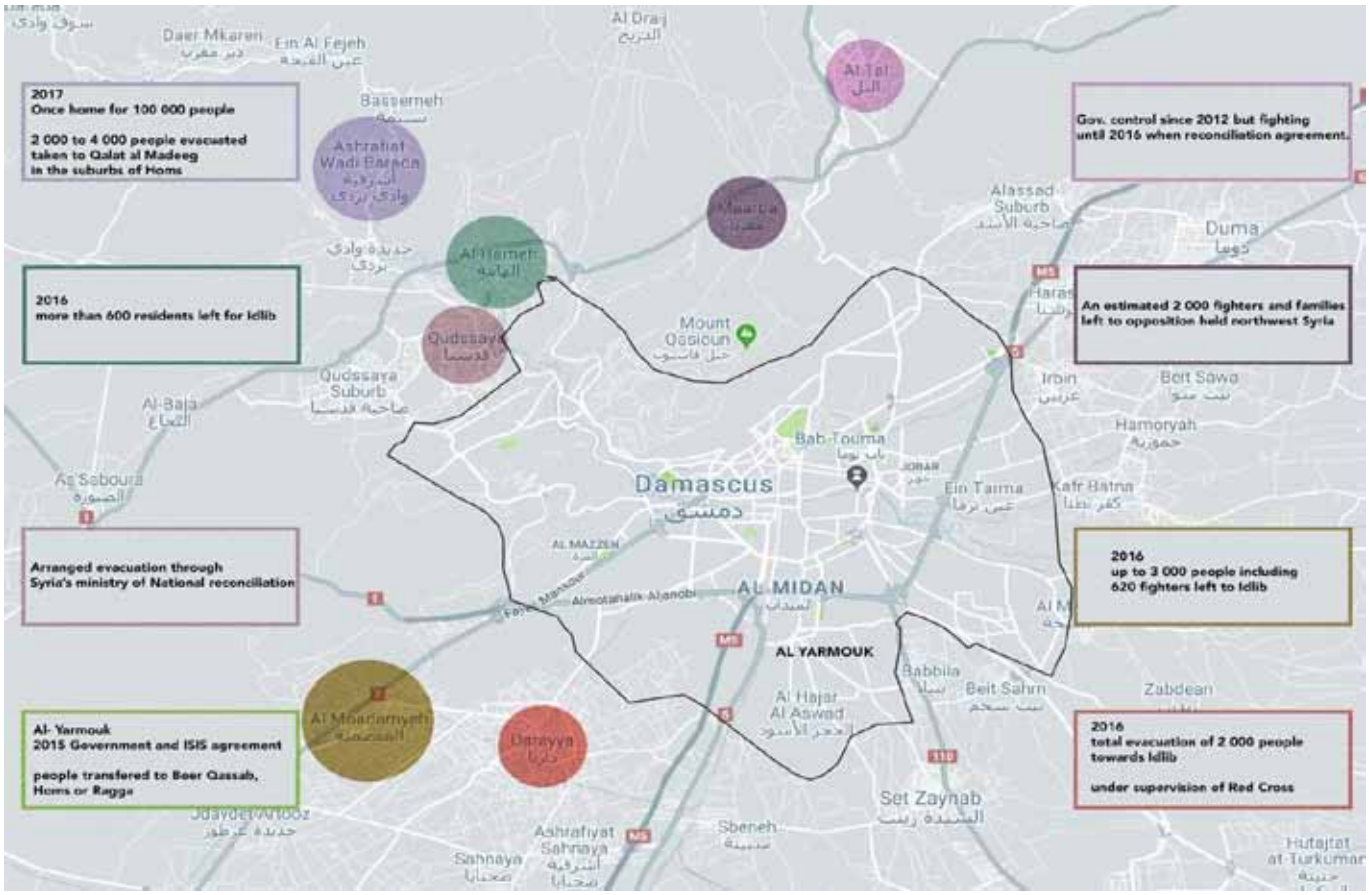

شكل3

الأوضاع حائلًا أمام إرجاع السكان المشردين واللاجئين، إضافة إلى وجود تشابك معقّد بين عمليات النقل القسري للسكان ومشاريع إعادة الإعمار المحتملة.

ونتيجة لعمليات التهجير القسري التي قام بها النظام وإيران، فإن حجم التغيّر الديموغرافي الذي طرأ على البلاد، وفقًا لبيانات الهجرة واللجوء وإحصائيات الوفيات والقتلى إلى انخفاض مكونات على حساب ارتفاع أخرى، فإن نسبة المكوّن السكاني العربي السني انخفضت من 79.5% عام 2011 إلى 60.2%، في الوقت الراهن.

ويعتبر هذا التراجع في نسبة المكوّن العربي السني منطقيًا، باعتبار العرب السنة أكثر فئة تضررت من أعمال العنف، وأكثر فئة سكانية في البلاد أرغمت على اللجوء إلى دول الجوار العربي، وحتى إلى أوروبا.

ووفقًا لصحيفة «لاراثون» الإسبانية، فإنه «في المستقبل القريب، قد تتحول هذه الطائفة السّنية إلى أقلية، للمرة الأولى في بلد عربي منذ قرون، فقبل اندلاع الثورة سنة 2011، كانت سوريا تضم حوالي 16 مليون سني، ونحو تسعة ملايين شخص بين علويين ومسيحيين وأكراد ودروز، وغيرهم من الأقليات الأخرى. وبعد سنوات من الصراع، لم يتبقَ سوى ثمانية ملايين سنّي في سوريا، حيث اضطر النصف الآخر إلى اللجوء إلى بلدان أخرى من منطقة الشرق الأوسط وأوروبا».

رغم ذلك، ففي النهاية، ستنبعث سوريا جديدة من ركام الحرب، وسيخيم سيناريو التقسيم الجغرافي والديموغرافي على المشهد السوري في ظل بيئة أقل أمنًا، وستبقى كل جهود إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب تحت رحمة اللاعبين المحليين والإقليميين والدوليين، في أجزاء بعينها من البلاد، وليس في كامل مساحتها البالغة 185 ألف كيلومتر.

وسيتقرر مستقبل سوريا بين المناطق الحكومية والمناطق المتنازع عليها بدرجة أكبر من غيرها، حيث تلعب الفواعل الخارجية دورًا حاسمًا في القضية. وستؤدي عملية التغيير الديموغرافي الجارية إلى إفراز الآلاف من التجمعات السكنية المهجرة، كما قد توفر تربة خصبة لمآزق سياسية وأمنية محتملة، على المدى المنظور.

ويضع غالبية السوريين أياديهم على قلوبهم، خوفًا من تأثير محاولات التغيير الديموغرافي على تعايشهم ووحدة وطنهم ومستقبلهم، ولا يخفف من ثقل هذا الخوف ووطأته ما يعتقده بعض المتفائلين أن ما يجري يحمل في أحشائه أسباب دماره، وهو مجرد عبث طارئ لن يدوم طويلًا فرضته حاجة سياسية مؤقتة لا بد أن يزول بزوالها، تحدوهم حقيقة أن التغيير الديموغرافي ملفوظ دوليًا كجريمة ضد الإنسانية، ويصعب تمريره في عصر الاتصالات والمعلوماتية، ومع وجود مؤسسات توثّق ما يحدث بعناية ودقة، وأيضًا لكون تلك الكيانات المصطنعة لا تزال محاطة بإصرار سكانها القدامى على استرداد حقوقهم وممتلكاتهم، وإفشال محاولة تقسيمهم وتفكيكهم، والنيل من هويتهم الوطنية.■

■ المصادر:

1- التغيرات الديمغرافية: الأداة الجيوسياسية لسوريا ما بعد الحرب، موقع ترينذز للبحوث والاستشارات، 20 يناير/كانون الثاني 2020.

2- التغيير الديمغرافي في سورية، موقع مركز الأمة، 21 أغسطس/آب 2021.

3- بإشراف إيراني... نظام الأسد يعمل على تغيير ديمغرافي في سوريا، موقع الصدى، 29 مارس/آذار 2022.

رئيس «المرصد السوري لحقوق الإنسان» يتحدث لـ «شؤون إيرانية»

رامي عبد الرحمن: أينما حلّت إيران حلّ الخراب والدمار والعنف

قال رامي عبد الرحمن، رئيس «المرصد السوري لحقوق الإنسان»، إن الدور الإيراني المتصاعد في سـوريا لم يبدأ عام2011، بل بدأ منذ قدوم بشـار الأسـد إلى الحكم في 17 يوليو/تموز 2000، مؤكدًا أنه «أينما حلّت إيران حلّ الخراب والدمار والعنف».

وأضاف عبد الرحمن في حوار لـ «شؤون إيرانية»، أن سوريا تعرضت إلى أكبر جرائم التهجير القسري على يد نظام بشار الأسد وحلفائه، ذلك التهجير الذي كان مباشرًا أي ترحيل السكان بالقوة، مشيرًا إلى أن إيران عزّزت وجودها في الجنوب السوري وتمددت عبر شراء العقارات و«شراء الذمم» وإقناع الناس للتشيّع، وأن الملالي استغلوا انتشار البطالة والفقر لإرغام الشباب السوري، وإدخالهم في دوامة المخدرات استهلاكًا وتجارة.

وأكد رئيس «المرصد السـوري لحقوق الإنسـان»، أن هيمنة طهران على مقدرات سـوريا، ستتضاعف بعد توقيع الاتفاقات الاقتصادية الأخيرة بين «الأسـد» والرئيس الإيراني إبراهيم رئيسـي، معتبرًا أن ما قامت به تركيا أيضًا في الشـمال السـوري من عمليـات تغيير ديموغرافي الممنهج، يرتقي إلى أقوى وأبشـع درجات «التهجير القسـري» عبر استخدام العنف.. **وإلى نص الحوار:**

حوار

شريف عبد الحميد

نازحون من سوريا

• كان لإيران وميليشياتها دور كبير وخطير في عمليات التغيير الديموغرافي الممنهج في سوريا.. كيف بدأ هذا الدور؟

- الدور الإيراني المتصاعد في سوريا لم يبدأ عام 2011، بل بدأ منذ قدوم بشار الأسد إلى الحكم في 17 يوليو/تموز 2000. وقد تم ذلك عبر إنشاء المزارات وكثرة الاستثمارات الإيرانية وغيرها. ورافقت عملية التشيّع أيضًا تلك الأنشطة، وتمددت بعد الثورة، لنشاهد الانفجار الكبير في عملية التغيير الديموغرافي والطائفي الذي اشتدّ، يومًا بعد يوم.

واليوم نجد إيران عزّزت وجودها في الجنوب السوري، وتمددت من خلال شراء العقارات وشراء الذمم واقناع الناس للتشيّع، فضلًا عن توسيعها لدائرة الاختراق مستغلة الظرف الصعب لتلك المناطق وانتشار البطالة والفقر لإرغام

■ إيران عزّزت وجودها في الجنوب السوري وتمددت عبر شراء العقارات و«شراء الذمم» وإقناع الناس للتشيّع

الشباب وإدخالهم في دوامة المخدرات استهلاكًا وتجارة.

• ما هي أهداف إيران من إحداث التغيير الديموغرافي في سوريا.. وهل جاء ذلك ضمن إطار ما يُسمى «الهلال الشيعي»؟

- الهدف واضح، ما يجري في العراق ولبنان اليوم من انهيار على كافة الأصعدة هو نفسه ما تسعى له إيران اليوم في سوريا، وأينما حلّت ايران حلّ الخراب والدمار والتقاتل والعنف، لم تتدخل في سورية لحماية أي طرف ذلك هو الظاهر تدخلت ومنعت النظام من السقوط، لتمتد وتتوسع فهي الحاملة لمصالحها بعيدة المدى.

واليوم يمكن الاستنتاج أن إيران قد نجحت في إحكام قبضتها على الاقتصاد السوري، وباتت فاعلة وضمنت وجود أطول في سوريا، ولن تغادر بالسهولة التي يتوقعها الكثيرون،

الأمم المتحدة تنعي نفسها

فهي ليست ساذجة، والجميع شاهد توقيع مذكرة تفاهم للتعاون الاستراتيجي الشامل طويل الأمد منذ أيام بين رئيسي والأسد، وهي تشمل النفط والسكك الحديدية والزراعة، ومجالات أخرى، وهي جزء من كثير.

وستتضاعف هيمنة طهران على سوريا بعد توقيع هذه الاتفاقات الاقتصادية، التي ستُدرَج ضمن الديون المدرجة على سورية باسم خطوط الائتمان.

• ما مدى تواطؤ النظام في تنفيذ عمليات التغيير الديموغرافي لحساب إيران والميليشيات التابعة لها؟

- إيران حمت نظام الأسد من السقوط، وكل شيء ممكن من أجل السلطة وبقائه على رأس الحكم، وإن كان الثمن هو "سوريا" نفسها.

• هل عمدت أجهزة النظام حقًا إلى حرق سجلات المحاكم والنفوس في بعض أنحاء البلاد لطمس حقوق الأهالي المُهجرين؟

- من حرق بلد وهجّر شعبه من أجل السلطة لن يوقفه شيء عن ارتكاب كل الجرائم الممكنة.

• أبرز مثال للتغيير الديموغرافي هو مدينة «القصير» التي هُجِّر أهلها عام 2013 ومُنعوا من العودة إليها بشكل نهائي.. فماذا كان دور «حزب الله» اللبناني في هذه المأساة الإنسانية؟

- "حزب الله" اللبناني تغذّيه إيران وتدعمه، وهما وجهان لعملة واحدة، فالطرفان جزء كبير من مأساة سوريا والسوريين، وهما يكملان بعضهما في التخريب والدمار بطرق مختلفة، عن طريق التغيير الديموغرافي وزرع المخدرات والمساعي للاستحواذ والسيطرة على البلد المفكك والمنقسم.

■ الدور الإيراني المتصاعد في سوريا بدأ منذ قدوم بشار الأسد إلى الحكم عام 2000

التغيير الديموغرافي في عفرين وريفها

• في عام 2017 قال بشار الأسد: «لقد خسرنا الكثير من الشباب والبنية التحتية، لكن سوريا الآن أصبحت مجتمعًا متجانسًا».. فهل يمكن اعتبار هذا اعترافًا رسميًا بعمليات التغيير الديموغرافي؟

– نعم هو اعتراف مباشر وواضح بما حدث من عمليات التغيير الديموغرافي واسعة النطاق، منذ 2011 إلى اليوم، ومن تهجير وتوطين لآخرين، هو أكبر دليل على هذه الجرائم المستمرة.

• تورد بعض المصادر أن عدد ضحايا عمليات التغيير الديموغرافي والتهجير يصل إلى 13 مليون سوري.. ما مدى صحة هذا الرقم الكبير؟

■ الهلالي استغلوا انتشار البطالة والفقر لإرغام الشباب وإدخالهم في دوامة المخدرات استهلاكًا وتجارة

– ليس لدينا الرقم الصحيح، ولكن ممن الممكن أن يصل عدد الضحايا إلى هذا الرقم بالفعل.

• ما هو تأثير عمليات التغيير الديموغرافي على السلم الاجتماعي والأهلي في سوريا مستقبلًا؟

– يؤدي ذلك إلى خلخلة المرتكزات الثقافية والاجتماعية في أي مجتمع، وإدخال ثقافات أخرى قد تؤدي إلى التناقض مع الأولى، وتخلق حالة من الصراع والفوضى.

• التغيير الديموغرافي مُصنف دوليًا كجريمة ضد الإنسانية، حسب اتفاقيات جنيف عام 1949.. فهل يمكن اتهام نظام الأسد وإيران أمام المحاكم الدولية بارتكاب جريمة «التهجير القسري»؟

سياسة التتريك والتغيير الديموغرافي

- لقد تعرضت سوريا إلى أكبر جرائم التهجير القسري على يد نظام بشار الأسد وحلفائه، ذلك التهجير الذي كان مباشرًا أي ترحيل السكان بالقوة، أو غير مباشر بدفع الأهالي إلى الرحيل والهجرة، باستخدام وسائل الضغط والترهيب والاضطهاد.

وفي سوريا عاش الأهالي كل هذه الطرق، وبالتالي، وجب محاكمة من تسبب في ذلك دوليًا وأمام قضاء دولي نزيه وشفاف، حتى يكون عبرة لكل من تسول له نفسه للبطش بهذه الطرق البشعة.

• ما هو سر الصمت الدولي على عمليات التهجير القسري للسكان في سوريا؟ وما هو موقف الجامعة العربية من هذه القضية؟

- الصمت سببه غياب التعبئة وانعدام العمل الكافي لمحاكمة من أجرم في حق السوريين، ويجب توفير كل الدلائل وهي موجودة، وتقديمها للقضاء الدولي لمحاسبة النظام وتركيا وغيرهما، لأن ما قامت به تركيا في الشمال السوري، وفي مدينة "عفرين" بصفة خاصة، يرتقي إلى أقوى وأبشع درجات التهجير القسري عبر استخدام العنف.

• هل سيتمكن ضحايا التغيير الديموغرافي من استرداد أراضيهم وبيوتهم يومًا ما.. أم أنهم صاروا «مجرد أرقام» ضمن ضحايا الكارثة السورية؟

- إذا ما توفّرت الإرادة السياسية الدولية يمكن فعل كل ما ذكرت، لكن وفق ما نراه اليوم يصعب ذلك، السوريون اليوم ينتظرون وطنًا آمنًا قبل كل شيء آخر، ومن ثم يمكن الحديث عن العودة واسترجاع الحقوق والبيوت المسلوبة من أصحابها الأصليين.

■ هيمنة طهران على سوريا ستتضاعف بعد توقيع الاتفاقات الاقتصادية الأخيرة بين «الأسد ورئيسي»

أنقرة تنفذ مخططها وسط صمت دولي

قنبلة «التتريك» تنفجر في الشمال السوري

أردوغان يكمل خطة التغيير الديموغرافي شمال سوريا

مروان محمود

■ رفع العلم التركي وصور أردوغان فوق المدارس والمستشفيات في مدن شمال سوريا

■ نفذت تركيا منذ تدخلها العسكري في الصراع السوري عام 2018، عمليات «تتريك» واسعة النطاق في شمال سوريا، وفرضت اللغة التركية على المناهج الدراسية، وجلبت فروعًا للمؤسسات الحكومية، مع محاولة يائسة لفرض التعامل بالليرة التركية على السوريين، الرافضين لمثل هذا الاستعمار التركي الجديد.

وعمدت القوات التركية لرفع العلم التركي، وصور الرئيس رجب طيب أردوغان، فوق المدارس والمستشفيات، وكافة المراكز والمؤسسات والساحات، بهدف إحداث تغييرات ديموغرافية جذرية هائلة، لطمس الهوية الوطنية لتلك المناطق واتخامها بنازحين سوريين، وخاصة من التركمان القادمين من المناطق السورية المنكوبة الأخرى.

خطوة وراء أخرى، سعت تركيا إلى إحداث تغييرات جذرية في ملامح الحياة العامة بالمناطق السورية الخاضعة لسيطرتها العسكرية، عبر مجموعة من القرارات والتشريعات التعليمية والاقتصادية والإدارية والعسكرية التي اتخذتها تركيا في هذه المناطق، وتسعى كل منها إلى قطع أواصر العلاقات بين تلك المناطق وبقية المناطق السورية، وربطها سياسيًا واقتصاديًا ورمزيًا بتركيا، فيما أصبح يعرف بـ «سياسة التتريك» في الشمال السوري.

كما أدت العمليات العسكرية التركية إلى نزوح ما لا يقل عن 350 ألف من سكان مناطق «عفرين ورأس العين وتل أبيض»، شمال وشمال شرق سوريا، من بينهم أكثر من 36 ألف شخص يعيشون في ثلاثة مخيمات غير رسمية في محافظتي الحسكة والرقة، وأكثر من سبعة آلاف نازح في خمسة مخيمات غير رسمية، تديرها الإدارة الذاتية في منطقة الشهباء شمالي حلب.

تركيا تدير التدمير والتغيير الديمغرافي في شمال سوريا

زراعة الفوضى

أظهر تقرير بعنوان «زراعة الفوضى: عفرين بعد عملية غصن الزيتون»، صدر عام 2020، يستند إلى أكثر من 120 مقابلة أُجريت مع أشخاص من سكان مدينة «عفرين» شمال غربي البلاد، منذ أن وقعت المنطقة تحت السيطرة التركية قبل عام 2018، أن تواجد الفصائل المسلحة التابعة لتركيا، تسبب في نزوح السكان، وشكل عائقًا أمام عودة غالبية سكان عفرين الأصليين. وفي غضون ذلك، تم توطين آلاف العائلات التي تم استقدامها من أجزاء أخرى من سوريا في المنازل الشاغرة، التي تعود ملكيتها للسكان الكرد الأصليين الذين نزحوا من المنطقة إبان غزوها.

وذكر التقرير أن «السلطات التركية تعزز هذه التغييرات الديموغرافية بشكل مستمر، من خلال إدخال نظام جديد لبطاقة الهوية الشخصية، تحجب من خلاله بيانات السجل المدني الأصلية المتعلقة بأصول العائلات. ما يجعل من المستحيل التمييز بين السكان الأصليين والنازحين واللاجئين الذين تم توطينهم في المنطقة. وهذه التطورات تشكل خطرًا على إمكانية عودة السكان الأصليين إلى بيوتهم وقراهم، ويجعل أي تسوية في المنطقة مستقبلًا أمرًا صعبًا».

وتقول الكاتبة السورية نوران بديع، إن تركيا نفذت عملية تغيير ديموغرافي واسعة في مدينة «عفرين» بخطوات متسارعة، عبر عملية الترحيل من الغوطة، واعتمدت، على رافعتين أساسيتين: التركمان والإخوان المسلمين، فيما تدعمُ الدول المانحة هذه العمليات وتغضُ النظر عن عدم قانونيتها، كما تدعم الجمعيات الإخوانيّة في بعض الدول الخليجية وأوروبا وحتى في الأراضي الفلسطينية عملية الاستيطانِ عبر إمدادها بالتمويل اللازم.

وبذلك، حسب الكاتبة، تنفذ أنقرة خطتها مجانًا وتواصل بناء المجمعات الاستيطانيّة، وتعمل على الأسلمة القسريّة للمواطنين الإيزيديين، واتخذت تركيا خطوات موازية للتوطين لمحو الوجود السكانيّ الأصليّ بالمنطقة، وتغيير أسماء قرى وشوارع وساحات، وتتريك الثقافة والتعليم والربط الإداري والخدميّ.

مستوطنات «جبل الأحلام»

في يونيو/حزيران 2022، دشّن وزير الداخلية التركي سليمان صويلو مجمعًا سكنيًا في ريف إدلب، سيكون واحدًا من آلاف المستوطنات السكنية، التي تهدف تركيا لإعادة أكثر من مليون لاجئ سوري مقيم على أراضيها، إلى بلادهم.

وعلى إثر ذلك، حذرت 45 منظمة حقوقية ومجتمع مدني إقليمية ودولية، من خطورة مواصلة النظام التركي سياسة «التغيير الديموغرافي» في المناطق التي يحتلها في سوريا، من خلال ما يسميه مشروع لإعادة نحو مليون لاجئ سوري إلى هذه المناطق.

وفي نداء وجهته إلى الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو جوتيريش، والاتحاد الأوروبي، نبهت المنظمات إلى «مخاطر مواصلة النظام التركي فرض سياسة التغيير الديموغرافي في شمال وشرق سوريا، وتداعيات توطين مليون سوري من غير المكون الموجود في تلك المنطقة ما يدفع إلى خلق جو مشحون قد يؤدي إلى حرب أهلية».

وأشارت هذه المنظمات، في النداء، إلى أن «انتهاكات النظام التركي ومرتزقته لم تتوقف عند حد التهجير القسري، واستملاك الأراضي والاستيلاء على المحاصيل الزراعية وأشجار

مخطّطات تركية للتغيير الديموغرافي

الزيتون، وقطع المياه الصالحة للشرب، بل وصلت حدّ التصرّف في بيع العقارات في مناطق تسيطر عليها مرتزقته، فضلًا عن عمليات الانتقام عبر اقتلاع الأشجار، علاوة على جرائم الخطف ضمن سياسة الترهيب والتخويف الممنهجة لتهجير السكان الأصليين».

وكشفت منظمة «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» الحقوقية، عن دور منظمات مدنية تركيّة وأخرى أجنبية في بناء تلك المجمعات السكنية التي أقيمت في «عفرين».

وقالت هبة دبّاس، وهي باحثة لدى «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» إن «المستوطنات التركية بُنيت في منطقة تُعرف محليًا بـ «جبل الأحلام»، وتعرف بالكردية ما يمكن ترجمته إلى العربية بجبل الأكراد، وهي منطقة تمتاز بموقع استراتيجي كونها تطل على مركز مدينة عفرين وتفصل بين أماكن تمركز الجيش التركي من جهة، والقوات السورية الحكومية ووحدات حماية الشعب الكردية والقواعد الروسية من جهة أخرى».

وأضافت أن «9 فصائل مما يسمى الجيش الوطني السوري المدعوم من أنقرة، تورطت في بناء المستوطنات السكنية التي تهدف لتغيير ديموغرافية منطقة عفرين، حيث قامت تلك الفصائل بتقسيم المنطقة وتوزيع الأراضي على عناصرها المقاتلين».

من جانبه، يقول فلاديمير فيلغينبورج، الباحث المتخصص في الشأن الكردي والتركي، إن من الضروري إدراك حقيقة أن سياسات تغيير الديموغرافيا التي تنتهجها تركيا، فضلًا عن رعاية المسلحين واستغلالهم من أجل تحقيق مصالح، لا تسهم في حل الأزمة السورية، وإنما تتسبب في خلق مشاكل جديدة على الأرض.

يضيف «فيلغينبورج»: «لنحسب حساباتنا ببساطة، هاجم أردوغان عفرين، فنزح أكثر من 300 ألف شخص من هناك، يعيشون الآن بالقرب من الشهباء في حلب، وفي أنحاء أخرى من شمال شرقي سوريا. هاجمت تركيا أيضًا تل أبيض ورأس العين، فأدى هذا أيضًا إلى نزوح أكثر من 300 ألف شخص. نزح أكثر من 600 ألف شخص في شمال شرقي وشمال غربي سوريا. في الوقت ذاته، لدى الرئيس التركي رجب أردوغان خطط لإعادة توطين مليون لاجئ سوري في هذه المناطق، وإذا كان هذا ليس تغييرًا لديموغرافيا المنطقة، فماذا يكون إذن؟».

وبصَمْتِها عن خطط أردوغان، ستكون «الأمم المتحدة» متواطئة مع أفعاله الرامية إلى تغيير ديموغرافيا الشمال السوري، والتي تُمثل جريمة بموجب القانون الدولي والمعاهدات الإنسانية، توجب على «الأمم المتحدة» أن تحاسب المُرتكبين، لا أن تكون جزءًا من ذلك.■

■ المصادر:

1- مخطّطات تركية للتغيير الديموغرافي في سوريا، موقع أحوال تركية، 26 ديسمبر/كانون الأول 2019.

2- تركيا تدير التدمير والتغيير الديمغرافي في شمال سوريا... تقرير جديد، موقع كايس فاير، 22 يوليو/تموز 2020.

3- ترحيل اللاجئين السوريين.. أردوغان يكمل خطة التغيير الديمغرافي شمال سوريا.. ما علاقة الإخوان؟ موقع حفريات، 5 مايو/أيار 2022.

4- بموافقة تركيا «وغطاء إنساني».. منظمة سورية تحذّر من التغيير الديموغرافي، موقع العربية نت، 8 يونيو/حزيران 2022.

تتريك سوريا.. كيف تخطط أنقرة لتكرار سيناريو لواء إسكندرون؟

محسن عوض الله*

■ «داعش» فشلت في سحق الأكراد في مدينة كوباني رغم ارتكابه مجازر بحق المواطنين الكرد في المدينة

■ إذا قادتك الظروف يومًا لزيارة سوريا وتحديدًا مدن مثل جرابلس أو إعزاز أو إدلب أو عفرين أو الباب ربما تشعر بالدوار أو أنك أخطأت المسار ووصلت تركيا وليس سوريا.

جولة سريعة فى شوارع أحد مدن الشمال السوري الخاضعة للاحتلال التركي كفيلة بجعل عقلك يصاب بالشطط من حجم التغيير الديموغرافي الذى تشهده تلك المدن، فلو رفعت رأسك عاليًا سترى الأعلام التركية ترفرف فى كل مكان بجانب صور الرئيس التركي أردوغان التي تعلو معظم المؤسسات الحكومية التي يفترض أنها سورية وليست تركية.

أما إذا أصابك العطش ودخلت أحد المحال التجارية لتشتري زجاجة مياه فقد يفاجئك البائع بطلب 10 ليرات تركية وليست سورية!

أما إذا حاولت التأكد من طبيعة المكان وهويته وأوقفت أحد الأطفال لتسأله عن إسم المنطقة فلا تستغرب إن جاءك الرد باللغة التركية!

ما سبق ليس دربًا من خيال الكاتب، كما أنه ليس مشهد من مسلسل درامي لا يمت للواقع بصلة بل هو واقع متجسد حرفيًا فى مناطق سورية عديدة كانت حتى وقت قريب جزء من الثقافة والهوية السورية والكردية، لم تكن تسمع فيها سوى اللغة العربية أو اللهجة الكرمانجية الكردية على اعتبار أن الكرد هم السكان الأصليون لهذه المناطق قبل أن يدخلها الأتراك.

ما تشهده مدن الشمال السوري هو جزء من المخطط التركي الساعي لاستنساخ سيناريو لواء الإسكندرون الذى كان محافظة سورية ولكنه أصبح ولاية هاتاي التركية بعد أن ضمته تركيا بتواطؤ فرنسي فى نهاية الثلاثينات من القرن الماضي.

تركيا التي استغلت الفوضي الدولية مع اندلاع الحرب العالمية الأولي من أجل تنفيذ مخططها فى استقطاع لواء إسكندرون من الدولة السورية وضمه للسيادة التركية هي نفسها من استغلت الفوضي السورية والأزمة المستمرة منذ أكثر من عقد من الزمان من أجل قضم المزيد من الأراضي السورية وتوسيع الحدود التركية.

بداية المؤامرة

المؤامرة التركية بدأت مع بدء الأزمة فى سوريا التي شهدت مظاهرات مشابهة لما شهدته عواصم عربية عديدة ضمن موجة الربيع العربي التي ضربت الشرق الأوسط عام 2011، ورغم أن موجة الغضب السورية كانت عفوية وغير مؤدلجة وخرج فيها السوريين بكافة مشاربهم وأطيافهم ضد النظام البعثي الذي لم يعتاد أن يستمع لصوت معارض أو رأي مخالف فما بالك وقد هزت هتافات «الشعب يريد إسقاط النظام» مدن حلب ودرعا.

تعامل النظام الدموي مع الحراك الشعبي واستخدامه للبراميل المتفجرة فى مواجهة مظاهرات الغضب دفع بالثورة السورية السلمية باتجاه الحرب الأهلية حيث تدخلت دول مثل إيران لدعم النظام فى حين إدعت تركيا دعمها للمعارضة وفتحت حدودها أمام المقاتلين من كافة أنحاء العالم بعد دعوات وفتاوي من شيوخ جماعات الإسلام السياسي بجواز تحويل أرض الجهاد من فلسطين إلي سوريا.

مع اشتداد المعارك، أصبح لتركيا جيشها الخاص داخل سوريا، فمعظم المقاتلين الأجانب دخلوا عبر حدودها، وبمعرفة مخابراتها، وتشكلت الفصائل والميليشيات التي ترفع شعارات إسلامية وتدين بالولاء والطاعة للدولة التركية التي تدعمها بالمال والسلاح.

وبمرور الوقت، ومع استمرار الدعم التركي، بدأ الصراع السوري فى دخول مرحلة جديدة من المواجهات، حيث تحولت فوهة البنادق من مواجهة النظام البعثي العلوي الكافر كما كانت تصفه الميليشيات المتطرفة الموالية لتركيا إلي مواجهة الأكراد العدو التاريخي للدولة التركية والذين بدأوا فى تشكيل فصيل مسلح لحماية أنفسهم ومناطقهم من الفوضي السورية التي تحرق الأخضر واليابس شأنهم فى ذلك شأن معظم القوميات والأطياف السورية.

تتريك الشمال السوري بريشة علاء رستم (إندبندنت عربية)

معارك كوباني

مع فشل سيطرة تنظيم داعش على مدينة كوباني «عين العرب السورية» التي تعتبر أحد معاقل الأكراد بعد معارك ضارية نجحت وحدات حماية الشعب الكردية في صد الهجوم وطرد الميليشيات الداعشية المدعومة من تركيا التي كانت دباباتها تقف موقف المتفرج مما يرتكبه التنظيم الإرهابي بحق أهالي المدينة على مدار أكثر من 4 أشهر دام فيها القتال.

فشل داعش في سحق الأكراد في مدينة كوباني، رغم ارتكابه مجازر بحق المواطنين الكرد في المدينة، دفع الجيش التركي لتغيير استراتيجيته من الحرب بالإنابة لمرحلة التدخل المباشر، حيث أطلقت أول عملياتها العسكرية في سوريا في صيف 2016 بعد أيام قليلة من فشل ما يسمي بالمحاولة الانقلابية على نظام أردوغان.

التدخل العسكري

في أغسطس 2016، أطلقت تركيا عملية عسكرية سمتها «درع الفرات» بالاشتراك مع ميليشيات سورية مسلحة موالية لها في المناطق التي كانت وقتها خاضعة لسيطرة تنظيم «داعش»، لتستولي على جزء من الشريط الحدودي الممتد بين جرابلس في الشرق واعزاز من الغرب ومنطقة الباب إلى الجنوب.

كما أطلقت تركيا في يناير 2018 عملية عسكرية جديدة في أسمتها غصن الزيتون استولت بموجبها على مدينة عفرين ذات الغالبية الكردية بشمال سوريا .

وبعد أكثر من عملية عسكرية أصبحت تركيا تحتل بشكل واضح أكثر من 1000 بلدة مجموع مساحتها 8835 كم^2 .

وبحسب تقارير دولية فقد تسبب الاحتلال التركي في تهجير حوالي 300 ألف كردي من عفرين، ومصادرة ممتلكات الآلاف منهم، إلى جانب قتل المئات لمجرد أنهم أكراد.

تتريك وتغيير ديموغرافي

دخول تركيا لمدن جرابلس وعفرين والباب ترافق مع إجراءات تتريك للمدينة، حيث افتتحت مؤسسة البريد التركية، فرعًا رسميًا لها في المدينة السورية، كما أقامت وزارة الصحة التركية مستشفى سُمّي باسم المدينة، ورُفعت عليه لوحة تحمل شعار وزارة الصحة التركية والعلم التركي وعبارة «الجمهورية التركية – وزارة الصحة – مشفى جرابلس» وفق ما ذكرت مواقع تركية رسمية عديدة .

كما انتشر على مواقع التواصل مقطع فيديو مصوّر لعناصر شرطة «سورية الحرة» التي أشرفت تركيا على تدريبهم ونشرهم في جرابلس، ظهر فيه قائد الشرطة يهتف لأردوغان وتركيا ومئات العناصر يردّدون خلفه تلك الشعارات. وهو أمر راق للإعلام التركي، فقامت مختلف محطات التلفزة والمواقع الإلكترونية التركية ببثّه.

وكشف أحد المنشقين عن قوات درع الفرات ويدعى «محمد جاسم الحسن» أن تلك المجموعات يقصد «درع الفرات» أحضرت عددًا كبيرًا من عائلات الأوزبك والتركمان إلى المنطقة، بدلًا من الكرد والعرب، كما بدأت المدارس تقديم دورات لتعليم اللغة التركية بهدف إحداث تغييرات ديموغرافية جذرية هائلة لطمس الهوية الكردية لتلك المناطق واتخامها بنازحين سوريين، وخاصة من التركمان القادمين من المناطق السورية المنكوبة الأخرى.

وفي تصريحات صحفية كشف، عبد الناصر نهار، مدير منظمة فرساي لتلاقي الثقافتين العربية والفرنسية،أن سيناريوهات التتريك تمت بشكل كبير في العديد من المناطق شمال سورية، بهدف تكريس الانفصال عن أراضي الجمهورية العربية السورية حينما تكون الفرصة مواتية إقليميًا ودوليًا لأنقرة.

وأكد أن تركيا قادمت باستبدال أسماء معظم الشوارع والأحياء بأخرى عثمانية، وفرض التعامل باللغة والليرة التركيتين، وبشكل خاص في مدن «الباب» و«عفرين» و«جرابلس» و«اعزاز» و«أخترين» و«مارع» و«رأس العين» و«تل أبيض».

كما تم افتتاح كلية للعلوم الطبية ومعهد تابعين لجامعة إسطنبول في بلدة الراعي بريف حلب الشمالي، وجلب موظفين وعناصر أمن أتراك لتقديم خدمات الصحة والبريد والصرافة والهاتف والمياه والكهرباء وغيرها من المستلزمات المعيشية واللوجستية، بهدف إجبار من يتعامل معهم على تعلم اللغة التركية.

أردوغان والميثاق الملي

وختاما نقول.. هل يصدق عاقل أن ما تقدمه تركيا من خدمات وما تفتتحه من هيئات وكيانات بمدن الشمال السوري يهدف لخدمة السوريين حبًا فيهم أم أن الأمر له أبعاد أخرى تتعلق بالمصلحة التركية انطلاقًا من الأيدلوجية العثمانية التي يعتقدها الرئيس التركي أردوغان وفق منظور الميثاق الملي الذى يعتبر أن معظم مدن سوريا والعراق جزء من تركيا العظمي التي يجب استعادتها؟! فهل تكون الولاية الجديدة لأردوغان حال فوزه بالانتخابات بداية لتطبيق الميثاق الملي على أرض واقع وتكرار سيناريو لواء إسكندرون أم ينجح العرب والكرد في تجاوز خلافاتهم وحماية أراضيهم من الغول العثماني.. هذا ما ستجيب عنه الأيام.■

*** كاتب وباحث متخصص في الشؤون التركية والكردية**

السوريون أضخم تجمع لاجئين حول العالم

أكبر «تهجير قسري» في التاريخ الحديث

تهجير قسري من الجنوب

إسراء حبيب

■ شهدت سوريا خلال سنوات الحرب تهجيرًا قسريًا متعمدًا من قبل نظام بشار الأسد، كما لم يشهده صراع مسلح آخر في أي دولة في العالم. وكان هذا هو أكبر «تهجير قسري» في التاريخ الحديث، حيث شمل نحو 13 مليون شخص، وأدى إلى تحول السوريين إلى أكبر تجمع لاجئين حول العالم.

ويتجاوز عدد اللاجئين السوريين الستة ملايين لاجئ، وفقًا لإحصائيات «منظمة الهجرة الدولية»، كما يوجد في سوريا أعلى عدد من النازحين داخليًا، وفقًا لذات المصدر، إذ بلغ 6.1 مليون نازح.

وتورط في عمليات تهجير السوريين قسريًا كل أطراف النزاع في البلاد، وعلى رأسهم نظام الأسد وإيران وحلفاؤها من الميليشيات الشيعية المسلحة، حيث اتخذ التهجير القسري أشكالًا عدة، ممنهج وغير ممنهج، جماعي وفردي، وتحول في حالات عدة إلى أداة استخدمتها الأطراف المتنازعة في سوريا كوسيلة لفرض السيطرة العسكرية، والسياسية، والإيديولوجية، وهو الأمر الذي جرى في عدد من مناطق ومحافظات سوريا نتيجة لما سمي بـ «اتفاقيات التهجير والإخلاء» بين النظام وقوى المعارضة.

■ «منظمة الهجرة الدولية»: عدد اللاجئين السوريين يتجاوز الستة ملايين.. والنازحون داخليًا 6,1 مليون

الهندسة الديموغرافية

بدأت أولى اتفاقات التهجير القسري تحت رعاية أطراف دولية، في مايو/أيار عام 2014 بمدينة حمص القديمة، فيما عرف وقتها باتفاقية «هدنة حمص»، بإشراف من إيران حليفة النظام السوري والأمم المتحدة.

وبموجب هذه الاتفاقية، خرج المسلحون المعارضون وأسرهم و3 آلاف من المدنيين،

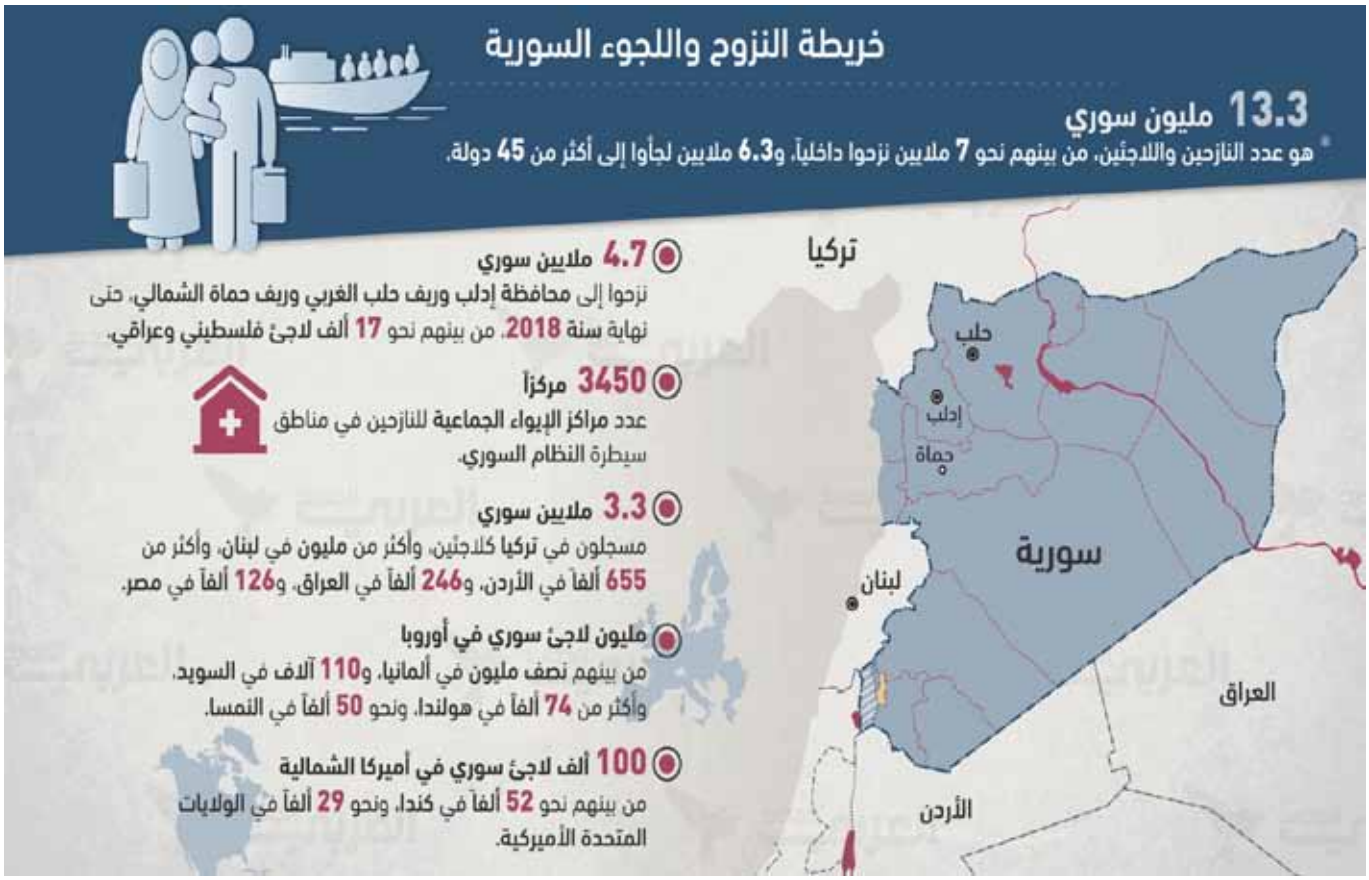

خريطة النزوح واللجوء السورية

من المدينة التي تسكنها أغلبية سنية، وانتقلوا للعيش في ريف حمص الشمالي.

وكانت استراتيجية التهجير في مدينة حمص، هي نوع من أنواع «الهندسة الديموغرافية» التي تسعى للتلاعب بشكل دائم بالتعداد السكاني على أسس طائفية، من أجل تمكين قاعدة السلطة الحكومية.

وبعد ذلك، وتوالت اتفاقات التهجير القسري لتشمل أحياء دمشق الشرقية، في 8 مايو/أيار 2017، حيث خرج معارضون ومدنيون من حي برزة، أعقب ذلك اتفاق لخروج أهالي القابون وحي تشرين، ليصل مجموع المهجرين 7 آلاف مدني وعسكري.

وبرعاية روسية، توصل النظام والمعارضة إلى اتفاق لخروج مسلحين ومن رغب من المدنيين في حي «الوعر» في مدينة حمص في مارس/آذار 2017، لتنتهي العملية في مايو/أيار بخروج 25 ألف مدني، أي ما يمثل نصف سكان الحي.

ووصل عدد النازحين نتيجة الحملات العسكرية الخمس، التي شنها النظام وروسيا على منطقة «خفض التصعيد» في شمال غربي سوريا، منذ اتفاق «سوتشي» الموقّع في روسيا في سبتمبر/أيلول عام 2018، حتى 31 من يناير/كانون الثاني 2019، إلى مليون و695 ألف نازح.

وكان النزوح السكاني الذي قاده نظام الأسد سمة مميزة للنزاع السوري. فمن خلال استراتيجية الحصار، والتجويع، والدمار، ونقل السكان، قامت الحكومة السورية بمساعدة من حلفائها روسيا وإيران بتهجير مئات الآلاف من المدنيين من المناطق الريفية والحضرية في دمشق، وحلب وحمص التي تمردت على حكم بشار الأسد، متسببين في ذلك بأزمة شهدت تهجير أكثر من نصف السوريين بعيدًا عن منازلهم.

ويؤكد المراقبون أنه، بالإضافة للأضرار المادية الكارثية في البنى التحتية في المناطق التي تم إخلاؤها من السكان، والضرر النفسي والجسدي الهائل الذي يلحق بالمهجرين، فإن لاستراتيجية التهجير القسري هذه تداعيات ثقافية واقتصادية اجتماعية طويلة الأمد، ستزيد تعقيد أفق السلام والمصالحات في المستقبل السوري.

التهجير.. «المأساة الهائلة»

وصفت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في مارس/آذار 2020، مسألة التهجير في سوريا بـ «المأساة الإنسانية الهائلة»، حيث ذكرت بأنه يضطر واحد من بين كل اثنين من الرجال والنساء والأطفال السوريين للنزوح قسرًا منذ بداية النزاع في عام 2011، ولأكثر من مرة واحدة في أغلب الأحيان.

ولم تتوقف عمليات التغيير الديموغرافي، والتهجير القسري للسكان، بعد انتهاء الحرب وسيطرة النظام السوري على معظم الأراضي السورية، عسكريًا، حيث تابع النظام عمليات التهجير القسرية للمواطنين بأشكالها الاقتصادية والمعيشية، وشملت السوريين كافة حتى الموالين له، من خلال السياسة المنهجية في تهجير السوريين إلى الخارج، والعمل على زيادة تدهور مستوى الحياة المعيشية للمواطنين في المناطق المُراد السيطرة عليها.

وذكرت مجلة «فورين أفيرز» الأمريكية، أن سياسة التهجير القسري للسكان، التي اتبعها النظام السوري ضد السكان خلال الحرب، تحول دون عودة البلاد إلى سابق عهدها، بعد انتهاء

جريمة التهجير القسري في سوريا

■ واحد من كل اثنين من الرجال والنساء والأطفال السوريين نزحوا قسريًا منذ بداية النزاع

■ الحرب غيّرت التركيبة السكانية في سوريا بشكل جوهري.. وعودة البلاد إلى سابق عهدها مستحيلة

الحرب.

وقالت «فورين أفيرز» إن الحرب قد غيرت التركيبة السكانية في سوريا بشكل جوهري، وأن عودة البلاد إلى سابق عهدها ستكون مستحيلة، مشيرة إلى أن رئيس النظام السوري بشار الأسد وحلفاؤه، نجحوا خلال سنوات الصراع المسلح في الحد من وجود السُنة في المناطق القريبة من المراكز الحضرية الكبرى، وخاصة في دمشق والساحل.

وأوضحت المجلة، أن نسبة كبيرة من السوريين من مختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية تُنحي باللائمة على النظام السوري، جراء تسببه في قتل مئات الآلاف وتهجير الملايين. وقالت «إن المشاعر العميقة من شأنها أن تغذي الغضب على نطاق واسع في سوريا لسنوات قادمة».

من جهة ثانية، يؤدي الوضع المعيشي الكارثي في معظم أنحاء البلاد، بعد الحرب، إلى ازدحام السوريين أمام مؤسسات الهجرة والجوازات، بغية الحصول على جوازات سفر إلى الخارج، بعد أن باعوا كل ممتلكاتهم حتى منازلهم، والهجرة إلى أوروبا والعراق ومصر ودول الخليج، بل حتى إن بعض الأطباء السوريين هاجروا إلى الصومال، وذلك بحثا عن مناطق وبلدان أقلّ كلفة معيشية.

ترسخت لدى السوريين المهاجرين قناعة بعدم إمكانية تحسّن حياتهم المعيشية، في ظل استمرار هذا النظام، وستزداد الأمور صعوبة أكثر من الوقت الحالي في المستقبل، لأنها بفعل سياسة اقتصادية منهجية من قبل النظام، بهدف تهجير أكبر عدد من السوريين إلى الخارج.

ووفق المراقبين، فإن حجم ونطاق وطبيعة التهجير القسري من أماكن مثل مدينة حمص، يمثل تحديًا هائلاً أمام الاستقرار المستقبلي في سوريا. فالمصالحات الوطنية لن تتمكن من التقدم بدون معالجة القضايا المعقدة المتعلقة بالعودة للوطن وحقوق الملكية. في هذا المعنى، فإن جهود إعادة الإعمار المبكرة في مناطق مثل مدينة حمص، والتي لا تراعي حساسية النزاع، يمكن أن تعزز الظلم وتعمق الانقسامات الطائفية، وتخلق مظالم جديدة من شأنها أن تقوض التقدم نحو الحل ووضع أسس الصراع المستقبلي.

ويقول الباحث طلال المصطفى، إن هذا التهجير الجديد المنهجي ذو الطابع الاقتصادي المعيشي، موجّه إلى من بقي من السوريين، الذين قد يشكلون خطرًا على النظام، كما يفكّر هذا النظام، والهدف الرئيس من ذلك هو التأسيس لمجتمع سوري «متجانس»، سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، يناسب النظام السوري القادم، بحيث يكون هذا المجتمع الجديد عاجزًا عن القيام بثورة ثانية، يدرك النظام السوري جيدًا أنها قادمة لا محالة.■

■ **المصادر:**

1- التهجير القسري، المأساة السورية الهائلة، موقع الحركة السياسية النسوية السورية، 2 ديسمبر/كانون الأول 2020.

2- جريمة التهجير القسري في سوريا.. آليات المحاسبة وحق العودة، موقع عنب بلدي، 2 فبراير/شباط 2020.

3- التهجير السوري الجديد.. الرحيل أو الموت جوعًا، موقع مركز حرمون، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2021.

التغيّر الديموغرافي عقبة أمام مستقبل البلاد

هل يُعاد توطين 13 مليون نازح ولاجئ سوريين؟

آلاف النازحين السوريين في مخيمات شديد الفقر في الخدمات والاحتياجات الأساسية

أحمد النعماني

■ انبعثت سوريا جديدة من تحت رماد الصراع العسكري، حيث تم خلال سنوات الصراع إبعاد الكثير من التجمعات السكانية عن مدن بأكملها، بشكل عمدي، وتهجير ملايين النازحين من أراضيهم، وإرغام ملايين غيرهم على الهجرة إلى خارج البلاد، لذا أصبحت سوريا الجديدة أكثر تجزئةً من الناحية الجغرافية.

وتمثل قضية «التغيير الديموغرافي» في سوريا واحدًا من القضايا الرئيسية في ملف الأزمة السورية، خلال مرحلة ما بعد الحرب وإعادة الإعمار، حيث يقف هذا التغيير عقبة في طريق مستقبل سوريا، الأمر الذي يوجب اتخاذ إجراءات من شأنها إعادة الأوضاع الديموغرافية إلى ما كانت عليه قبل عام 2011، بمشاركة أطراف محلية وإقليمية ودولية.

■ المراقبون: سيناريو «التقسيم الجغرافي والديموغرافي» يخيم على المشهد السوري حاليًا

وبالتوازي مع دعوة النظام السوري للاجئين إلى العودة، وإصداره إطارًا قانونيًا ينظّم إعادة الإعمار عام 2020، كانت روسيا تقود جهودًا للضغط على الدول الأوروبية وغيرها من الدول، من أجل تيسير عودة اللاجئين.

غير أن قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 الذي يدعو إلى «إقامة نظام حكم يشمل الجميع ولا يقوم على نظام الطائفية، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تلتزم بأعلى المعايير الدولية من حيث الشفافية والمساءلة»، يشير إلى أن تباين وجهات النظر داخل المجتمع الدولي،

أطفال المكون العربي السني كبروا في ظروف غير طبيعية

من المحتمل أن يؤدي إلى تأخير الاستجابة لاحتياجات سوريا في مرحلة ما بعد الحرب.

سيناريو التقسيم الجغرافي

تتركت عمليات التهجير القسري للسكان في سوريا أثرًا عميقًا في تركيبة النسيج المجتمعي للبلاد، الأمر الذي يشير عمليًا إلى ترتيبات لأوضاع نهائية لا رجعة فيها في سوريا ما بعد الحرب. ومن المتوقع أن يقف تعقد الأوضاع حائلًا أمام إرجاع السكان المشردين واللاجئين، إضافة إلى وجود تشابك معقّد بين عمليات النقل القسري للسكان ومشاريع إعادة التنمية.

وتختلف الدراسات حول شكل سوريا في المستقبل، بين حديث عن سوريا متماسكة موحدة، وبين حديث عن سوريا موزّعة إلى مناطق نفوذ للدّول الفاعلة في ساحتها، وبين حديث آخر عن سوريا فيدرالية، لكن ما لا تختلف فيه الدراسات هو الأثر الواضح للتغيير الديموغرافي على تلك السيناريوهات جميعًا.

ويقول الدكتور أيمن زهري، خبير السكان ودراسات الهجرة، إن «الحالة السورية» تمثل نموذجًا واضحًا لتأثير الصراعات على التركيبة الديموغرافية، فوفقًا للبيانات، فإن عدد السكان تطور في سوريا خلال الفترة من 2000 إلى 2010، ثم بدأ عدد السكان في التناقص، في ظاهرة غير مسبوقة في المنطقة العربية، إذ وصل عدد السكان عام 2015 إلى 18 مليون نسمة بانخفاض قدره 3.2 مليون نسمة عن عدد السكان عام 2010، ثم انخفض عدد السكان مرة أخرى عام 2020 ليصل إلى 17.5 مليون نسمة.

وفي المقابل، تشير تقديرات اللاجئين السوريين إلى أكثر من الفارق في عدد السكان بين عامي 2010 و2020، إذ يقدر عدد اللاجئين في دول الجوار وفي غيرها من بلدان العالم بنحو 6.7 مليون لاجئ، يوجد معظمهم في تركيا، ولبنان، والأردن، والعراق.

من جهة ثانية، يُقدر عدد النازحين السوريين بنحو 6.7 مليون نازح، وبذلك يبلغ عدد المتأثرين بالأزمة التي تشهدها سوريا بأكثر من 13 مليون سوري يمثلون أكثر من نصف عدد السكان تقريبًا. وحتى الآن لا توجد مؤشرات ملموسة على اقتراب انتهاء أزمة اللاجئين أو عودة النازحين، ويتوقع تستمر هذه الحالة خلال الفترة القادمة.

وبناء على هذه الأرقام، مع عدم قدرة الدولة السورية على إعادة توطين النازحين واللاجئين، يحذر المراقبون من أن سيناريو التقسيم الجغرافي والديموغرافي يخيم حاليًا على المشهد السوري، في ظل بيئة أقل أمنًا، وأن كل جهود إعادة الإعمار ستبقى في مرحلة ما بعد الحرب تحت رحمة اللاعبين المحليين والإقليميين والدوليين، في أجزاء بعينها من البلاد، وليس في كامل مساحتها البالغة 185 ألف كيلومتر.

من جهة أخرى، تشير التغييرات الديموغرافية إلى وجود خلل في العقد الاجتماعي، وتحييده عن الدور الذي يفترض أن يقوم به بصيانة الهوية الجامعة، وهو ما جعل البعد الديموغرافي للصراع من أهم مسببات استمراره وإذكاء النعرات الطائفية والقومية في المنطقة العربية عمومًا.

وبما أن أكثر عمليات التغيير الديموغرافي نتجت عن عمليات عسكرية، فإن الأولوية في ردعها تكون بوقف القتال وتجنيب المدنيين عواقب النزوح، والحد من تضرر المدنيين، وكذلك إدراج بند عودة اللاجئين والنازحين الطوعية إلى أماكن إقامتهم الأصلية في جميع

التغيير الديموغرافي وقود الحرب السورية

الاتفاقات والتسويات السياسية المحلية، وعلى المستوى الوطني، تحت مراقبة ومسؤولية الأمم المتحدة.

وإلى ذلك، سيتقرر مستقبل سوريا بين المناطق الحكومية والمناطق المتنازع عليها بدرجة أكبر من غيرها، حيث تلعب الفواعل الخارجية دورًا حاسمًا في الموضوع. كما ستؤدي عملية التغيير الديموغرافي الجارية إلى إفراز الآلاف من التجمعات السكنية المهجرة، وقد توفر تربة خصبة لمآزق أمنية محتملة في المستقبل القريب.

منع عودة اللاجئين

يتحمّل المجتمع الدولي مسؤولية «المراقبة الصامتة» لتنفيذ خطط النظام السوري لمنع عودة اللاجئين. فلا يوجد رد فعل دولي مناسب على تصرفات النظام وحلفائه، مما سمح لهم بسنّ قوانين تقيّد بشكل كبير حقوق المهجرين، وأسهم في توسيع نفوذ الميليشيات الأجنبية وترسيخ وجودها على الأرض، وتسهيل مرور الوقت الذي يؤثر على المهجرين أنفسهم بحيث يزداد تكيّفهم وارتباطهم بأماكن لجوئهم الجديدة بمرور الوقت، خاصة في البلدان التي تسمح للمهجرين بممارسة حياة طبيعية في ظل دعم برامج الاندماج.

ويتطلب الحد من هذا التغيير الديموغرافي اهتمامًا من الفاعلين الدوليين في ملف الحل السياسي بعناصر أساسية ينبغي شمولها في الحل، وجعلها شرطًا أساسيًا لوصول التمويل الدولي لإعادة الإعمار، وهو التمويل الذي لا يستطيع حلفاء النظام تأمينه، ولا يمكن لهم من دونه أن يُثبتوا مخرجات تفوقهم الميداني بصورة سياسية على الأرض.

وفي هذا الصدد، يطالب السوريون بضمانات لعودة اللاجئين والنازحين إلى مناطق سكناهم الأصلية، والتأكد من عدم تحول عمليات إعادة الإعمار إلى سياسات لاستبدال المكونات الأصلية للمجتمع المحلي.

ويطالب السوريون بضمانات للحد من تسلط الأجهزة الأمنية، بما يسمح للاجئين والنازحين بالعودة إلى بيوتهم، أو على الأقل العودة لتثبيت حقوقهم العقارية والقانونية، وتوفير آليات دولية للمراقبة والمحاسبة في هذا الإطار.

وينبغي أيضًا تنفيذ برامج تستهدف أطفال النازحين واللاجئين، والأطفال في المناطق المستهدفة عمومًا، بما يحد ولو بنطاق جزئي من مخاطر خروج ملايين منهم من العملية التعليمية على مدار السنوات السابقة. وإيلاء البرامج التي تُعالج الآثار النفسية للحرب أهمية قصوى من المنظمات الدولية، حتى يتمكن الجيل الحاليّ من الأطفال من الدخول بشكل فاعل في عملية التنمية المقبلة.■

■ المصادر:

1- أثر التغير الديمغرافي على مستقبل سوريا، موقع نون بوست، 20 مارس/آذار 2019.

2- رفعت محمد يكتب: التغيير الديمغرافي وقود الحرب السورية، موقع صوت النهضة، 17 مارس/آذار 2021.

3- بإشراف إيراني... نظام الأسد يعمل على تغيير ديمغرافي في سوريا، موقع الصدى، 29 مارس/آذار 2022.

4- لماذا سيستمر التهديد الديموغرافي للمنطقة العربية في 2022؟، موقع مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، 16 ديسمبر/كانون الأول 2021.

ارتكبها نظام بشار الأسد والميليشيات الشيعية

جريمة «تهجير» 13 مليون سوري

نازحون من سوريا

سحر عزوز

■ شهدت سوريا منذ اندلاع الثورة ضد نظام بشار الأسد في عام 2011، جرائم وحشية لم يسبق لها مثيل في التاريخ المعاصر، ارتكبها النظام بمعاونة حلفائه من الميليشيات الشيعية الموالية لإيران، ومن بينها جريمة التغيير الديموغرافي، التي أدت إلى تهجير نحو 13 مليون سوري من مناطقهم، وهجرة الكثيرين منهم إلى الخارج.

جريمة التغيير الديموغرافي، تعني - ببساطة- تهجير طوائف دينية معينة، مثل المواطنين السُنة إلى مناطق أخرى، وتغيير الطبيعة السكانية في منطقة ما، وإحلال سكان من طبيعة أخرى مكانهم، بهدف إضفاء الطابع الطائفي على مناطق بعينها، وضمان سيادة عنصر واحد على باقي المكونات السكانية في البلاد.

■ فصول جريمة التغيير الديموغرافي امتدت من ضواحي العاصمة دمشق إلى حمص.. وصولا إلى إدلب شمالا

ورغم أن هذا التغيير لم يكن وليد الأحداث التي عاشتها سوريا خلال العقد الماضي فحسب، إنما بدأ منذ وصول الرئيس السابق حافظ الأسد إلى السلطة عام 1970، إلا أنه صار واضحاً وجلياً أكثر خلال السنوات الماضية، وذلك مع اتساع نطاق المناطق التي هجر النظام أهلها، حيث استبدل الأهالي بموالين له من طائفته الشيعية العلوية.

فصول الجريمة المروّعة

هناك أمثلة كثيرة على ما حدث من تهجير وقتل وتدمير، ضمن مسار التغيير الديموغرافي في سوريا، منها ما جرى أحد فصوله المأساوية في منطقة «وادي بردى» غرب العاصمة دمشق، وفصل آخر في كفريا والفوعة في إدلب، حيث عقد ممثلون عن «حركة أحرار الشام» و«هيئة

.. نازحون من سوريا

تحرير الشام»، و«الحرس الثوري» الإيراني وميليشيا «حزب الله» اللبنانية، اتفاق «المدن الأربع» في مارس 2017 برعاية إقليمية وموافقة أممية، لتبادل السكان.

وبمقتضى هذا الاتفاق الفريد من نوعه في تاريخ دول المنطقة التي عاشت طوائفها جنبا على جنب في سلام منذ القدم، تم نقل سكان سوريين من السُنة إلى منطقة سيطرة التشكيلات السُنية المسلحة في شمال البلاد، ونقل آخرين من الشيعة إلى مناطق سيطرة النظام في الجنوب.

وتوالت فصول جريمة التغيير في جنوب وغرب دمشق، وامتد قوسها من طريق مطار دمشق الدولي، ليشمل مدينة السيدة زينب ومحيطها، ثم شمل مدينة داريا وجوارها، وصولاً إلى منطقة وادي بردى على امتداد الحدود الغربية مع لبنان، ولهذه المنطقة أهمية بسبب ما فيها من مزارات «شيعية»، ولها أهمية في تأمين العاصمة دمشق، وحمايتها من احتمال هجمات من الجنوب القريب، وكانت فيه أبرز التشكيلات المسلحة وأكثرها قوة في الجنوب.

كما أن للمنطقة أهمية إضافية، إذ توفر تواصل دمشق مع سهل البقاع اللبناني، وهذه ضرورة لنظام الأسد وإيران وميليشيات «حزب الله»، الذي مد سيطرته إلى منطقة القلمون الغربي على امتداد سلسلة جبال لبنان الشرقية وصولاً إلى سهل العاصي، وجرى في سياق هذا الخط الطويل ارتكاب الكثير من جرائم التغيير الديموغرافي.

وبعد سيطرة النظام على مدينة دوما في عام 2018، وعودة بعض الأهالي إليها، عمد النظام إلى تعطيل عمليات إعادة الإعمار في المدينة، وامتنع عن إيصال الخدمات الأساسية، كالكهرباء والماء والمدارس وإصلاح الطرق.

وبسبب الوضع المعيشي المتردي بالنسبة لأهالي مدينة دوما، لجأ الكثير منهم إلى بيع عقارات وأراض مملوكة لهم، إلى تجار إيرانيين كانوا في مقدمة من اشترى العقارات والأراضي، وهكذا سيطر السكان الشيعة على المدينة بشكل نهائي.

وإلى ذلك، شهدت منطقة القلمون الشرقي، شرق مدينة حمص، أحد الأشكال البشعة في جريمة التغيير. ففي هذه المنطقة تعايش السكان المسلمون والمسيحيون معا مئات السنين، وقبل انطلاق ثورة 2011 بسنوات شهدت المنطقة حركة نشطة لتعزيز التقارب والحوار الإسلامي- المسيحي، وكان الأب «باولو» يديرها انطلاقاً من دير مار موسى في مدينة النبك بريف دمشق، ما أثار عليه غضب النظام، ولاحقاً غضب جماعات التطرف.

تجربة الأب «باولو»، انتهت إلى فشل ذريع مع سيطرة جماعات التطرف على المنطقة، ومن ثم اختفاؤه تماما في مدينة الرقة عام 2013، أثناء سعيه للحوار مع قادة تنظيم «داعش» الإرهابي. وكانت عمليات الخطف طلباً للفدية، والابتزاز المالي، والترهيب من قبل متطرفين عوامل رئيسية ساهمت بشكل رئيسي في هجرة المسيحيين.

وبينما كانت منطقة القلمون تواصل ثورتها على النظام، مما جعلها هدفاً مزدوجاً لنظام الأسد وجماعات التطرف، الذين اجتاحوا أغلب بلدات المنطقة، وتم قتل واعتقال وتهجير أعداد هائلة من السكان.

من جهة ثانية، يتهم نشطاء الثورة في محافظة حمص، النظام بتوطين الموالين له في الأحياء التي سيطر عليها، بغية تغيير البنية الديمغرافية للمدينة، التي كان السُنة يشكلون فيها السواد الأعظم من السكان.

وكانت حملات الاعتقال في حمص، والقصف

نازحون من سوريا

■ نظام الأسد سعى لإضفاء الطابع الطائفي على مناطق بعينها وسيادة عنصر واحد على باقي المكونات السكانية

الممنهج واجتياح الأحياء، أول الأسباب لهجرة السكان الأصليين، ومع اجتياح حي «بابا عمرو»، ثم حصار أحياء حمص القديمة، وخروج سكانها منها باتفاق رعته الأمم المتحدة عام 2014، عمد النظام إلى توطين مواليه من العلويين، وفيما بعد المقاتلين الشيعة، في الأحياء السنية التي سيطر عليها.

وخلال العقد الماضي، تم تهجير ما يزيد على 400 ألف من سكان مدينة عفرين وقراها في ريف محافظة حلب، بهدف فرض واقع ديموغرافي، ومنع عودة المهجرين قسرياً إلى بيوتهم ومدنهم، وخاصة من مخيمات مناطق الشهباء ومحيط نبل والزهراء، حيث يتواجد حالياً حوالي 200 ألف مهجر موزعين على أربعة مخيمات وبعض المدن والقرى.

تطرف دموي

يؤكد ياسر الفرحان، عضو الائتلاف الوطني السوري المعارض، أن «نظام الأسد يمارس بسلوك ممنهج متعمد تغييراً ديمغرافياً، عبر عنه بشار الأسد بقوله «أصبحت سوريا مجتمعاً متجانساً»، وأعلن من خلاله عن تهجير 13 مليون سوري.

ويشير الفرحان، إلى أن التغيير الديموغرافي لديه استراتيجية نفذها النظام بعدة آليات، مثل ملاحقة الناشطين واعتقالهم وتصفيتهم جسدياً، وتسريب ما يسمى «قوائم المطلوبين» للأجهزة الأمنية، من أجل دفعهم إلى مغادرة البلاد، ثم قصف المدن وحصارها وإجراء مصالحات تفضي إلى تهجير السكان، ومصادرة ممتلكاتهم، ثم محاولة شرعنة انتهاك حقوق السكن بإصدار المراسيم والتشريعات، ليثبت الوقائع ويمنع فرص عودة المهجرين إلى مناطقهم، وإخلال آخرين يتبعون إيران والنظام مذهبياً وسياسياً.

من جانبه، يقول الكاتب السوري فايز سارة، إن السبب الرئيسي لجرائم التغيير الديموغرافي في البلاد، هو تطرف دموي، تسترت خلفه دوافع وشعارات سياسية وأيديولوجية، ومصالح رخيصة، مما جعل هذه الجرائم تصيب مختلف السوريين أو أغلبهم بدرجة أو بأخرى، فأصابت العرب والأكراد والأرمن، كما طالت المسلمين والمسيحيين، وضربت أغلب الطوائف من الديانتين معا.

ويضيف سارة، أن أطرافاً مختلفة انخرطت في جرائم التغيير الديموغرافي، لكن البادئ والأشد حضوراً فيها ثلاثة، أولهم وأهمهم نظام الأسد، الذي استخدم ميليشياته وآلته العسكرية والأمنية إلى أقصى الحدود، ثم شاركت في الجرائم إيران وميليشياتها، لا سيما «حزب الله» اللبناني والميليشيات الشيعية العراقية والأفغانية وغيرها، وانضمت إلى الطرفين جماعات التطرف والتشدد، منها «داعش» و«النصرة» وأخواتهما، مما ساهم في «تعميم» الجريمة، وعمل على خلط أوراقها، عبر دفع جماعات كثيرة للمشاركة في ارتكاب تلك الجرائم المروعة. ■

■ المصادر:

1- تفاصيل في جريمة التغيير الديمغرافي، موقع الشرق الأوسط، 5 يناير/كانون الثاني 2022.

2- فوق وجعهم وجع.. التغيير الديمغرافي خطر يرعب أهل سوريا، موقع العربية، 26 ديسمبر/كانون الأول 2022.

3- التغيير الديموغرافي في سورية أثناء حكم آل الأسد، موقع مركز حرمون، 28 أغسطس/آب 2020.

في الذكرى الخامسة لاحتلال عفرين

«المرصد السوري» يوثّق بالأرقام حالات الخطف والتغيير الديموغرافي

أرقام مرعبة لحالات الخطف والتغيير الديموغرافي

■ في الذكرى الخامسة لاحتلال عفرين من قبل القوات التركية والفصائل المرتزقة،

وثّقَ المرصد السوري لحقوق الانسان في تقرير له أرقامًا مرعبة لحالات الخطف والانتهاكات التي ارتكبت.

وجاء في تقرير المرصد:

أجبرت القوات التركية والعمليات العسكرية الشرسة والجرائم البشعة التي ارتكبتها الفصائل؛ أكثر من 310 آلاف مدني، أي ما يعادل 56٪ من السكان الأصليين، على الفرار من أراضيهم ومنازلهم. وعليه، فَقَدَ السكان ممتلكاتهم التي استولت عليها الفصائل الموالية لتركيا. بينما لم يكن وضع هؤلاء السكان الذين

يوسف شرف الدين

اختاروا البقاء في مناطقهم بسبب النزوح أفضل، حيث تعرضوا للقمع المطلق والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الخطف والاعتقالات التعسفية بهدف جمع الفدية، إلى جانب استمرارها، ويوميًا. من خلال كل هذه الانتهاكات، تحاول الفصائل المدعومة من تركيا إجبار السكان المتبقين على الخروج من عفرين كجزء من خطة تركيا للتغيير الديموغرافي المنهجي.

ووثق المرصد السوري لحقوق الإنسان، منذ 20 يناير/كانون الثاني 2018، مقتل 668 مدنيًا كرديًا في عفرين بينهم 97 طفلًا و88 امرأة في تفجيرات بالعبوات الناسفة وسيارات مفخخة وغارات جوية وقصف بري من قبل القوات التركية وعمليات إعدام، فيما توفي البعض تحت التعذيب في سجون تديرها فصائل موالية لتركيا.

كما وثق المرصد السوري، منذ بداية الاحتلال التركي لعفرين حتى مساء 17 مارس/آذار 2023، اختطاف واعتقال أكثر من 7.898 مدنيًا كرديًا من عفرين، بقي 1082 منهم رهن الاعتقال، فيما أفرج عن معظم الباقين بعد دفع فديات كبيرة طلبتها فصائل (الجيش الوطني) المدعوم من تركيا.

الاحتلال التركي لعفرين

وبحسب إحصائيات المرصد، فقد استقرت في عفرين أكثر من 4310 عائلة من مختلف المحافظات السورية، بعد إجبارهم على النزوح من أراضيهم، كجزء من خطة تركيا لتغيير التركيبة السكانية في عفرين، وتم كل هذا على مرأى ومسمع المجتمع الدولي الذي بدا وكأنه غير مبال والتزم الصمت.

جرائم شنيعة وانتهاكات صارخة

وقال المرصد في تقريره: وثق المرصد خلال خمس سنوات من الاحتلال التركي لعفرين، أكثر من 3336 انتهاكًا مختلفًا تضاف إلى عمليات الخطف والاعتقالات التعسفية. فيما يلي تفاصيلها:

1189 حادثة استيلاء على منازل ومحلات تجارية وأراضي زراعية في مدينة عفرين والنواحي التابعة لها. وتعود الممتلكات المصادرة لأشخاص أجبروا على النزوح من مقاطعة عفرين بعملية ما تسمى (غصن الزيتون).

312 واقعة بيع منازل نازحين استولت عليها الفصائل الموالية لتركيا بالقوة في وقت سابق. تم بيع المنازل بأسعار منخفضة وبالدولار الأمريكي على وجه الخصوص.

523 واقعة فرض ضرائب على المدنيين من قبل الفصائل والمجالس المحلية مقابل السماح لهم بفلاحة أراضيهم وجني المحاصيل، وكانت الجبايات المطلوبة حصص الحصاد والأرباح أو المبالغ المدفوعة بالدولار الأمريكي والليرة التركية.

915 حادثة قطع أشجار مثمرة من قبل فصائل ما يسمى (الجيش الوطني) المدعوم من تركيا بهدف بيعها كسجلات حريق، حيث تم قطع عشرات الآلاف من الأشجار المثمرة.

397 واقعة اعتدى فيها عناصر من ميليشيات (الجيش الوطني) على المدنيين لأسباب مختلفة.

تخريب التراث التاريخي لسوريا

في عام 2022، وثّق المرصد أعمال حفر وتخريب للمواقع الأثرية والتلال في 33 مناسبة، من بين مئات الحوادث المماثلة التي تم توثيقها في السنوات الخمس الماضية. تشتهر عفرين بمواقعها الأثرية التي تعود إلى عصور مختلفة، وأبرز المواقع هي:

توثيق: مقتل 668 مدنيًا كرديًا في عفرين بينهم 97 طفلاً و88 امرأة في تفجيرات بالعبوات الناسفة وسيارات مفخخة وغارات جوية وقصف بري

نازحون من بلدات شمال سوريا

- مدينة نبي حوري التي تبعد عن مدينة عفرين حوالي 23 كلم.

- قلعة سمعان التي تقع على بعد 20 كم جنوب مدينة عفرين. يحتوي هذا الموقع على كنيسة مار سمعان التي كانت أكبر كنيسة في العالم.

جبل البرصايا

مدينة عين دارا الأثرية التي تضم العديد من المعالم الأثرية وتحتوي على معبد يحتوي على عدة تماثيل.

وأضاف المرصد: لم يقتصر الأمر على تضرر عفرين بشدة من الانتهاكات الصارخة التي ارتكبتها قوة الاحتلال والفصائل السورية العميلة لها، بل قوبلت هذه الانتهاكات أيضاً بالتقاعس والصمت المطبق من قبل المجتمع الدولي الذي يبدو راضياً عن تجاهل هذه القضية الإنسانية الخطيرة التي لم يتم التعامل معها، بشكل مناسب، على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها منظمات حقوق الإنسان السورية، بما في ذلك المرصد السوري لحقوق الإنسان، لتسليط الضوء على محنة سكان الكانتون.

وفي هذا السياق، وفي إطار الجهود الجارية لتغيير التركيبة السكانية لمدينة عفرين والقرى المحيطة بها، أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان في 29 مارس 2022، أن جمعية (الأيادي البيضاء) الكويتية أعلنت عن بدء المرحلة الثانية من مشروع «الأيادي البيضاء». مستوطنة أُطلق عليها اسم «قرية بسمة». خلال المرحلة الثانية، تم التخطيط لإنشاء ثماني كتل سكنية تضم 125 شقة، بالإضافة إلى البدء في إنشاء ست وحدات أخرى جديدة.

بينما أنهى فصيل السلطان مراد في أبريل/ نيسان 2022 بناء مجمع سكني للنازحين من حمص بالقرب من قرية كفرم في ناحية شران. عدد منازل الكمبوند يقارب 360 منزلًا بمساحة تقدر بـ 120 مترًا مربعًا للوحدة. كما يضم الكمبوند مدرسة ومسجد ومحلات تجارية.

ومن المفارقات أن المجتمع الدولي لم يتحرك أو يتدخل لوقف هذا التغيير الديموغرافي وأعمال التخريب والعدوان التي تمارس في عفرين.

وجدد المرصد دعوته للمجتمع الدولي بسن قوانين صارمة تضع حداً للممارسات الممنهجة من قبل جميع المتورطين في أعمال التنقيب والحفر غير القانونية في الكانتون الأثري. كما دعا جميع الجهات الدولية لتقديم كل دعم ممكن للحفاظ على تراث المنطقة وإلى التدخل الفوري لوقف الانتهاكات التي ترتكبها القوات التركية ووكلائها في عفرين وحماية آثارها وهويتها ووضع حد للتغيير الديموغرافي وتكثيف جهوده للكشف عن مصير المخطوفين وإعادة العائلات النازحة إلى مناطقهم والعمل على ضبط الوضع الأمني وطرد الفصائل، وطالب المرصد جميع المنظمات المحلية والدولية بالتعاون فيما بينها للكشف عن جميع الانتهاكات الجسيمة والجرائم الشنيعة والممارسات البغيضة التي حولت عفرين إلى منطقة «حكم ذاتي» ناطقة باللغة التركية تديرها قوانين الفصائل المتطرفة.

وفي ختام تقريره أكد المرصد السوري لحقوق الإنسان أن المدنيين الذين اختاروا البقاء في عفرين من مختلف شرائح المجتمع السوري يتعرضون لانتهاكات مختلفة منها التهجير القسري والقتل والتعذيب والنهب بالإضافة إلى منعهم من ممارسة شعائرهم الدينية والاحتفال بأعيادهم السنوية؛ ناهيك عن الانتهاكات والجرائم الأخرى التي تمارس في ظل سياسة التتريك.■

نفذه «حزب الله» وأعوانه بقوة السلاح

التغيير الديموغرافي.. جناية إيران في حق السوريين

مروان محمود

■ بدأت إيران مخططات التغيير الديموغرافي في المنطقة العربية مبكرًا، فقد اعتمد نظام الملالي منذ عام 1979، خططه المتمثلة في ضرورة تغيير هوية المناطق الجغرافية التي تقطنها المجموعات الشيعية، من أجل تحقيق السيطرة الإيرانية عليها.

واستلهم الملالي هذه الفكرة من الجنوب اللبناني بعد وصول الزعيم الشيعي موسى الصدر إلى بقعة لبنانية شيعية، سرعان ما أصبحت إقليمًا تابعًا لإيران بعد قيام «حزب الله» وسيطرته على مقاليد الدولة اللبنانية، ما دفع إيران إلى تنفيذ هذا المخطط الإجرامي في مناطق أخرى، من بينها سوريا والعراق.

ويهدف نظام الملالي من خلال مخططاته، إلى تغيير ديموغرافية الدول الموالية له، وخلق بؤر طائفية شيعية خالصة ذات مهام خاصة، تتعلق بالعبث في استقرار الأمن القومي العربي، وتكريس الأطماع الإيرانية في السيطرة الكاملة على تلك الدول.

جناية إيران ضد السُنة

قبل انفجار الأوضاع في سوريا بسنوات قليلة، انتشرت بين السوريين أصوات هامسة تتحدث عن «تغلغلٍ عقاري» إيراني في دمشق، بعد أن بسطت إيران نفوذها على كامل منطقة «السيدة زينب» في ريف العاصمة، وكذلك على فنادق شهيرة عريقة كان يشتريها أو يتعهّدها وكلاء سوريون لإيران بذريعة استقبال الحجّاج الشيعة القادمين للزيارة.

لم تكن تلك مجرد أقاويل، بل كانت تسريبات من رجال أعمال وتجار سوريين اشتكوا وقتها من أنهم يواجهون نوعًا من الحرمان من العمل، مؤكدين أن تنفيذ المشاريع في نطاق معيّن داخل العاصمة دمشق مخصص فقط لإيران، ضمن خطة النظامين السوري والإيراني الأمنية لتأمين مناطق خضراء خاصة بما عرفت آنذاك باسم «المقاومة» والتي مثلها حزب الله اللبناني.

نازحون من منطقة جسرين بالغوطة الشرقية

لكن يبدو أن إيران كانت عيناها مسلطتين على ما هو أبعد.

نفذت إيران استراتيجيتها الرامية إلى إحداث تغيير ديموغرافي فعلي على الأرض في سوريا، بدءًا من عام 2013، بمساعدة حلفائها من الميليشيات الشيعية، حيث سعت إلى طرد السنّة من دمشق ومحيطها، وتأمين الطريق الرابط بين دمشق إلى الحدود اللبنانية، وإحلال عوائلَ وميليشيات شيعية مستوردة من العراق ولبنان محلّ العوائل السنية التي يتم طردها، ما أدى إلى تشكيل هوية طائفية جديدة في البلاد.

وتُظهر الإحصائيات أنه قبل اندلاع الحرب سنة 2011، كانت سوريا تضم حوالي 16 مليون سُنّي، ونحو تسعة ملايين شخص بين مسيحيين وعلويين وأكراد ودروز، وغيرهم من الأقليات الأخرى. وبعد سنوات من الصراع، لم يتبق سوى ثمانية ملايين سُنّي فقط في سوريا.

ووفقًا للإحصائيات المستمدّة من عدّة مصادر، فإن النظام السوري والقوات الموالية لإيران قاموا بعمليات التهجير بشكل قسري لسكان حوالي 125 منطقة في سوريا، توزعت بين 99 منطقة كان يغلب عليها المكوّن العربي السني، و26 منطقة ذات غالبية تركمانية سنيّة.

حدثت عمليات التغيير الديموغرافي الإيرانية واسعة النطاق، بشكل رئيس غربي سوريا، بين محافظتي حمص ودمشق، حيث فرّت الغالبية العظمى من السكان السنّة، كما حدث أيضًا في المنطقة العلوية باللاذقية، وطرطوس، وجبل الأكراد شمال غربي البلاد، حيث تم طرد السنة، تحت ذريعة «تطهير المنطقة من الخطر الإرهابي».

وحذرت صحيفة «الجارديان» البريطانية، من تبعات التغيير الديموغرافي، الذي تقوم به إيران في المناطق السورية، عبر إسكان مواطنين شيعة في الأحياء والمناطق التي أخرجت منها السُّنة. وقالت الصحيفة، إنه في الأودية الواقعة بين دمشق ولبنان، غادر سكان مناطق كاملة منازلهم، بسبب الحرب، وحل مكانهم سكان آخرون، بينما بدأ البعض بالعودة للمرة الأولى منذ بداية الحرب.

وأكدت الصحيفة، أن أولئك العائدين المستقرين ليسوا من العوائل السنية، التي كانت تشكل الأغلبية في المناطق التي عادوا اليها. وإنما، وفق الذين أرسلوهم، يمثلون «مقدمة» انتقال لملء المنطقة بالشيعة من سوريا ولبنان، والعراق.

نظام الأسد والقوات الموالية لإيران قاموا بعمليات تهجير قسري لسكان 125 منطقة سورية

حجاج إيرانيون في سوريا

إيران و«سوريا المفيدة»

تطوّرت عمليات التغيير الديموغرافي التي قادتها إيران، ونفذتها ميليشيات «حزب الله» وأعوانها بقوة السلاح، حيث تم تأطير هذه العمليات كأداة ضمن جُملة أدوات تحقيق الاستراتيجية الإيرانية في سوريا، المعروفة بالحفاظ على «سوريا المفيدة»، بما يضمن تحقيق هدفين رئيسيين، هما: تمكين وجود النظام السوري على الأرض في الشريط الواصل بين دمشق والساحل، باعتباره مركزًا للثقل السياسي في البلاد، فضلًا عن تمكين «حزب الله» من إنشاء منطقة عازلة على الحدود اللبنانية – السورية، تحميه من الارتدادات السلبية للصراع الدائر هناك.

وضمن خطتها الرامية إلى التغيير الديموغرافي لتوسيع دائرة نفوذها في سوريا، استخدمت طهران شبكات واسعة من النشاطات المتشعبة في مجالات كثيرة تجارية وعقارية وطبية ودينية.

وعلى الرغم من أن كل هذه المجالات التي تتغلغل فيها إيران تشكل خطرًا على بنية المجتمع السوري، فقد انتهى الأمر إلى تمدد النفوذ الإيراني في سوريا، وسيطرة طهران

■ تغيير هوية المناطق الجغرافية التي يقطنها الشيعة من أجل تحقيق السيطرة الإيرانية عليها

وميليشياتها على ثلاثة قطاعات رئيسية هي الطبي والعقاري والسياحة الدينية، التي أصبحت تشكل أداة أساسية تستخدمها إيران في سياق تنفيذ مخططها الرامي إلى التغيير الديموغرافي.

وقبل نهاية الصراع السوري، صعدّت إيران عمليات التغيير الديموغرافي، التي تستهدف مناطق بعينها بهدف تغيير بنيتها السكانية، عبر توطين عائلات تابعة لميليشياتها فيها، ووضع السكان المحليين إما بيع عقارهم بثمن بخس أو التنكيل والتهجير قسريًا.

ومارست طهران بتسهيل واسع من النظام السوري أساليب متنوعة في إطار «عقاب المعارضين»، لتصب في النهاية في خانة «التغيير الديموغرافي»، طمعًا بتحقيق معادلة «المجتمع المتجانس» التي تحدث عنها بشار الأسد، في أحد خطاباته علنًا.

توطين المقاتلين الشيعة

استغلت الميليشيات الإيرانية الأزمات الاقتصادية والأمنية داخل مناطق سيطرة حليفها نظام أسد في سوريا، ولا سيما في أرياف حمص، للاستحواذ على أملاك المدنيين

مخيم في إدلب

وعقاراتهم، تحت وطأة الانهيار الاقتصادي وتفشّي الفقر والبطالة، ورغبة السكان بالهجرة خارج البلاد هربًا من جحيم الواقع المتفاقم.

وفي هذا الصدد، وطّنت ميليشيات «لواء الباقر» و«أبو الفضل العباس» و«فيلق المدافعين عن حلب»، عشرات العائلات من أهالي بلدتي كفريا والفوعة، في أحياء السكري والفردوس والميسّر في الشطر الشرقي من مدينة حلب.

وكانت مدينة «تلبيسة» بريف حمص الشمالي، مسرحًا لتجار الحرب التابعين لإيران ونظام أسد منذ خروج فصائل المعارضة منها عام 2018، حين بدأت خطة الاستحواذ على العقارات والمنازل والأراضي الزراعية بأساليب مختلفة، تتمثل بالضغط والترهيب الأمني من قبل الميليشيات، أو من خلال استغلال ظروف الفقر وحاجة الأهالي وتدهور الأوضاع الاقتصادية في تلك المنطقة.

واستغل مقاتلون شيعة من ميليشيا بلدتي «كفريا والفوعة» (ريف إدلب) الموالين لإيران، حالة التضييق التي تفرضها الأجهزة الأمنية التابعة للنظام على أبناء الريف الجنوبي لدمشق بالتغول وشراء المنازل هناك.

وتركزت علميات الشراء ضمن بلدة «حجيرة» قرب السيدة زينب بريف دمشق الجنوبي، على خلفية القرارات المجحفة التي أصدرتها المخابرات الجوية التابعة للنظام السوري، ومنعت بموجبها عودة الأهالي الأصليين إلى منازلهم، إلا بموافقة أمنية وشروط أخرى في سلسلة التضييق والابتزاز الممنهج التي تمارسها بحق المدنيين.

وتتم عملية شراء المنازل، باستخدام أسلوب «العصا والجزرة»، إلا أنّ الهدف بات واضحًا بإجماع نشطاء معارضين، وحقوقيين في دمشق وريفها، والذي تمثل بعمليات التغيير الديموغرافي للمنطقة برمتها.■

قبل اندلاع الحرب كانت سوريا تضم 16 مليون مواطن سُنّي لم يتبق سوى ثمانية ملايين فقط

■ المصادر:

1- التغيير الديموغرافي.. مخطط إيران لاختطاف سوريا والعراق، موقع مركز القرار، 18 يوليو/حزيران 2019.

2- إيران ووهم التغيير الديموغرافي في سوريا، موقع العرب، 2 مارس/آذار 2021.

3- إيران تسيطر على ثلاثة قطاعات رئيسية في سوريا... مخطط للتغيير الديمغرافي، موقع النهار، 25 أغسطس/آب 2022.

أدت إلى كارثة إنسانية غير مسبوقة

وقائع «حرب المياه» التركية ضد شمال سوريا

سد إليسو هو الأكبر على الإطلاق في حجم تهديده لمستقبل سوريا والعراق

سحر عزوز

■ منذ آلاف السنين، رعى نهر «الفرات»، وأكبر روافده «الخابور»، الذي يمر عبر شمال سوريا، بعض أقدم المستوطنات الزراعية في العالم.

غير أن تركيا عمدت منذ عدة سنوات، إلى بناء عدد من السدود على مجرى الفرات داخل الأراضي التركية، أكبرها «سد أتاتورك»، مما أدى إلى تضرر الملايين من السكان في سوريا. حيث عمدت أنقرة إلى تخفيض كمية مياه نهر الفرات التي من المفترض أن تمر إلى الأراضي السورية إلى الربع، مما تسبب في نقص مياه الشرب والزراعة بشكل حاد.

وفي 2021، نشرت وكالة الفضاء الأوروبية صورًا لبحيرة الأسد وسد تشرين وسد الطبقة في سوريا، أظهرت تغيرًا ملحوظًا في مستويات المياه، ما أدى إلى موجات من الجفاف أصابت المناطق الزراعية الشمالية من سوريا.

■ تركيا عمدت إلى تخفيض كمية مياه نهر الفرات التي تمر للأراضي السورية إلى «الربع»

انعدام «الأمن المائي»

في يناير/كانون الثاني الماضي، حذر موقع «إنترناشيونال ليست» البريطاني، من خطر انعدام الأمن الغذائي والمائي في منطقة شمال سوريا، بسبب السياسيات التركية المتبعة، وجراء «حرب المياه» التي تشنها تركيا ضد شمال سوريا، لافتًا إلى أن نهر الفرات ينبع من تركيا، وتتحكم أنقرة فيما يقارب 90% من تدفق المياه فيه.

السدود والمياه.. حربٌ تتقنها تركيا

و«حرب المياه» التركية ليست وليدة اليوم، ففي مايو/أيار 2021، انخفض تدفق نهر الفرات إلى أدنى مستوى له على الإطلاق، بسبب قيام أنقرة ببناء عدد كبير من السدود على النهر، الذي يعد أهم أنهار سوريا على الإطلاق، مما تسبب في أسوأ موجة جفاف منذ عام 1953، نظرًا لأن هذا النهر هو المصدر الرئيسي للمياه للزراعة والاستهلاك المنزلي، وإنتاج الكهرباء في شمال وشرق سوريا.

وبحسب الموقع، فإن «سوريا وتركيا ملزمتان بمعاهدة تقاسم المورد الثمين باتفاق يعود تاريخه إلى عام 1987، عندما وافقت تركيا على السماح بتدفق 500 متر مكعب من المياه في الثانية إلى سوريا. وبعد أكثر من 30 عامًا، فشل التعاون في الحوض المشترك».

واليوم، انخفض مستوى نهر الفرات بشكل كبير، ما أدى إلى نقص المياه في منطقة تشكل الزراعة فيها المصدر الرئيسي للدخل. لكن منذ أوائل عام 2021، بدأ تدريجيًا انخفاض إمدادات المياه من تركيا إلى مستوى مقلق، ما أدى إلى انخفاض إنتاج الطاقة وتهديد سبل عيش الملايين.

ويؤكد الرئيس المشارك لمجلس الطاقة والكهرباء، التابع للإدارة الذاتية الكردية، زياد رستم، للموقع البريطاني، أن تركيا «قطعت ما يقارب نصف المياه التي وافقت سابقًا على صرفها»، ويضيف: «يجب أن نحصل على 500 متر مكعب من المياه في الثانية من تركيا، لكن في الوقت الحالي يبلغ حجمها نحو 220-230 مترًا مكعبًا فقط».

ويشير رستم إلى أن «سد الفرات كان ممتلئًا دائمًا حين كان تحت سيطرة الحكومة السورية، كانت المياه تتدفق، والكهرباء تُنتج، والزراعة مستمرة».

ومن خلال شبكة السدود الخاصة بها، يؤكّد الموقع، أن تركيا يمكنها أن تعدل بشكل فعّال كمية المياه الموجهة إلى جارتها الجنوبية، وأن تقرر كمية المياه المتاحة. ومع اعتماد ملايين الأشخاص على نهر الفرات وروافده، فإن الرأي السائد في المنطقة هو أن تركيا تتعمد تلويث المياه المنبعثة إلى أراضيها، بحسب الموقع.

وتمثل المياه الملوثة تهديدًا للزراعة والصحة، وهي تضر بالمحاصيل، وتعرّض صحة السكان للخطر. وفي هذا الصدد، يقول رستم: «في الوضع الحالي، لا يمكن للناس أن يكونوا انتقائيين، وسيظلون يستخدمون هذه المياه لزراعة أي شيء».

ومن المرجح أن يؤدي تركيز الملوثات في المياه التي تصرّفها السدود التركية، عند اقترانها بارتفاع درجة الحرارة وتكاثر الطحالب والتبخر، إلى تدمير النظام البيئي لشمال سوريا. وأحصت الأمم المتحدة انقطاع المياه عن محطة «علوك» في الشمال 24 مرة منذ عام 2019، ما ينعكس على حياة 460 ألف شخص يستفيدون منها في محافظة الحسكة.

من جهة ثانية، اضطر المزارعون السوريون إلى بيع مواشيهم بسبب نقص العلف، نظرًا لندرة العشب، أو عدم قدرتهم على شرائه لزيادة التكلفة بنسبة 200 في المئة. وأدى ذلك موجة جديدة من الهجرة في سوريا من المناطق الريفية إلى المدن، أضافت الكثيرين إلى مئات الآلاف من الأشخاص الذين هجروا مزارعهم نتيجة للجفاف خلال أعوام 2006 و2008 و2010، ما أدى إلى زيادة إعداد الأحياء الفقيرة التي انتشرت حول المدن السورية الكبرى، بما في ذلك العاصمة دمشق.

قطع المياه سلاح أنقرة وميليشياتها للضغط على أكراد سوريا

تركيا و«سلاح المياه»

يمثل النصف الشمالي من سوريا قاعدتها الزراعية والصناعية، وكانت تركيا قد استثمرت ورقة السيطرة على مصادر المياه في هذه المنطقة قبل وخلال الحرب السورية، واستخدمتها كوسيلة ضغط سياسي، وكسلاح ضد الأكراد في الشمال السوري.

وفي كتابه «العمق الاستراتيجي» يقول رئيس الوزراء التركي الأسبق أحمد داود أوغلو: «ليس من المحتمل أن تسفر مسألة المياه، التي تطل برأسها كثيرًا، عن صدام نشط ومباشر مع سوريا، لأن سوريا تدرك أنها لن تتمكن من إحراز أية نتيجة في ملف المياه من خلال الحرب مع تركيا. فلا التوازن العسكري ولا الوضع الجيوسياسي بين الدولتين يصب لصالح دمشق، كما أن أي صدام ساخن لن يسفر عن نتائج من شأنها إخراج الفرات ودجلة من الرقابة التركية».

وتعتمد سوريا على نهر الفرات في 80 في المئة من احتياجاتها المائية، وهو العمود الفقري لمشروعاتها الكهربائية وخططها التنموية، وأكثر من ثلث مناطق سوريا تعتمد على نهر الفرات لتوليد الطاقة الكهربائية وعلى رأس هذه المناطق حلب.

ويغذي نهر الفرات أكبر المحافظات السورية ومنها حلب والرقة ودير الزور بمياه الشرب، كما يغذي معظم المناطق السورية بالكهرباء، إلا أن معدل إنتاجه انخفض إلى أقل من الربع، بسبب انخفاض مستوى المياه فيه، وهذا الانخفاض لن يؤثر في إنتاج الكهرباء فحسب، بل شكل أيضًا تهديدًا لمياه الشرب.

وتؤكد التقديرات الرسمية أن تدفق المياه حاليًا لا يتجاوز 200 متر مكعب في الثانية. وإذا واصلت تركيا حرب المياه، فإن مدنًا مثل حلب والرقة ودير الزور والبوكمال ستواجه كارثة إنسانية لا محالة.

كما عمدت تركيا، مجددًا، إلى قطع المياه عن أكثر من مليون مواطن في الحسكة، والتحكم بمياه الضخ من محطة «علوك» في شمال سوريا، وهي بذلك تعرضهم لأزمة تهدد استمرار حياتهم لعدم توفر مصادر مياه بديلة.

ويقول رامي عبد الرحمن، مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان، إن الحكومة التركية تستخدم المياه كسلاح لمحاربة قوات سوريا الديمقراطية ومحاولة تأليب المدنيين عند ضفاف الفرات عليهم، الحرب على السوريين وليست على «قسد»، وأن المدنيين الذين يعيشون على الزراعة والرعي هم الآن بحاجة ماسة لهذه المياه، وفي «دير الزور» شاهدنا كيف بدأ النهر يركد، أي أن هناك أمراضًا قد تحصل في تلك المنطقة، نتيجة «حرب المياه» التركية على مناطق سورية.■

■ المصادر:

1- تركيا تتحكم بمياه الفرات ودجلة ببناء السدود، موقع إندبندنت عربية، 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2021.

2- تركيا تُصعّد حرب المياه ضدّ سوريا والعراق، موقع أحوال تركية، 5 مايو/أيار 2021.

3- تقرير بريطاني: تركيا تجفف الشمال السوري وتلوث مياهه، موقع الميادين، 31 يناير 2023.

4- موقع "ذي إنترناشول ليست" البريطاني
TURKEY IS RUNNING NORTHERN SYRIA DRY
Gisella Ligios
January 2023 30

سدود تركيا تتحكم بمياه دجلة والفرات

22 سداً
- و19 محطة للطاقة الكهرومائية على الأقل أنشئت على نهري دجلة والفرات

عام 1980
- وضعت أنقرة مخطط "مشروع جنوب شرقي الأناضول الكبير"

80 %
- في العراق وسوريا مهددين بكارثة إنسانية بسبب ممارسات تركيا المائية

585 سدا
- وصل عدد السدود خلال 18 سنة بعد أن كان 276

أقل من ¼
- نسبة انخفاض معدل إنتاج الكهرباء من الفرات في سوريا بسبب انخفاض مستوى المياه فيه

47 %
- من الإيراد السنوي الطبيعي لدجلة هي نسبة سيتم حرمانها لسد "إليسو" العراق

الملايين
- في العراق وسوريا مهددين بكارثة إنسانية ممارسات تركيا المائية

- انخفض معدل إنتاج الكهرباء من الفرات في سوريا إلى أقل من الربع بسبب انخفاض مستوى المياه فيه

المصدر : صحيفة "الغارديان"

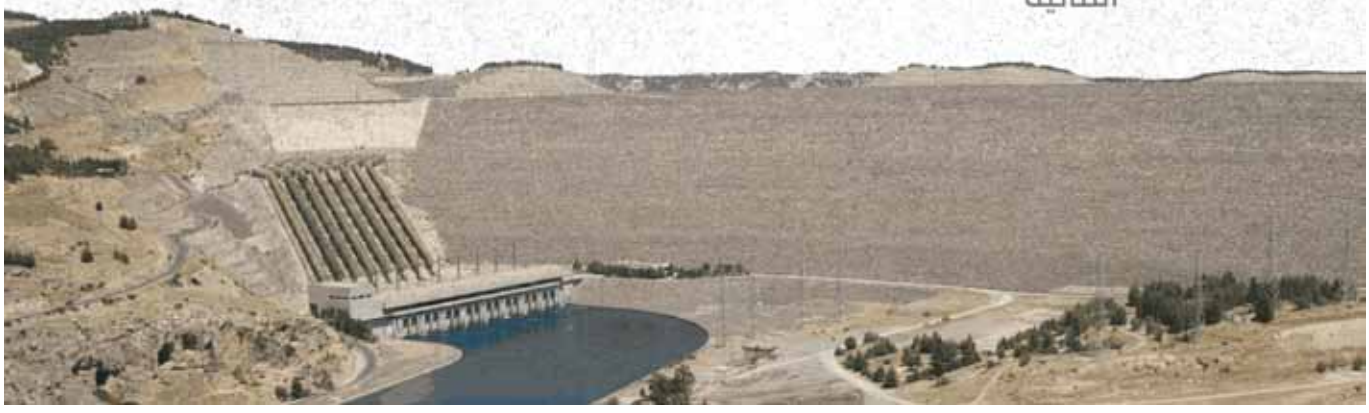

صالح مسلم الرئيس المشترك لحزب «الاتحاد الديمقراطي»:

التغيير الديموغرافي أكبر خطر على مستقبل سوريا

صالح مسلم، الرئيس المشترك لحزب "الاتحاد الديمقراطي" السوري

حوار

شريف عبدالحميد

قال صالح مسلم، الرئيس المشترك لحزب «الاتحاد الديمقراطي» السوري، إن سياسات التغيير الديموغرافي التي تنتهجها تركيا في شمال سوريا، لا تساهم طبعًا في حل الأزمة السورية مطلقًا، وإنما هي تعقد المسائل أكثر، مؤكدًا أن هذا التغيير هو أكبر خطر على مستقبل سوريا.

وأضاف مسلم في حوار لـ «شؤون إيرانية» أن تركيا ستفعل كل ما تستطيع لمنع الكرد في الشمال السوري من العودة إلى مناطقهم الأصلية، مشيرًا إلى أن مساعي «التطبيع» الجارية حاليًا بين دمشق أنقرة، برعاية إيرانية- روسية، ستؤدي إلى منح الشرعية لممارسات «التتريك» في البلاد.

وأكد الرئيس المشترك لحزب «الاتحاد الديمقراطي»، أنه لن يكون هناك أي استقرار بأي شكل من الأشكال في البلاد، وتركيا تضع «أصابعها» داخل سوريا، وأن أنقرة ستفعل كل ما تستطيع لمنع الكرد في الشمال السوري من العودة إلى مناطقهم الأصلية.. **وإلى الحوار:**

بناء المستوطنات عملية ممنهجة تأتي في اطار تغيير ديمغرافية عفرين

• نفذت تركيا منذ تدخلها العسكري في الصراع السوري عام 2018 عمليات تغيير ديموغرافي و«تتريك» واسعة النطاق شمال سوريا.. كيف حدث ذلك؟

– هناك ملاحظة عامة، وهي أن الدولة التركية تأسست على التغيير الديموغرافي منذ عام 1923، وحتى قبل ذلك بتهجير السكان الأرمن والروم والشعوب الأخرى أو إبادتها حرفيًا، يعني التهجير والتقتيل.

وطبعًا شمال سوريا ليس استثناءً، تركيا حاولت بشتى الوسائل أن تقوم بعمليات «تتريك» حتى خلال «أيام العسل» مع الرئيس السوري بشار الأسد، فقد استطاعوا بشتى الوسائل إدخال تعليم اللغة التركية إلى الجامعات وتدريسها في الكليات. وهذه من جهود «التتريك».

أما فيما يتعلق في شمال وشرق سوريا، فالأتراك كما تعلمون استطاعوا منذ 1939 إلى الآن، بالاتفاق مع الفرنسيين في ذلك الوقت، توسيع الحدود التركية إلى الداخل السوري.

ولهذا نستطيع أن نقول إن محاولات

■ محاولات «التتريك» والتغيير الديموغرافي المباشر في شمال سوريا بدأت منذ عام 2016

«التتريك» والتغيير الديموغرافي المباشر في شمال سوريا بدأت منذ عام 2016، من خلال غزو مناطق «جرابلس والراعي والباب»، والمناطق التي تقع في شمال حلب كلها.

• هل أدت العمليات العسكرية التركية إلى نزوح 350 ألف من سكان مناطق «عفرين ورأس العين وتل أبيض»؟

– نعم هذا صحيح، فالاحتلال التركي عندما سيطر على «عفرين» والمناطق المحيطة بها، بدأ في قتل بعض السكان وتهديدهم، وراح يمارس هذا الأسلوب على من تبقى من بعض المسنين في قراهم التي تمسكوا بها. ورغم أنهم لم ينخرطوا في أي عمل مقاومة حاول الأتراك التخلص من جميع السكان الكرد.

وربما يكون 350،000 هو رقم قليل للغاية مقارنة بالحقيقة، وهؤلاء تشتتوا في كافة أنحاء سوريا، منهم من ذهب إلى مناطق النظام، ومنهم طبعًا من وصل إلى مناطقنا، وهم موجودون في عفرين، وهناك مخيمات اللاجئين الذين لم يتشتتوا في المدن السورية، ويقبع هناك حوالي 120 ألف شخص.

اللاجئون وقود أردوغان السياسي

• في تقديركم.. هل ستظل الخطوات التركية المُتخذة ضمن عمليات «التتريك» سارية المفعول في ظل مساعي التطبيع الرباعي الحاصلة حاليًا بين دمشق وأنقرة برعاية روسية- إيرانية؟

- هذه اللقاءات الرباعية ربما تؤدي إلى منح الشرعية للممارسات التركية، لما جرى ولما سيجري في المستقبل، ومنها سياسة «التتريك» وتهجير السكان الكرد من تلك المناطق، يعني مثلاً إذا التقى رئيس النظام السوري مع رئيس النظام التركي فقد اعترف شرعيًا بالاحتلال التركي. وأعتقد أن هذه الجهود هي في سبيل منح الشرعية للممارسات التركية في تلك المناطق، ولهذا فهي خطوة خطيرة جدًا، يعني النتائج ستكون خطيرة على الشعب الكردي، وعلى استدامة الوضع الذي أوصل إليه الاحتلال التركي على الأرض.

• يقول الباحث فلاديمير فيلغينبورج إن سياسات تغيير الديموغرافيا التي تنتهجها تركيا لا تسهم في حل الأزمة السورية وإنما تتسبب في خلق مشاكل جديدة على الأرض.. كيف؟

■ مساعي «التطبيع» بين دمشق أنقرة ستؤدي إلى منح الشرعية لممارسات «التتريك» في البلاد

- كلام الباحث صحيح، فسياسات التغيير الديموغرافي لا تساهم في حل الأزمة السورية مطلقًا، وإنما هي تعقد المسائل أكثر، وتركيا تريد ذلك لأنها تعترض على الحل السوري منذ صدور القرارات الأممية، وهي بشتى الوسائل من خلال تحكمها بالمعارضة تحاول عرقلة هذه القرارات، وعرقلة مساعي السلام في جنيف وغيرها.

وأعتقد أن تركيا تحاول الصيد في الماء العكر، مهما كانت المياه عكرة فيسهل عليها الصيد، بمعنى أنها تحاول بشتى الوسائل تمرير سياستها من خلال هذه البلبلة، وهذا سيسبب مشاكل على الأرض، ولن يكون هناك أي استقرار وتركيا أصابعها داخل سوريا بأي شكل من الأشكال.

• ما هو موقف القوى الوطنية السورية في مناطق السيطرة التركية من عمليات «التتريك»؟

- النظام السوري، والقوى الوطنية السورية التي تتكلمون عنها، لم تتدخل في شيء أو تتخذ أي إجراء لمواجهة الاحتلال التركي، ولم تقف ضد عمليات «التتريك» الجارية، وكأن هذا لا يهمهم، يعني أنهم ساكتون عليها، ويدّعون عدم معرفتهم بها!

الجماعات المسلحة المدعومة من تركيا

وفي بعض الأحيان، هناك بعض الأطراف التي ترى في ذلك شيئًا عاديًا، وتؤيد مثلًا استخدام العملة التركية للتداول بين السكان، ويقولون «لا نثق بالعملة السورية التي تنهار كل يوم»، وما إلى ذلك.

• هل تضع القوات التركية منذ الآن عوائق معينة أمام عودة سكان «عفرين» الأصليين؟

- نعم تركيا تضع العوائق منذ الآن، وهناك حلول ربما ستُفرض، لكننا لا نعلم بما سيجري وراء الستار، وخاصة خلال لقاءات الأتراك مع النظام السوري، ومع الروس أيضًا.

ونستطيع التكهن بأن الدولة التركية تفرض شروطًا بعدم عودة هؤلاء اللاجئين، وخاصة الكرد الذين هُجروا من مناطقهم حتى يعودوا إلى تلك المناطق، وهي - أي الدولة التركية- ترى في وجود الأكراد خطرًا عليها لكي لا يكون هناك احتكاك بين الكرد على طرفي الحدود، وشمال الحدود كلها مناطق كردية أيضًا، فهناك كبت وضغوط واستبداد وممارسات لا إنسانية تُمارس على الكرد في داخل تركيا، أيضًا حتى لا يكون هناك تواصل بين الأكراد علي طرفي الحدود، ستفعل تركيا كل ما تستطيع لمنع الكرد الذين هجروا مناطقهم في الشمال السوري من العودة إلى مناطقهم الأصلية.

■ لن يكون هناك أي استقرار بأي شكل من الأشكال وتركيا تضع «أصابعها» داخل سوريا

• ما هي مخاطر المساعي التركية إلى توطين مليون لاجئ سوري من غير المكون السكانيّ الأصلي على مستقبل البلاد؟ وهل هناك احتمالية لاندلاع حرب أهلية في الشمال مستقبلًا؟

- المخاطر كبيرة جدًا من المساعي التركية إلى توطين مليون لاجئ، هؤلاء ليسوا سوريين فقط، وإنما هناك تركمان من العراق، وتركمان من كازاخستان، وحتى من الصينيين الذين جلبهم الأتراك وعوائلهم، وأسكنوهم في مناطق أخرى مثل «إدلب»، وما إلى ذلك، ونقلوا قسمًا منهم إلى «عفرين».

والتغيير الديموغرافي الحاصل ليس باللجوء الداخلي فقط، ولكنه يحمل مخاطر كبيرة جدًا بالنسبة للسكان، وهو عقبة في طريق أي حل سياسي. فإذا كان من ضمن الحل السياسي عودة اللاجئين إلى مناطقهم وقراهم، سيجدون الآخرين يقطنون في مساكنهم وحقولهم وأغراضهم، وهذا طبعًا خطر كبير جدًا على المستقبل السوري.

كفريا والفوعة
7000 شخص
عفرين
نحو 350 ألف
شخص
أحياء حلب الشرقية
50 ألف شخص
رأس العين وتل أبيض
أكثر من 200 ألف
شخص
حمص وحماة
40 ألف شخص
أغلبهم من حي الوعر
القلمون الشرقي
6000 شخص
الغوطة الشرقية
نحو 70 ألف شخص
دمشق
سـوريا
التهجير القسري
والتغيير الديمغرافي
بفعل
الهجمات
التركية
بموجب
اتفاقات
مضايا والزبداني
5000 شخص
وادي بردى
2000 شخص
ريف دمشق
30 ألف شخص
وتضم داريا ,خان الشيح ,زاكية ,حي القدم ,مخيم اليرموك
قدسيا ,الهامة ,المعضمية ,التل ,برزة والقابون

إيران تلتهم سوق العقارات في سوريا

■ كشف تقرير لصحيفة الإندبندنت البريطانية أن الميليشيات الإيرانية تعمل على شراء العقارات والاستيلاء على الأراضي لزيادة رقعة توسعها ونفوذها، وأشارت الصحيفة إلى أن الحدود اللبنانية السورية تعد إحدى أكثر المناطق التي تجري فيها عمليات الشراء والاستيلاء، ووفقًا للصحيفة فإن حزب الله اللبناني يتصدر الجهات الشيعية والإيرانية من خلال المشتريات العقارية في تلك المنطقة، وأشارت الإندبندنت إلى أن الحزب اشترى أراض في أطراف العاصمة دمشق، وأن نحو 875 قطعة أرض تم بيعها للحزب، فيما أكدت بيع 315 شقةً سكنيةً في مناطق مختلفة من دمشق وضواحيها.

ليس بعيدًا عن حزب الله اشترت الميليشيات الإيرانية ما يقرب من 370 قطعة أرض حول منطقة الزبداني، وما لا يقل عن 505 قطع أخرى في منطقة الطفيل الحدودية اللبنانية، كما استولت على أماكن سكنية فاخرة في بلودان المنطقة السياحية البارزة، ومنذ شهور صدرت تقارير تفيد بأن حملة لشراء العقارات نشطت في الغوطة الشرقية ومدنها من مجموعات إيرانية، كما ينصب الاهتمام الإيراني حاليًا على مثلث دمشق - حمص - دير الزور في محاولة لحماية طرق إيران الآتية من العراق.

بدوره أصدر المرصد السوري لحقوق الإنسان تقريرًا يشير إلى أن تجارًا من مدينة الميادين في دير الزور يرتبطون بشكل مباشر بلواء العباس (أحد الميليشيات الشيعية الموالية لإيران في المنطقة) يواصلون شراء العقارات من الأهالي في عموم مناطق الغوطة الشرقية، عبر شخص اسمه أبو ياسر البكاري، وكان البكاري قد اشترى وأشرف على كثير من عمليات الشراء في مناطق ومدن الغوطة الشرقية وفقًا لما جاء في تقرير المرصد.■

تعريفات أساسية

■ قبل الولوج في استعراض عمليات التغيير الديموغرافي القائمة في سورية، لا بد من شرح تعريفات أساسية:

الديموغرافية: دراسة الخصائص السكانية لرقعة جغرافية معينة من حيث توزيع الأفراد على مجموعة معدلات نسبية، مثل: الولادة، والوفاة، والفئة العمرية، والمرحلة الدراسية، والقوم، والجنس، والدين.

معدل وفيات الأطفال: عدد وفيات الأطفال لـ 1000 طفل في السنة.

متوسط العمر المتوقع: متوسط عدد السنوات التي يعيشها الفرد في البلد.

معدل وفيات: معدل وفيات الأفراد لـ 1000 مواطن في السنة.

مؤشر الولادة: عدد الأطفال المولودين في السنة.

اللجوء: عملية مغادرة البلاد بغرض الحماية بسبب الحرب، أو الاضطهاد السياسي أو القومي أو الديني أو بفعل الكوارث الطبيعية.

النزوح: عملية مغادرة المسكن الأصلي لمكان آخر ضمن حدود البلاد بغرض الحماية لنفس أسباب اللجوء.

الاستيطان: عملية إسكان واسعة في أرض دون رضى أصحابها، بغرض تغيير التركيبة الديموغرافية للرقعة الجغرافية المستهدفة.

التهجير الجماعي: ترحيل مجموعة من الأفراد من موقع جغرافي إلى آخر. ويكون جريمةً في حال حصل قهراً دون رضى المهجّرين، أو في غياب السند القانوني، أو لم تتوفر شروط السلامة والحماية المطلوبة أثناء التنقل. ويشمل مفهوم الترحيل ما كان بإشراف قوة عسكرية أو شبه عسكرية من خلال تسيير عملية التنقل، أو من خلال فرض واقع أمني أو اقتصادي أو صحي لا يترك للمدنيين خياراً سوى الهجرة من محل إقامتهم.

الإبادة الجماعية: هي الجرائم المرتكبة بسبق نيّة وترصد بغرض التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو قومية أو دينية إمّا من خلال قتل أفرادها، أو إلحاق ضرر جسدي أو نفسي جسيم بحقهم، أو إخضاعهم عمداً لظروف عيش قاهرة، أو فرض تدابير تحول دون تكاثرهم، أو من خلال نقل أطفال الجماعة عنوةً إلى جماعة أخرى.

جريمة حرب: هي كل جريمة جنائية بحق الأفراد المحميين بموجب القانون الدولي، والناتجة عن سياسة أو أوامر من القيادة والتي وفرت الحرب ظروف ارتكابها.

الأمن الاقتصادي: مدى قدرة الحفاظ على معدل دخل وطني بما يدعم سبل المعيشة في الحاضر والمستقبل المنظور.

المجموعة الإثنية/الملّية: مجموعة سكانية تتميّز بنسق ثقافي أو انتماء قومي ويضمّ عادة اللغة والدين. وهو في الحالة السورية ليس له تقاطع لازم مع القوم (ملاحظة: نستعمل مصطلح الملّة وفق أصله اللغوي وليس ضمن المفهوم السياسي المذهبي الشائع في لبنان).■

الكشف عن هوية «الجاسوس الخارق» علي أكبري

الصقر الإيراني.. «المحافظ» والعميل!

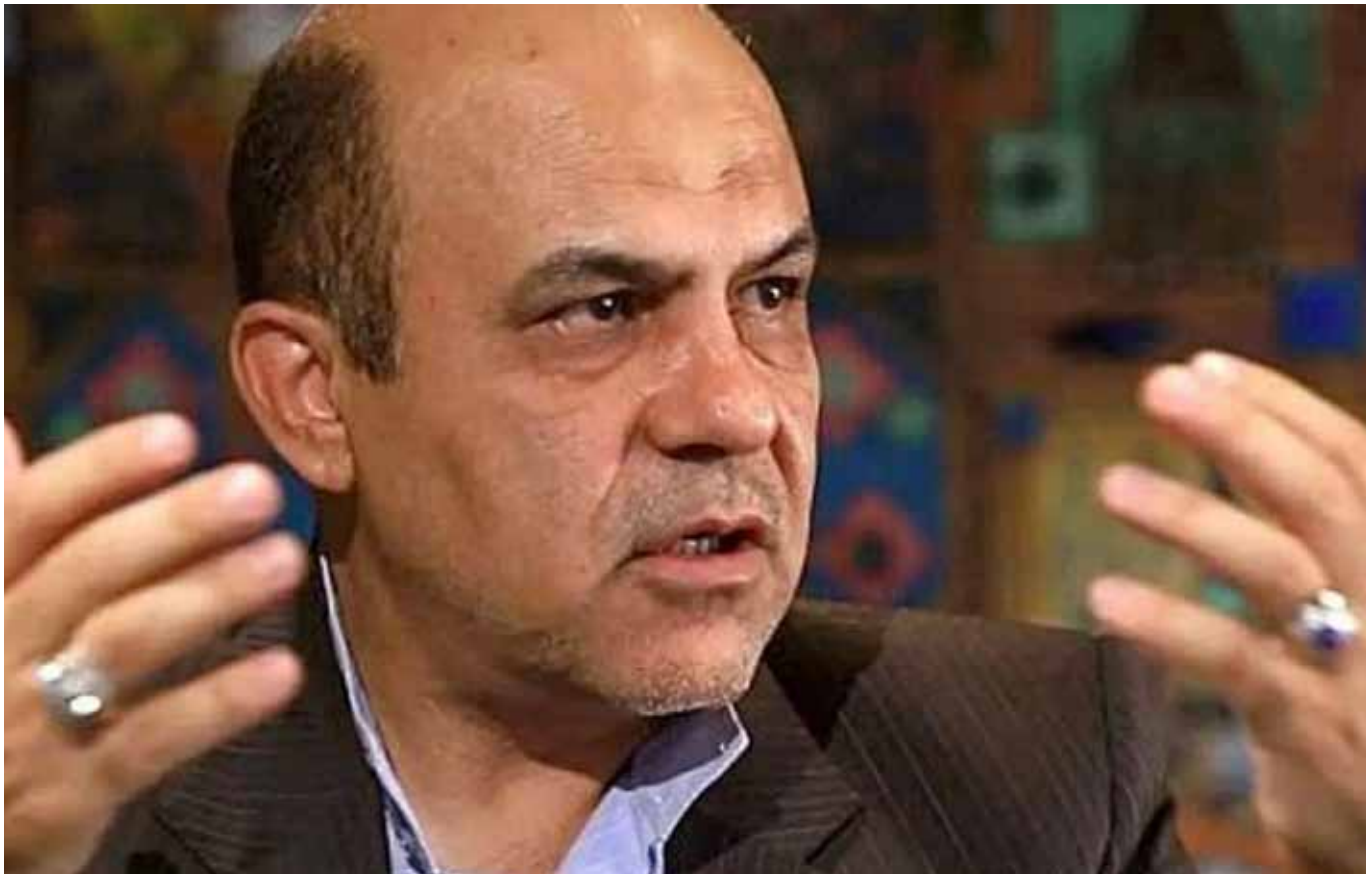

علي رضا أكبري المعاون السابق لوزير الدفاع الإيراني

أحمد النعماني

■ كشفت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية، مؤخرًا، عن هوية «الجاسوس السرّيّ» الذي ساعد الولايات المتحدة والدول الغربية على فهم أسرار البرنامج النووي الإيراني؛ بعد تسريبه أسرارًا حساسّة طوال 15 سنة.

إنه نائب وزير الدفاع الإيراني الأسبق، علي رضا أكبري، الذي تمّ إعدامه في طهران منصف يناير/كانون الثاني الماضي، وكان حسب وصف الصحيفة: «المحافظ» والعميل في وقت معًا!

كان «أكبري» جاسوسًا لصالح بريطانيا التي أبلغت «إسرائيل» ودول «صديقة» أخرى بمعلومات حسّاسة زوّدها بها عن البرنامج النووي الإيراني.

وقالت «نيويورك تايمز»، إن «أكبري» عاش حياة مزدوجة لفترة طويلة؛ حيث يعتبر بالنسبة للإيرانيين من الصقور المحافظين؛ بعد أن كان أحد القادة البارزين في «الحرس الثوري»، ومحاربًا قديمًا في الحرب الإيرانية- العراقية، وقد خدم الرجل في عدد من المناصب العليا في مجال الدفاع والأمن القومي والنووي، لما يقرب من ثلاثة عقود.

■ «أكبري» عاش حياة مزدوجة لفترة طويلة باعتباره بالنسبة للإيرانيين من «الصقور المحافظين»

ووفق «نيويورك تايمز»، اتهمت إيران أكبري بكشف هويات أكثر من 100 مسؤول، ولا سيما محسن فخري زادة، كبير العلماء النوويين الإيرانيين الذي اغتالته (إسرائيل) عام 2020. ولم تعترف المملكة المتحدة قط بعمالة أكبري لها، وهو الذي نال جنسيتها عام 2012.

وذكر تقرير الصحيفة، أن أكبري، الذي كان يبلغ (62 سنة) يوم إعدامه، لم يكن ليثير الشبهة. لقد عبر عن تبنى حماسي لمثل الجمهورية (الإسلامية) ودعمًا لا يستكين لقادتها، وفق مقابلات أجريت مع شقيقه مهدي أكبري وأشخاص عرفوه.

أكبري من الشخصيات المقربة من علي شمخاني وشغل منصب نائبه بين عامي 1997 و2005

وعبّر أكبري عن آراء سياسية متشددة، في كتابات وخطابات ومقابلات نارية، ووفق دبلوماسي إيراني بارز ومستشار للحكومة، كما جادل في اجتماعات رسمية لصالح امتلاك إيران أسلحة نووية. وقال شقيقه مهدي أكبري: «كان أخي شديد التدين وشديد الثورية، أكثر من أي شخص آخر في عائلتنا»!

الجاسوس الخارق

وُلد أكبري في عائلة محافظة من الطبقة المتوسطة بمدينة شيراز، وكان مراهقًا حين أسقطت الثورة النظام الملكي عام 1979، وتلا ذلك الحرب مع العراق، حيث التحق أكبري بالجيش الإيراني، وحين سرح بعد ست سنوات كان قد بات أحد قادة «الحرس الثوري» وحائزًا لأوسمة عديدة.

وشغل أكبري، بعد ذلك، مناصب عدة في وزاتي الدفاع والأمن في إيران، منها «معاون وزير الدفاع للعلاقات الخارجية» و«مستشار لقائد القوات البحرية» ورئاسة قسم في مركز بحوث وزارة الدفاع، إضافة إلى عمله «في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للأمن القومي».

واتهمت إيران، أكبري، دون تقديم أدلة، بأنه جاسوس لصالح وكالة المخابرات البريطانية (إم آي 6)، وبثت السلطات الإيرانية بعد القبض عليه عام 2019، تسجيلا تلفزيونيا مصورا لاعترافات الرجل، وتم تحريره التسجيل بشكل كبير، ووصفه نشطاء بأنها «اعترافات بالإكراه».

كما اتهمت سلطات نظام الملالي، أكبري بأنه سعى من خلال علاقاته الأمنية المتشعبة داخل أجهزة الأمن الإيرانية، إلى الحصول على معلومات حساسة واستغلها في الخارج، من خلال مشاركته في أنشطة المراكز البحثية والدراسية المعنية، التي كان يدير واحدًا منها، ومن ثم أرسلها عن طريق عملاء قابلهم في الخارج، إلى جهاز الاستخبارات البريطاني.

ولم يظهر أكبري علنًا منذ عام 2019، وكان في السابق مقربًا من علي شمخاني، الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، وزير الدفاع الأسبق، وهو ما دفع بعض المراقبين للإشارة إلى أن حكم الإعدام الصادر بحقه، ربما كان مرتبطًا بصراع محتمل على السلطة داخل جهاز الأمن في البلاد، وسط الاحتجاجات الأخيرة.

وقبل تنفيذ حكم الإعدام وصفته وزارة الاستخبارات الإيرانية بأنه «جاسوس فائق» لجهاز المخابرات الخارجية البريطاني، واتهمته الوزارة بتمرير معلومات سرية تخص الأمن القومي الإيراني إلى البريطانيين، وتلقي مدفوعات تزيد عن 2.2 مليون دولار، لقاء هذه المعلومات الحساسة.

وقالت وسائل الإعلام الإيرانية الرسمية، وقتها، إنه اعتقل واحتجز لمدة أربعة أشهر عام 2008 للاشتباه في تجسسه لصالح بريطانيا، ثم أفرج عنه بكفالة، وبعد ذلك سافر إلى النمسا وإسبانيا، وأخيرًا بريطانيا.

وجاء في بيان القضاء، أن أكبري تجسس لصالح بريطانيا خلال الفترة من 2004 إلى 2009، وكذلك عندما هرب من البلاد وانتقل إلى بريطانيا. وقال البيان إن «دبلوماسيين بريطانيين في طهران جنّدوه تحت ستار الشراكات التجارية».

ووفق البيان، فإن «النظام البريطاني كان يطلب من علي رضا أكبري معلومات متعلقة بالمشاريع السرية العسكرية والصاروخية الإيرانية، وأساليب الالتفاف على الحظر، والمعلومات المتعلقة ببعض المؤسسات الأمنية والدفاعية والسياسية للبلاد، وعلماء كبار

■ هل كان إعدام «أكبري» مرتبطًا بصراع محتمل على السلطة داخل جهاز الأمن في البلاد؟

■ القضاء الإيراني: دبلوماسيين بريطانيين في طهران جنّدوه تحت ستار «الشراكات التجارية»

أكبري كشف عن هوية وأنشطة محسن فهرزاده

مثل الشهيد فخري زادة، وكان ذلك الجاسوس الخائن للوطن، وبغض النظر عن مدى نجاحه، يبذل كل جهده للقيام بهذا الدور الخائن».

ورغم المناشدات البريطانية بإطلاق سراحه، تم تنفيذ حكم الإعدام بحق أكبري، الذي كان يحمل الجنسيتين الإيرانية والبريطانية، بعد صدور قرار محكمة القضاء العليا، والتي أيدت إدانته بجرائم «الإفساد في الأرض واتخاذ إجراءات واسعة النطاق ضد الأمن الوطني والخارجي للجمهورية الإسلامية، من خلال التجسس لصالح المخابرات التابعة للحكومة البريطانية».

اعترافات «كاذبة وفاسدة»

في المقابل، وفي رسالة صوتية مسربة من السجن، أرسلها قبل تنفيذ حكم إعدامه بعدة أيام، قال أكبري إنه كان يعيش في الخارج قبل بضع سنوات، عندما تمت دعوته إلى زيارة إيران، بناء على طلب دبلوماسي إيراني كبير كان مشاركًا في محادثات نووية مع القوى العالمية.

وأضاف، أنه بمجرد وصوله إلى البلاد، اتُهم بالحصول على معلومات استخبارية سرية للغاية من علي شمخاني، «مقابل زجاجة عطر وقميص».

وتحدث أكبري، في الرسالة الصوتية التي نشرتها وسائل إعلام بريطانية، في ذلك الوقت، ولم تُنشر داخل إيران، عن أنه تم استجوابه وتعذيبه من قبل عملاء المخابرات الإيرانية لأكثر من 3500 ساعة.

وقال الرجل نصًا، في التسريب الصوتي: «باستخدام الأساليب الفسيولوجية والنفسية، كسروا إرادتي ودفعوني إلى الجنون وأجبروني على فعل ما يريدون. وبقوة السلاح والتهديد بالقتل، جعلوني أعترف بادعاءات كاذبة وفاسدة، لا أساس لها».

من جهة ثانية، اعتبر المراقبون أن عملية إعدام أكبري لا تنفصل عن التصعيد الأخير بين إيران والغرب بوجه عام، وبين طهران ولندن بوجه خاص، نظرًا لكونه يحمل الجنسية البريطانية. حيث اضطربت العلاقات بشكل حاد بين إيران وبريطانيا منذ اندلاع الاحتجاجات الإيرانية في منتصف شهر سبتمبر/أيلول من العام الماضي.

أضاف المراقبون، أن الهدف من الإعدام كان تحذير الضباط الإيرانيين في مختلف الأجهزة والوحدات، خاصة الأمنية منها، من التعاون مع الخارج أو الانشقاق، في الوقت الذي لم تكن فيه عملية إعدام مسؤول أمني كبير مثل «أكبري» الأولى من نوعها في الداخل، وفي الوقت الذي يخشى فيه النظام من ناحية أخرى حدوث أية انشقاقات في صفوف هذه الوحدات الأمنية.■

■ المصادر:

1- بعد إعدام علي رضا أكبري.. من هو "الجاسوس الخارق"؟، موقع سكاي نيوز عربية، 14 يناير/كانون الثاني 2023.

2- علي رضا أكبري.. من هو الإيراني- البريطاني الذي أعدمته طهران؟، موقع السورية، 14 يناير/كانون الثاني 2023.

3- رسائل ودلالات إعدام نائب وزير الدفاع الإيراني الأسبق علي رضا أكبري، موقع المرصد المصري، 15 يناير/كانون الثاني 2023.

4- مصادر أمنية: المسؤول الإيراني الذي أعدمه النظام كان جاسوسًا لبريطانيا، موقع إندبندنت عربية، 1 مايو/أيار 2023.

السلطات تعتبره قضية «أمن قومي»

عودة «الحجاب الإجباري» إلى شوارع إيران

شرطة الأخلاق تقتحم مساحات خاصة في حياة الإيرانيات

إسراء حبيب

■ عادت قضية «الحجاب الإجباري» لتفرض نفسها من جديد على الشارع الإيراني، خلال الأيام الأخيرة، ففي تحدٍّ واضح لقائد الشرطة أحمد رضا رادان، الذي أطلق حملة جديدة لفرض الحجاب الإجباري منذ أسبوعين، قام عدد من الشباب بطباعة صوره وعليها علامة «إكس» حمراء، ووضعوها على ظهورهم مع عبارة «اعتقلونا إن أمكنكم».

وتحدّى عدد كبير من الشبان والشابات الإيرانيين، مؤخرًا، الشرطة عبر تنظيم مسيرات بدراجات نارية تركبها فتيات غير محجبات داخل عدة مدن، في محاولة لكسر حملة بدأتها القوات الأمنية منذ أسبوعين للحد من ظاهرة خلع الحجاب بالأماكن العامة.

وقبل أيام، نشرت صحيفة «همشهري» التابعة لبلدية طهران، والتي يحكمها مجلس بلدي ورئيس بلدية من التيار الأصولي المتطرف، رسمًا كاريكاتيريًا ساخرًا لقائد الشرطة، وعلّقت عليه بعبارة «وحيد يا قائد»، في إشارة إلى إصراره على تطبيق قانون الحجاب بمفرده عبر العمل البوليسي.

يأتي ذلك، في حين أنه، حسب القانون، فإن 26 وزارة ومنظمة حكومية تتولى مسؤولية تطبيق القانون، بينما على الشرطة فقط التدخل في حال فشلت تلك المؤسسات وطلبت رسميًا منها دعمها.

وبينما رد مسؤولي الصحيفة على انتقادات أصوليين بأنهم نشروا الرسم الكاريكاتيري دعمًا لقائد الشرطة، وليس سخرية منه، بل انتقاد للمنظمات الـ 25 الأخرى المتراخية في تطبيق القانون، اعتبر العديد من المراقبين أن نشر الكاريكاتير يُظهر أن الأكثرية المطلقة ترفض قراره، كما أن البعض فسروا الأمر على أنه استفتاء على تطبيق الحجاب الإلزامي.

■ خطباء الجمعة يدعون إلى إعطاء دور أكبر لعناصر الأمن بالزي المدني لمواجهة ظاهرة «خلع الحجاب»

قوانين الحجاب في إيران.. سلطة صارمة تجرم النساء وعقوبات تبث الرعب

الحجاب.. أو الفوضى

رغم ظهور الإرادة الشعبية الرافضة لمبدأ «الحجاب الإجباري» للنساء في إيران، مع اندلاع ثورة «المرأة، الحياة، الحرية»، عقب مصرع الفتاة الكردية مهسا أميني في سبتمبر/أيلول من العام الماضي، نُشرت مؤخرًا العديد من التقارير الإعلامية خارج إيران، حول تعامل السلطات العنيف مع النساء اللواتي لا يخضعن للحجاب الإجباري، في الشوارع والأماكن العامة.

واستمر إغلاق مراكز الخدمة والمحلات التجارية بسبب عدم مراعاة «الحجاب الإجباري»، وإرسال رسائل نصية تحذيرية لأصحاب المركبات التي تُقل نساء غير محجبات، أو من يرتدين حجابًا «غير لائق» من وجهة نظر السلطات.

في غضون ذلك، دعا خطباء الجمعة في عموم المساجد داخل البلاد، إلى إعطاء دور أكبر لعناصر الأمن بالزي المدني لمواجهة ظاهرة «خلع الحجاب». وطالب أحمد علم الهدى خطيب الجمعة في مدينة مشهد بـ «تواجد المواطنين بالساحة» للتعامل مع النساء.

ووصف علم الهدى، خلع الحجاب بأنه نموذج لـ «معاداة الدين»، ودعا الناس إلى التواجد في الساحة. وقال: كيف تتوقعون أن يرى الناس امرأة غير محجبة دون رد فعل؟ إذا كنتم تريدون عدم إثارة مشاعر الناس، يجب أن يكون لدى السلطات خطة.

> المتشددون يهددون باتخاذ إجراءات ضد غير المحجبات بأنفسهم.. ويحذرون من حدوث «حالة فوضى»

وكان علم الهدى قد هدد، من قبل، باستخدام «حرية التصرف» من قبل أنصار النظام لمواجهة خلع الحجاب، وقال عن الحجاب الإجباري، إن «سلطة أمن النظام لم تعد قادرة على مواجهة هذه الظاهرة»، وطالب أنصار النظام بالتحرك ومواجهة «خلع الحجاب».

وفي أواخر مارس/آذار الماضي، اعتبرت وزارة الداخلية الإيرانية، في بيان رسمي لها، أن «الحجاب الإجباري من أسس حضارة الشعب الإيراني، وأحد المبادئ العملية لنظام الجمهورية الإسلامية. ولم ولن يكون هناك أي تراجع، أو تسامح في المبادئ والقواعد الدينية والقيم التقليدية».

وحاولت الداخلية الإيرانية، في البيان، جعل قضية الحجاب جزءًا من «مطالب الشعب الإيراني» وأحد محاور «حرب العدو ضد الأمة»، واصفة شعار «الحياة، المرأة، الحرية»، بأنه «ديماجوجية مخادعة».

بالتزامن مع ذلك، أعرب مستشار المرشد الإيراني في صحيفة «كيهان»، حسين شريعتمداري في مقابلة مع صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية، عن امتعاضه من ظاهرة خلع الحجاب الإجباري تحديا لقوانين النظام، وقال للصحيفة: «عندما تزورون إيران في العام القادم لن تروا النساء وهن بلا حجاب في الأماكن العامة».

■ رئيس القضاء الإيراني: النساء اللواتي يظهرن في الشوارع بلا حجاب «عميلات لأجهزة تجسس العدو»

ممثلة المرشد في الجامعات الإيرانية يعلن وثيقة أسلمة الجامعات

من جانبه، قال محمد هادي رحيمي صادق، مدير حوزة طهران، حول رواج عدم ارتداء الحجاب: «سينتهي صبر شعبنا المتدين، وقد يتخذون إجراءات بأنفسهم. عندها سيكون المجتمع في حالة من الفوضى».

في المقابل، انتقدت صحيفة «اعتماد» الإصلاحية الخطة الحكومية الجديدة للتعامل مع النسوة المخالفات للحجاب، التي أعلن القائد العام لقوى الأمن الداخلي العميد علي رضا راكان، عن بدء تنفيذها اعتبارًا من 15 أبريل/نيسان الماضي، والتي تقضي بالتعرّف على السيدات المخالفات للحجاب باستخدام نظام الكاميرات الذكية، وتوجيه تنبيه لهن، ثم تشكيل ملف قضائي حال الاستمرار بعدم ارتداء الحجاب.

ونقلت الصحيفة عن طيبه عنايتي، البرلمانية السابقة والناشطة السابقة، قولها إن الأسلوب الجديد لتطبيق الخطة الجديدة للتعامل مع الحجاب غير لائق، لأنّ الخطة تعتمد على الناس في الإبلاغ عن الناس وتأليبهم على بعضهم البعض، مؤكدة أنّ تطبيق هذه الخطة هو في الواقع تهديد لمجتمع النساء، ولن يؤتي ثماره.

قضية «أمن قومي»

يرى المراقبون أن قضية الحجاب مهمة للغاية بالنسبة للنظام الإيراني، تكاد تكون قضية «أمن قومي»، لأنها أداة للسيطرة والقمع، مقابل إرادة الشعب في استخدام حرياته الفردية والاجتماعية.

ومع جعل الحجاب قضية أمن قومي، واتهام معارضات الحجاب بالتجسس، من قبل القضاء الإيراني، وصف رئيس القضاء غلام حسين محسني إيجه إي، ومساعده محمد مصدق في تصريحات منسقة سلفًا، النساء اللواتي يظهرن في الشوارع بلا حجاب بأنهن «عميلات لأجهزة تجسس العدو».

من جهة ثانية، تستمر أشكال أخرى للتهديدات من قبل مسؤولي النظام لعدم تقديم الخدمات الاجتماعية للنساء اللاتي يعارضن الحجاب الإجباري. ومن بينهم محافظ همدان، علي رضا قاسمي فرزاد، الذي طالب في اجتماع مقر «العفاف والحجاب» في هذه المحافظة، باستخدام قدرات المنظمات غير الحكومية للتعامل مع ظاهرة «خلع الحجاب».

من جانبهم، قال خبراء حقوق إنسان أمميون، إن التطبيق القمعي لقوانين الحجاب في إيران، سيؤدي إلى تدابير تقييدية وعقابية إضافية على النساء والفتيات، اللواتي لا يمتثلن لقوانين الحجاب الإلزامي في البلاد.

وقال الخبراء في بيان لهم صدر منتصف أبريل/نيسان الماضي، إن «من دواعي القلق العميق أن تواجه النساء الإيرانيات بشكل متزايد، إجراءات قاسية وقسرية من قبل سلطات الدولة، بعد أشهر من الاحتجاجات على مستوى البلاد، بما في ذلك الاحتجاجات ضد قوانين الحجاب التقييدية، وبعد وفاة الفتاة مهسا أميني».

وحذر خبراء الأمم المتحدة، من أن هذه الإجراءات القمعية الإضافية ستزيد من تفاقم الأثر السلبي لقوانين الحجاب الإلزامي، مشيرين إلى أن تجريم رفض ارتداء الحجاب، يشكل انتهاكًا للحق في حرية التعبير للنساء والفتيات، ويفتح الباب أمام مجموعة من الانتهاكات المحتملة الأخرى للحقوق السياسية والمدنية والثقافية والاقتصادية.■

■ المصادر:

1- الداخلية الإيرانية: لن نتراجع عن فرض "الحجاب الإجباري" وسنواجه المعارضين، موقع إيران إنترناشيونال، 31 مارس/آذار 2023.

2- إيران: يوم ثالث من تحدي «فرض الحجاب»، موقع الجريدة، 2 مايو/أيار 2023.

3- خبراء حقوق إنسان: الإنفاذ القمعي لقوانين الحجاب في إيران سيؤدي إلى تدابير تقييدية إضافية على النساء، موقع الأمم المتحدة، 14 أبريل/نيسان 2023.

أرض الفرص الاستراتيجية: انعكاس ميزان القوى في الشرق الأوسط

د. عبد القادر نعناع

رئيس المكتب الاستشاري

لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا [1]

■ كانت الولايات المتحدة حاضرة في كل نزاعات الشرق الأوسط بشكل مباشر أو غير مباشر بدءًا من الحرب العربية-الإسرائيلية الأولى عام 1948 وليس انتهاءً باللحظة الراهنة

■ طالما كانت أوروبا الشرقية والوسطى منطلق تشكيل النظام الدولي International Order، منذ الحروب النابليونية مطلع القرن التاسع عشر، أو حتى أبعد من ذلك. حيث حدّدت نتائج التنافس/الصراع في تلك المنطقة توزيع القوى الكبرى، ويبدو أنها ما تزال تؤدّي ذات الدور حتى يومنا هذا، في ظل الحرب الروسية-الغربية في أوكرانيا. فيما كان الشرق الأوسط بدوره، مرآة لشكل النظام الدولي، وطالما انعكس ميزان القوى الدولي على توزيع القوى وشكل السياسات وتوازناتها في الشرق الأوسط، ويبدو أنه هو الآخر ما يزال يؤدّي ذات الدور، مع اشتداد التنافس الدولي (الأمريكي-الروسي-الصيني) فيه.

فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تبلورت مصالح الولايات المتحدة (إلى جانب الاتحاد السوفييتي حينها) في الشرق الأوسط، عبر مجموعة من العقائد الرئاسية الرامية لتحقيق جملة من الأهداف، بدءاً من تصفية النظام الدولي السابق عبر تصفية مستعمراته في المنطقة، مروراً باحتواء الخصم السوفيتي، وضمان تدفقات النفط من المنطقة، وما تطوّر لاحقاً من مشروع حماية إسرائيل (الشريك الاستراتيجي الرئيس)، والشركاء الآخرين في الإقليم، قبل أن تتبلور المصلحة الأمنية الجديدة بعد الحرب الباردة في مكافحة الإرهاب ومنع الانتشار النووي. لكن مستوى الالتزام الأمريكي ومستوى المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط شهد تراجعاً ملحوظاً طيلة العقد الماضي، وصولاً إلى ترك مساحات استراتيجيات سمحت لقوى أخرى بالعمل ضمن الشرق الأوسط (الفاعلين من الدول ومن غير الدول).

ويمكن وصف هذه المساحات بأنها فراغ استراتيجي سارعت عدة دول لملئه، ما أعاد ضبط/زعزعة ميزان القوى في الشرق الأوسط، انعكاساً للتغيرات الجارية في ميزان القوى الدولي. ما أدخل المنطقة في حالة نزاع مسلّح ممتدٍّ جغرافياً وزمانياً، وخلق أزمات بُنيويّة مستعصية على الحل، وأنتج مجموعة من الدول الفاشلة، عزّزت فكرة الفراغ الاستراتيجي، وخلقت مزيداً من التهديد الأمني لدول المنطقة، دفعتها للقبول بتسويات قائمة على نتائج تلك النزاعات، في عملية هي أشبه بالهُدَن لتبريد تلك الأزمات، لكنها غير قادرة على حلّها بطرق سلمية مستدامة، ما ينذر بعودة انفجارها في أي وقت.

التأسيس للحضور الأمريكي في الشرق الأوسط

كان اكتشاف أرامكو الحدث الأكثر أهمية في تاريخ النفط، وبالتالي غيّر وجه العلاقات الأمريكية-السعودية، ففي عام 1943، استفادت السعودية من المساعدة في اتفاقية الإعارة والتأجير (Lend-Lease) مع أنها لم تشارك في الحرب العالمية الثانية. وحينما وجّهت أرامكو الدعوة إلى شركتين أميركيتين أخريين (Mobil and Jersey Standard) للمشاركة في بناء خط النفط العابر للجزيرة العربية باتجاه البحر الأبيض المتوسط، ألغت إدارة ترومان اعتراضات مكافحة الاحتكار لوزارة العدل على أسس الأمن القومي، وبعد ذلك سمحت لـ CIA بالتخطيط لإطاحة حكومة القوتلي السورية التي كانت تعرقل المشروع (2).

وكانت الولايات المتحدة حاضرة في كل نزاعات الشرق الأوسط، بشكل مباشر أو غير مباشر، بدءاً من الحرب العربية-الإسرائيلية الأولى عام 1948، وليس انتهاءً باللحظة الراهنة.

وأدارت الولايات المتحدة حضورها في الشرق الأوسط عبر مبادئ/عقائد رئيسة تمثلت في:

- امتدت عقيدة ترومان Truman Doctrine-1947، في «احتواء الاتحاد السوفييتي» لتشمل الشرق الأوسط، وإن بدرجة أقل بكثير مما كانت عليه في شرق أوروبا وجنوب شرق آسيا (3).
- عقيدة أيزنهاور Eisenhower Doctrine-1957، والتي تنص على أن «الولايات المتحدة تعتبر الحفاظ على استقلال دول الشرق الأوسط ووحدتها أمراً حيوياً للمصالح القومية وللسلام العالمي»، وبموجبها يمكن لدولة شرق أوسطية أن تطلب مساعدة

اقتصادية أمريكية أو مساعدة من القوات العسكرية الأمريكية إذا كانت مهددة بالعدوان المسلح. وكانت بالأساس مخصصة لمواجهة تمدد النفوذ السوفييتي في المنطقة وصعود القومية العربية (4).

- عقيدة كارتر Carter Doctrine-1980: والتي تنص على أن «أية محاولة من قبل قوى خارجية للسيطرة أو التحكم بمنطقة الخليج العربي، سيتم اعتبارها اعتداءً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة، وهو اعتداء سيتم الرد عليه بكل الوسائل الضرورية بما في ذلك استخدام القوة العسكرية» (5).

- مبدأ الاحتواء المزدوج Dual Containment-1994، الذي اعتمدته حكومة كلينتون Clinton، والقائم على احتواء كل من العراق عبر مبدأ «الاحتواء العداوني، أو استراتيجية الاحتواء عبر العقوبات والاستخدام العرضي للقوة»، أو «Aggressive containment or a strategy of containment through sanctions and the occasional resort to force».

واحتواء إيران عبر سياسة الاحتواء النشط "active containment" عبر استبعاد استخدام القوة العسكرية والعمل على إقناع النخب الإيرانية بالتقارب مع الغرب (6).

- عقيدة أوباما Obama Doctrine-2015: القائمة على فكرة تشارك الجوار بين السعودية وإيران، وتأسيس نوع من السلام البارد بينهما، وإيقاف تنافسهما المدمر للمنطقة (7).

كما عملت الولايات المتحدة عبر ترتيبات أمنية عديدة، بدءاً من منظمة المعاهدة المركزية (سينتو CENTO) التي وَقَع ميثاقها عام 1955 عدد من دول الشرق الأوسط بما في ذلك إيران (8). والإشراف على المنطقة عبر (سنيتكوم CENTCOM) أو القيادة الأمريكية المركزية للشرق الأوسط ووسط آسيا التي تم تأسيسها عام 1983. إلى جانب مجموعة من المهام الفرعية للجيش الأمريكي المنتشرة عبر المنطقة.

هذه المبادئ والآليات، وما رافقها من أحداثها، سمحت للولايات المتحدة بتأسيس قواعد عسكرية في خمسة عشر دولة عربية (9) –بغض النظر عن حجم هذه القواعد ومهامها وطول مدتها–، إلى جانب قواعدها في تركيا وإسرائيل وأفغانستان، لضبط الشرق

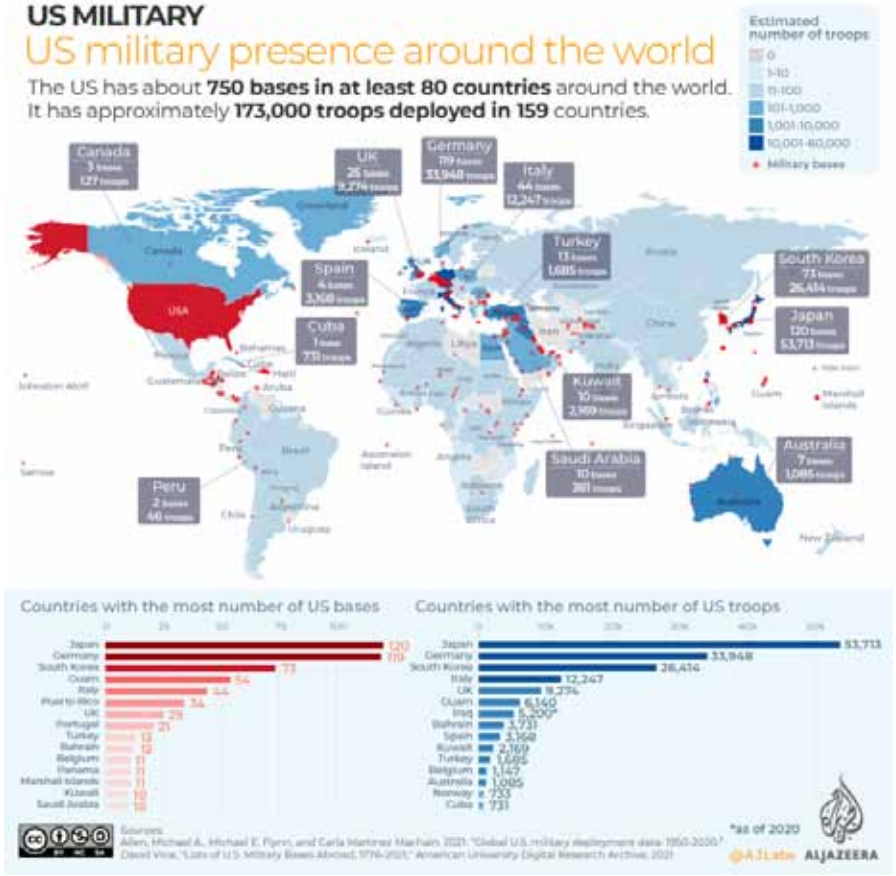

الوجود العسكري الأمريكي حول العام

الأوسط (انظر الخريطة). عدا عن أن سبع دول عربية (10) هم حلفاء للولايات المتحدة من خارج الناتو Non-NATO Allies إلى جانب إسرائيل (الحليف الاستراتيجي الرئيس منذ 2014)، من أصل ثمانية عشر حليفاً في ذات التصنيف. بينما تعتبر البحرين والإمارات شركاء أمنيين رئيسين للولايات المتحدة. وتضم قطر القاعدة المتقدمة للقيادة العسكرية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا (CENTCOM). وترتبط الولايات المتحدة باتفاقيات تجارة حرة مع أربع دول عربية (11) وإسرائيل، من أصل عشرين اتفاقية تجارة حرة أمريكية حول العالم. وتشمل اتفاقيات الاستثمار المشترك خمس دول عربية (12) وتركيا. وتمتلك الولايات المتحدة اتفاقيات تأطيرية تجارية واستثمارية مع كل دول الشرق الأوسط باستثناء سورية وإيران. وتعتبر السعودية أكبر مشترٍ للسلاح الأمريكي على مستوى العالم. فيما تكلفت حروب الولايات المتحدة في العراق وسورية وأفغانستان وباكستان، قرابة 6.4 تريليون دولار، مضافاً إليها 2 تريليون دولار دفعات فوائد حتى عام 2030 (13).

ميزان القوى في الشرق الأوسط:

سيقع اختلاف كبير في تحديد شكل النظام الدولي الحالي، لكن ما قد يتم الاتفاق حوله، بأن النظام الحالي International Order، هو في حالة سيولة مفرطة تحضيراً للانتقال إلى شكل آخر في المستقبل المنظور. فالنظام الدولي أحادي القطبي الذي ساد فترة ما بعد الحرب الباردة، انتقل من مرحلة النظام الأحادي الصلب إلى المرن وصولاً إلى حالته السائلة اليوم fluid situation.

ولعل أبرز من تحدث في ذلك، فيلسوف الواقعية الهجومية ميرشهايمر John J. Mearsheimer، الذي يعتبر أن النظام الدولي انتقل من حالة الأحادية القطبية إلى التعددية منذ عام 2016، وأن ذلك كان بمثابة حكم إعدام على النظام الدولي الليبرالي (14). هذا التحول وإن لم يكن واضحاً حينها بذات الشكل القائم اليوم، إلا أنه أسس لتوجهات شرق أوسطية ستكون خارج النسق المضبوط أمريكياً.

بل يمكن العودة إلى أبعد من ذلك، لتأسيس حالة الانفكاك التدريجي بين الشرق الأوسط والولايات المتحدة، وبالتحديد إلى الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، والذي ربما كان

الدمار في مخيم اليرموك بدمشق

أوضح حالة حرب عدوانية أمريكية في تاريخ الولايات المتحدة. تلك الحرب، مثلت ذروة الامتداد الأمريكي عالمياً، لكنها ستعني لاحقاً، الوصول إلى مرحلة التمدد الاستراتيجي الزائد (المرحلة القصوى في تمدد الإمبراطوريات)، مع قلق عالمي متسع حول تلازم المسارين العسكري والرسالي (فرض الدمقرطة والحريات عبر القوة العسكرية). فمنذ تلك اللحظة، شهد الشرق الأوسط ضغطاً هائلاً نحو مزيد من الفوضى، أو ما اعتبرته رايس Condoleezza Rice الفوضى الخلاقة creative destruction. وبدءاً من ذاك التاريخ سيشهد الشرق الأوسط ما يلي:

- ضغط إدارة بوش على الدول العربية (مع التهديد)، بغرض الدفع قدماً نحو الدمقرطة وتأسيس الحريات وفق منظورها الغربي، بما يشمل فرض تغييرات في المناهج التعليمية والدينية.

- استمرار إدارة أوباما في نهج الضغط نحو الدمقرطة، ودعم تيار الثورات العربية بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء بالتخلي عن الشركاء (الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك، على سبيل المثال)، أو التدخل العسكري المباشر (ليبيا) وفق قاعدة مسؤولية الحماية (R2P)، أو التراجع عن التزامات سابقة (الموقف السلبي من استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيماوية ضد شعبه)، أو سوء التخطيط للانسحاب العسكري من الشرق الأوسط الذي ساهم في ترك فراغ سارعت إيران والجماعات الإرهابية لملئه، عدا عن تراخي مبدأ الاحتواء المزدوج تجاه إيران في عموم المنطقة.

- لم تختلف إدارة ترامب عن سابقتها، حيث استمرت في التخلي عن الدفاع عن شركائها (عدم الرد على الهجوم الإيراني على حقول النفط السعودية، على سبيل المثال)، وفي تعزيز حالة الفراغ الاستراتيجي نتيجة الانسحاب المستمر من المنطقة. لكنها أوقفت مشروع الضغط نحو الدمقرطة واللبرلة (البعد الرسالي)، والذي لم تستطع إدارة بايدن –رغم رغبتها بذلك– العودة إليه لاحقاً، لأسباب تتعلق بمتغيرات البيئة الدولية أكثر منها لأسباب شرق أوسطية أو أمريكية.

هذه المسيرة، كانت عملية دفع مستمر لحكومات الشرق الأوسط بعيداً عن الولايات المتحدة، وإن لم يتوفر خيار الانفكاك حينها، إلا أن السلوك الأمريكي، كان يعني إلزام دول الشرق الأوسط بتوفير أقصى حماية للمصالح الأمريكية، في وقت كانت الولايات المتحدة تضغط بشكل أوامري على هذه الدول، دون أن يكون هناك أي التزام أمريكي بالدفاع عن دول المنطقة.

وعليه، يمكن تفسير رأي ميرشهايمر بأن النظام الدولي الليبرالي انتهى عام 2016، بأنه متزامن مع وصول ترامب إلى السلطة وتخليه عن المشروع الرسالي (الدمقرطة واللبرلة)، وتعزيز ما يُعرَف بالانعزالية الأمريكية (أو بشكل أكثر دقة: الأحادية الأمريكية)، مُمهِّداً الطريق أمام العديد من شركاء/حلفاء الولايات المتحدة للبحث عن خيارات بديلة، في وقت كانت فيه روسيا والصين تتقدم على أنها بديل دولي «غير رسالي Value-Free Diplomacy"، وهو خيار أكثر مناسبة لكثير من دول الجنوب. بل إن روسيا من خلال التزامها العسكري الواسع بمشاركة نظام الأسد في العمليات العسكرية ضد الشعب السوري، ودفاعها المستميت عنه في المحافل الدولي، أثبت أنها حليف ثابت وملتزم أكثر من الولايات المتحدة (ترويج سياسي تحالفي) إلى جانب ترويج المبيعات العسكرية عبر استخدام سورية لتجربة أكثر من 300 نوع من الأسلحة الروسية الجديدة (15).

ونتيجة هذا الاضطراب الشديد في سياسات الشرق الأوسط، أو ما أسماها الرئيس الأمريكي

■ يعتقد أن دول المنطقة أصبحت تدرك أكثر من أي وقت مضى أن العلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة هي الضمان الأمني الوحيد المعروض عليها

الصين تبرز كخصم استراتيجي أوسع بكثير مما كان عليه الاتحاد السوفيتي سابقًا

الأسبق ريغان «السياسات غير العقلانية للشرق الأوسط the irrationality of Middle Eastern politics" (16)، فإن ميزان القوى الإقليمي اختل مرات عدة في العقود الثلاثة الماضية، مستبعداً دولاً كانت راسخة في معادلات القوة (العراق وسورية)، ومضيفاً دولاً متوسطة الحجم (الإمارات). لكن الميزان عموماً أصبح أكثر ميلاً نحو القوى الإقليمية (إيران وتركيا وإسرائيل). ولعل أبرز محاولات تصحيح هذا الاضطراب، كانت مساعي أوباما، لخلق توزان إقليمي سعودي-إيراني، لم يكتب له النجاح، لكنه ضبط السلوك النووي الإيراني، لفترة وجيزة على الأقل.

التغيير في المصالح الأمريكية شرق الأوسطية:

حددت دراسة لمركز راند الأمريكي RAND، عام 2022، عشر مصالح أمنية (على شكل تحذير من تهديدات محتملة) للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، تتمثل فيما يلي (17):

1- رغم تقهقر الجماعات الإرهابية، إلا أنها ما تزال تمتلك إمكانية العمل في المنطقة.

2- رغم أن الولايات المتحدة أصبحت أقل اعتماداً على مصادر الطاقة شرق الأوسطية، إلا أن حلفاءها ما يزالون يعتمدون عليها.

3- يعتبر الشرق الأوسط بقعة ساخنة لتهديد الانتشار النووي.

4- يعتبر الشرق الأوسط مسرحاً للتنافس القوى الكبرى.

5- تؤثر النزاعات العدوانية في الشرق الأوسط في النظام الدولي والمصالح الأمنية الأمريكية.

6- تسببت النهج العسكرية في الإقليم بتكاليف بشرية ومالية باهظة.

7- تعتبر حالة نزوح المدنيين مضرة لحالة الاستقرار الإقليمي.

8- تفرض التغيرات المناخية تحديات أمنية أخرى.

9- تستفيد الولايات المتحدة من حالة الرفاه التي يتمتع بها حلفاؤها وشركاؤها.

10- تقود الاختلال الوظيفية المجتمعية إلى عدم استقرار مزمن ذي تداعيات عالمية.

من هذه القائمة الواسعة، يمكن استدراك أن مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط لم تعد بذات الأهمية التي كانت قائمة قبل عقدين أو أكثر، وفي حال اعتمدنا المعايير التي وضعها وليام بيري وآشتون كارتر William Perry and Ashton Carter (18)، نجد أنها مصالح ليس لها علاقة بفئة التهديدات الأولى (Category A) المتعلقة بالتهديد الوجودي للولايات المتحدة، ولا بالفئة الثانية (Category B) المتعلقة بالتهديدات الوشيكة للمصالح الحيوية للولايات المتحدة، بل هي متعلقة أكثر منها بالفئة الثالثة (Category C)، والتي عرّفاها بأنها حالات طارئة مهمة تؤثر بشكل غير مباشر في أمن الولايات المتحدة، لكنها لا تهدّد المصالح الأمريكية بشكل مباشر.

يأتي هذا التغيير في مستوى الاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط، أو ما يعتبره البعض إعادة معايرة recalibration للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط عبر آليتي: تخفيض مستوى أهمية المنطقة deprioritizing، وتقليل الالتزام المالي والحضور العسكري فيها retrenchment، في ظل معطيين دوليين بالغي الأهمية:

- بروز روسيا باعتبارها دولة تعديلية في النظام الدولي revisionist state، تسعى لتغيير ترتيبات النظام الدولي المستقرة منذ نهاية الحرب الباردة. ورغم أن روسيا قد بدأت في البروز بهذا الشكل تدريجياً منذ حربها في

وضع مأساوي للاجئين السوريين

جورجيا 2008، وضم القرم 2014، ودعم نظام الأسد 2014، والتدخل القائم -عبر فاغنر- في ليبيا ومناطق أخرى في إفريقيا، إلا أنها غزوها لأوكرانيا عام 2022، وضع ترتيبات أمنية تتعلق بالفئة B، للولايات المتحدة، بل ويمكن اعتبارها تهديدات ترقى لمستوى تهديدات وجودية غير مباشرة لبعض دول الاتحاد الأوروبي.

- الأحدث الأكثر أهمية في حسابات الولايات المتحدة، يتمثل في صعود الصين وتحول المرتقب من قوى كبرى great power إلى قوة عظمى supper power، بما يهدد ترتيبات النظام الدولي التي أنشأتها الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية. أي أنها تهديد لقيادة الولايات المتحدة المنفردة للنظام الدولي. وإن كانت الصين أكثر ميلاً لاستخدام هذه الترتيبات بما يخدم مصالحها من روسيا التي تعمل على تهديم هذه الترتيبات.

أعاد هذان التغيران الدوليان ترتيب الأولويّات في السياسة الخارجية الأمريكية -منذ ولاية أوباما الثانية-، بما يتطلب إعادة معايرة أهداف الولايات المتحدة عالمياً، وتخصيص أكثر كفاءة لموارد الولايات المتحدة لاحتواء هذين التهديدين عاليي الخطورة -إن أمكن ذلك-، قبل التوجه إلى حرب مباشرة يبدو أن هناك العديد من القوى التي تدفع نحوها.

هذه المعايرة، تفرض على الولايات المتحدة التخلص من الأعباء الزائدة، العسكرية والمالية، لرفع مستوى الجاهزية على المستوى الدولي في مواجهة روسيا والصين. ويمكن أن نضع في هذا السياق الانسحاب المتوالي من المنطقة، بدءاً من انسحاب أوباما من العراق، والتدخل الفوضى في ليبيا ثم الانسحاب عنه، والتراجع عن الالتزامات الأمريكية في سورية، والانسحاب الفوضوي الأمريكي من أفغانستان، والتغاضي عن النشاط العسكري الإيراني العدواني في المنطقة (إيكال مهمة التصدي لإيران -جزئياً- لإسرائيل).

لكن هذه المعايرة، في ذات الوقت، لا تعني انفكاك الولايات المتحدة عن الشرق الأوسط، بقدر ما هو تخفيض أهمية الشرق الأوسط، فكما مر سابقاً، يتنوع الحضور العسكري طويل الأمد في الشرق الأوسط، من عسكري وسياسي واقتصادي وأمني وتكنولوجي وتنظيمي وعملياتي. لكن هذا التخفيض يترك حتماً مساحات يمكن للقوى المنافسة (الإقليمية والدولية) العمل من خلالها في الشرق الأوسط، أو ما يعزز فكرة الفراغ الاستراتيجي في الشرق الأوسط Strategic Vacuum.

وهو ما كان الرئيس بايدن وقد وعد به في حملته عام 2019، حين قال: «سننهي الحروب الأبدية في أفغانستان والشرق الأوسط، والتي كلفتنا دماءً وأموالاً لا توصف ... وسيكون تركيز مهمتنا بشكل ضيق على القاعدة وداعش. وسننهي دعمنا للحرب التي تقودها السعودية في اليمن. إن البقاء في صراعات لا يمكن كسبها يستنزف قدرتنا على القيادة في قضايا أخرى تتطلب اهتمامنا، ويمنعنا من إعادة بناء الأدوات الأخرى للقوة الأمريكية (19)".

سياسات ملء الفراغ:

ما نقصده بالفراغ الاستراتيجي، هو على أشكال عدة، فهو مساحات تسمح لقوى خارجية بالتدخل العسكري والسياسي وتوجيه السياسات العامة لمنطقة ما. هذا الفراغ إما أن يكون ناجماً عن انهيار دولة تاركاً خلفه مجالاً لعمل القوى الخارجية، أو عن غياب ترتيبات إقليمية تمنع تدخل قوى خارجية (غياب قيادة إقليمية)، أو عن تلك المرحلة اللاحقة لانهيار ترتيبات إقليمية ما وقبل بروز أخرى، وقد يكون ناجماً عن انسحاب أو تراجع دور دولة كبرى من إقليم ما. جميع هذه الحالات تقود إلى ترك مساحات مصلحية وأمنية تتطلع القوى الإقليمية والدولية لتعظيم مصالحها منها، أو للتحوط الاستراتيجي والأمني من خلال العمل فيها.

وربما تكون مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء (MENA and SSA)، في الوقت الحالي، المناطق الأكثر اضطراباً على مستوى العالم، وتحديداً مع توسع دائرة الدول المنهارة (الفاشلة)، وحضور جميع القوى الكبرى في المنطقة، إضافة إلى تعدد القوة الإقليمية الفاعلة والمتنافسة فيما بينها. يضاف إلى ذلك تصاعد دور الفاعلين من غير الدول (ميليشيات، مرتزقة، شركات عسكرية، منظمات إرهابية، جماعات انفصالية، شركات عالمية متعدية القوميات، حركات تمرد، ثورات مسلحة).

هذا يعني أن الحضور في الشرق الأوسط عالي التكلفة، نتيجة التنافس الحاد بين الخصوم، وهو مبرر آخر لإعادة معايرة المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، مع انخفاض

إرهاب الجماعات الإسلامية

العوائد الاستراتيجية من هذا الحضور طويل المدى ومتعدد الأشكال.

لكن بالنسبة إلى القوى الأخرى، وبالأخص روسيا والصين وإيران وتركيا، هو حضور مقبول التكلفة نسبياً، حيث أن المنافع من ذلك تعود على أصحابها بتعزيز مكانتها الدولية في سعيها إلى صدارة المشهد الدولي بالنسبة إلى روسيا والصين، أو الإقليمي بالنسبة إلى إيران وتركيا. لذا يبدو أن انخراط هذه القوى في شؤون الشرق الأوسط مرتبط بشكل طردي بتخفيض الارتباط الأمريكي، كون الشرق الأوسط أرض الفرص الاستراتيجية.

وتشبه هذه العملية، ما يعرف في علم الفيزياء بنظرية الأواني المستطرقة، حيث أن انخفاض مستوى نفوذ دولة ما في إقليم ما، سيتبعه حتماً اندفاع نفوذ من قوى أخرى لملء هذا الفراغ. وهذا يضعنا أمام فرضية «حتمية ملء الفراغ»، إذ لا يمكن أن يُترَك فراغ استراتيجي (ذو منافع استراتيجية أو تهديدات أمنية) دون أن تستحوذ عليه القوى الأكثر فعالية وقدرة من سواها، أي أن هذا الاستحواذ مرتبط بالقوى الأكبر إقليمياً ودولياً من جهة، وذات المشروع الإقليمي والدولي من جهة ثانية.

تبريد الأزمات الإقليمية

أدى تصاعد التوترات الدولية والإقليمية، وإعادة معايرة الوجود الأمريكي في المنطقة، إلى بروز توجه سياسي أكثر استقلالية لدى دول المنطقة، وليس بالضرورة أن يكون قادراً على ملء الفراغ أو المساهمة في عملية ملء الفراغ، لكن سياسات الولايات المتحدة طيلة العقدين الماضيين مترافقة مع الفوضى الواسعة والمستمرة واشتداد التدخل الدولي والإقليمي في المنطقة، دفع دولاً مثل السعودية والإمارات، ودول أخرى، إلى اعتماد نهج جديد، رأى فيه البعض انفكاكاً عربياً عن الولايات المتحدة، وهذا رأي يبدو أنه غير دقيق على أرض الواقع نتيجة عمق الارتباط الأمريكي-شرق الأوسطي.

يمكن اعتبار النهج العربي الجديد، نهج التحالفات المتعددة Omni-Aligned، وليس نهج الحياد التحالفي الذي ساد فترة الحرب الباردة Non-Aligned. وقد كان مايكل سينغ Michael Singh، قد شرح هذا النهج بأنه نهج قائم على التأثير في قرارات القوى الكبرى مع الاستفادة من مزايا التحالف معها كلها، وهي منافع تزداد مع ازدياد خشية القوى الكبرى من خسارة شركائهم/حلفائهم في ظل التنافس الدولي. أي أن هذا النهج يعمل كسياج ضد تقلبات سياسات القوى الكبرى. إذ تتجنب الدول متوسطة القوة والصغرة الانحياز إلى قوة منفردة مثلما تتجنب عدم الانحياز مطلقاً (20).

هذا السلوك معروف –نظرياً على الأقل– في علم العلاقات الدولية، بأنه: تزداد منافع الدول المتوسطة والصغرى وقدرتها على التحرك في ظل نظام دولي ثنائي أو متعدد، فيما تقل تلك المنافع والقدرة في ظل النظام أحادي القطب. لكن مع الحذر بأن هذه المنافع قائمة طالما أن التنافس بين القوى الكبرى مرن وسائل Fluid، أي أن تلك القوى لا تفرض على شركائها/حلفائها الانحياز إلى طرف ما –معنا أو ضدنا– (كما كان فترة الوفاق الدولي)، لكن بمجرد أن يستقر التنافس ويتحول إلى تنافس صلب (كما كان إبان اشتداد الحرب الباردة) فإن تلك المنافع تعود للتقلص من جديد.

ما يعزز النهج العربي في التحالف متعدد الأطراف Omni-Aligned، مجموعة من العوامل، أبرزها:

- انخفاض مستوى الثقة في الحمائية الأمريكية للدول العربية من جهة، والاستياء العربي من السلوكيات الأمريكية منذ احتلال العراق.
- فشل الولايات المتحدة في سياسة احتواء إيران، وفي الدفاع عن الدول العربية (الشركاء والحلفاء)، وتمدد الخطر الإيراني ليشمل كافة الدول العربية في آسيا.
- استمرار قضايا المنطقة عالقة دون حل على المستوى الدولي.
- تزايد تشابك المصالح بين الدول العربية وروسيا (وخصوصاً في قضايا مثل النفط والدعم غير المشروط للأنظمة العربية ومشتريات الأسلحة).

متظاهرون مؤيدون لإيران في البصرة

- صعود الصين السياسي والاقتصادي دولياً، إلى درجة أصبح فيها من الواضح أن الصين ستغدو قريباً قطباً دولياً، (سيضاف إلى ذلك دورها الدبلوماسي وبانتظار الدور العسكري العالمي).

- توسع دوائر الفوضى والفشل في الشرق الأوسط، وارتباطها بالتنافس الدولي، والحاجة إلى العمل عبر التنافس الدولي لاحتواء ما يمكن من تلك الفوضى (التي يبدو أنها إلى مزيد من التوسع مع اندلاع النزاع المسلح المستحدث في السودان).

هذه العوامل وسواها، دفعت دولاً عربية، إلى إعادة معايرة سياساتها ومصالحها في الشرق الأوسط هي الأخرى، وفق المعطيات القائمة، وليس وفق منظور الأمن الإقليمي الأوسع، أي البناء على ما هو قائم اليوم، عوضاً عن البناء على ما يفترض أن يكون قائماً. هذه المعايرة، دفعت إلى نهج يمكن تسميته (تبريد الأزمات الإقليمية cooling regional crises)، ليس بهدف حلها بقدر ما هو بهدف تجميد الوضع الراهن والإقرار به وضعاً شبه نهائي ما أمكن.

سلسلة من العمليات شهدها الشرق الأوسط منذ عام 2021 ضمن عمليات التبريد هذه، ربما أولها كانت اتفاقات أبراهام بين أربع دول عربية وإسرائيل، تلاها المصالحة الخليجية-الخليجية، ثم المصالحة الخليجية-التركية والمصرية-التركية، والهُدَن في اليمن، وإعادة العلاقات السعودية-الإيرانية، وليس آخراً سعي بعض الدول العربية إلى إعادة نظام الأسد إلى جامعة الدول العربية –بغض النظر عن حجم المأساة السورية التي تسبب بها، وتعقدها، وعن الأبعاد القانونية والأخلاقية–.

لكن ذلك لا يعني أن دول المنطقة تسعى للانفكاك عن الولايات المتحدة، بقدر ما تبحث عن استقلالية في القرار السياسي –بغض النظر عن صوابية ورشادة بعض القرارات–، أو ما يشبه النهج الإسرائيلي في التعامل مع الولايات المتحدة. ولعل السياسات الخارجية لدولة الإمارات الأكثر وضوحاً في اتباع هذا النهج الاستقلالي دولياً، من خلال التشبيك مع كافة القوى الدولية والإقليمية، بما يخدم مصالحها من جهة، ولا يفك ارتباطها مع تلك القوى من جهة ثانية.

ويرى كل من Sanam Vakil and Neil Quilliam، أن الحرب في أوكرانيا أصبحت تحدياً وتعقيداً إضافيين لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. مع تصاعد المنافسة الجيوسياسية، حيث أن دول الشرق الأوسط تسعى للتوازن بين استقطاب روسي ضعيف لكنه مؤثر، واستقطاب أمريكي-صيني. وفيما تشعر الولايات المتحدة وأوروبا من خيبة أمل شديدة بسبب عدم استعداد شركاء الشرق الأوسط للانحياز إلى أي طرف في الحرب الروسية في أوكرانيا، فإن دول الشرق الأوسط بدورها تشعر بالإحباط نتيجة الإجراءات السريعة التي اتخذتها الولايات المتحدة لدعم أوكرانيا مقارنة باستجابة الولايات المتحدة للتحديات الأمنية المتعلقة بإيران.

ويعتقدان أن دول المنطقة، أصبحت تدرك أكثر من أي وقت مضى أن العلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة هي الضمان الأمني الوحيد المعروض عليها. ففي حقبة ما بعد COVID-19، لا تزال الصين منشغلة بشؤونها الداخلية وغير مهتمة بمغامرات في الشرق الأوسط. ومع استعداد الولايات المتحدة والصين على ما يبدو لمواجهة جيوسياسية طويلة الأمد، تحرص دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على تجنب الوقوع في الوسط بينهما.

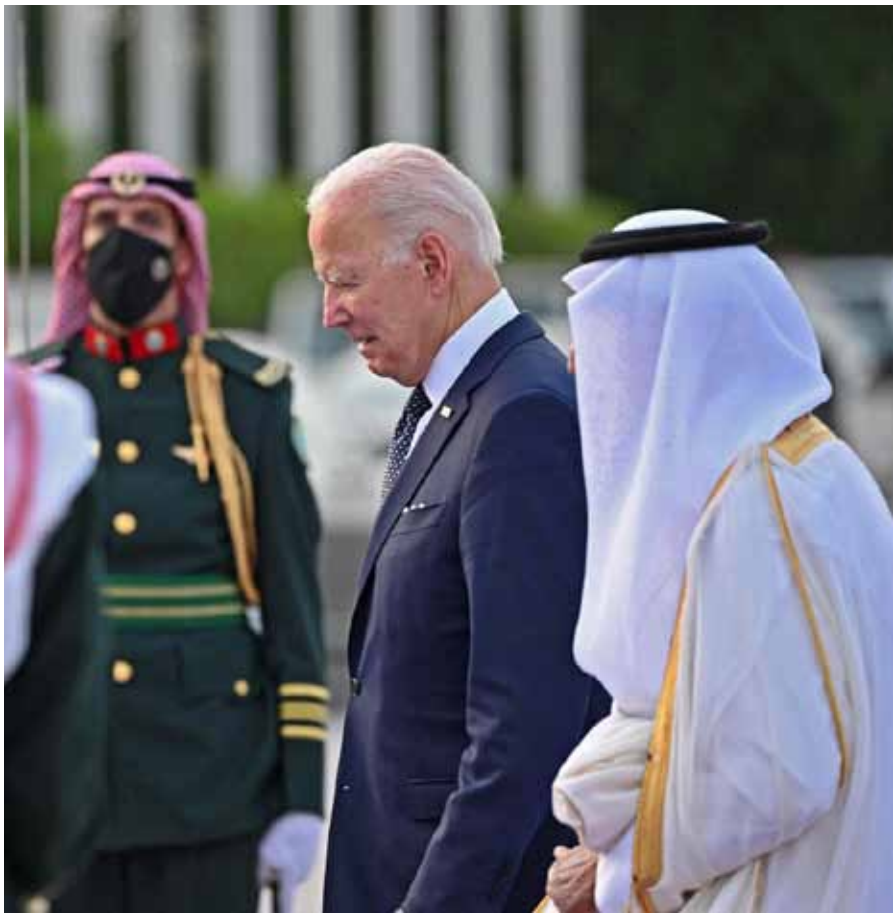

بايدن في السعودية

فيما لم يُترجم تعدد الشراكات الاستراتيجية الشاملة الموقعة بين دول المنطقة والصين إلى مصلحة استراتيجية أقوى من جانب الأخيرة، ما يجعل دول المنطقة لا تزال تعتمد على الولايات المتحدة في دعم الأمن الإقليمي. وهذا يعني أن الدور الصيني في اتفاق المصالحة السعودية-الإيرانية لن يقود إلى دور أمني صيني فوري في المنطقة.

وفي غياب أي حل إقليمي لتهديد إيران، أو إحراز تقدم في محادثات الولايات المتحدة بشأن الانضمام مجدداً إلى خطة العمل الشاملة المشتركة JACPOA، يظل دور الولايات المتحدة والطبيعة الحزبية للمشاركة الأمريكية مهماً لشركائها الإقليميين. وفي تحول ملحوظ بعيدًا عن الانتشار العسكري، تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز موقعها من خلال مشاركة إقليمية أوسع وشراكات ثنائية اقتصادية وأمنية(21).

أي أن دول المنطقة (وخصوصاً الدول الخليجية)، تسعى للعمل مع الولايات المتحدة وفق شروط جديدة، لا بهدف الانفكاك، بقدر ما هو بهدف الوصول إلى حالة من الاستقلالية والمرونة الإقليمية. لكن الإشكال يبقى في نهج التبريد لأزمات المنطقة، أنها أزمات بالغة التعقيد، ولا يمكن حلها من خلال تبريدها. عملية التبريد هذه ستقود إلى فترة وجيزة من اللاسلام واللاحرب في المنطقة، قبل أن تعود تلك الأزمات للانفجار من جديد (ويبدو أن أزمة السودان شاهدة على إمكانية التفجر السريع دون ضوابط)، عدا عن أن الإقرار بالواقع الحالي، يعني الإقرار بنفوذ إيران في أربعة دول عربية وقطاع غزة، وهذا يمنح إيران فترة للاستعداد لمرحلة جديدة من النفوذ أبعد من ذلك (كما حصل بعد التقارب السعودي-الإيراني مطلع العقد الماضي).

وخصوصاً أن النزاعات الإقليمية لم تكن نزاعات تقليدية بين دول بشكل مباشر، بقدر ما كانت نوعاً من الحروب الهجينة أو ما بات يعرف بحروب المناطق الرمادية (Gray-Zone (22))، والتي تجيد إيران أدواتها (الميليشيات والوكلاء، حرب المعلومات، الإكراه السياسي، الإكراه الاقتصادي، الاستفزاز العسكري).

الإشكال الآخر، يكمن في طبيعة المشروع الإيراني، والذي يتجاوز موضوع ملء فراغ استراتيجي في الشرق الأوسط والسعي أو تصدّر ميزان القوى الإقليمي، إلى أنه مشروع أيديولوجي يقوم على أسس تاريخية-دينية لا يمكن التراجع عنها، سواء من قبل نظام الملالي أو سواه من القوى الإيرانية المستندة إلى البعد القومي-الفارسي. وهو مشروع يعمل على خلق فراغ في الشرق الأوسط، وليس مجرد ملء فراغ حاصل. وكان الرئيس الأمريكي السابق ترامب، قد غرّد بأن إيران لم تربح حرباً أبداً، لكنها لم تخسر مفاوضات أبداً (23)، حيث لم تستطع الولايات المتحدة قهر إيران تفاوضياً، ولا يُعتَقد أن دول الخليج قادرة على إلزام إيران تفاوضياً. وهذا يثّقل كفتها مع حضورها عبر وكلائها على امتداد الشرق الأوسط، وما يجعل إعادة العلاقات الدبلوماسية بينها وبين السعودية أشبه بهدنة لالتقاط الأنفاس. بل يمكن اعتبار جلّ عملية تبريد الأزمات الإقليمية، بمثابة هدن بين القوى المتنافسة على امتداد الشرق الأوسط، خصوصاً أن مصالح هذه الدول الجيوسياسية لا يمكن لها أن تتوافق على المدى المتوسط والبعيد.

خاتمة: ما بعد السيولة الدولية

تشير كل المتغيرات الدولية، إلى أن النظام الدولي متجه إلى تغيير واسع، ربما يكون متعدد الأقطاب، أو مُنتجاً لآليات وأشكال غير معتادة بعد. لكن المؤكد أن البيئة الدولية ذاهبة نحو مزيد من السيولة، وما تفرضه من تهديدات أمنية إقليمية ودولية، على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية. أي أن المرحلة الحالية في النظام الدولي هي مرحلة اللايقين uncertainty، وهي وفق النظرية الواقعية، مسبب رئيس للمعضلات الأمنية وتعظيم عمليات سباق التسلح والقابلية للدخول في نزاعات مسلحة (حروب استباقية ووقائية)، وخصوصاً أن الحروب بين الدول اتخذت أشكالاً جديدة باتت تعرف بحروب المناطق الرمادية Gray-Zone، والتي تسمح للدول بالانخراط في حروب متعددة الأشكال دون إعلان للحرب ذاتها، ويبدو أن إيران وروسيا تجيدان هذا النوع من الحروب بكفاءة.

تزوّد هذه السيولة دول الجنوب بمرونة العمل بين القوى الكبرى، بما يسمح لها بتحصين ذاتها –وإن كان تحصيناً مؤقتاً– وتعظيم مصالحها ما أمكن. وخصوصاً أن التنافس الدولي الحالي يقدم بدائل عن «الرسائلية العسكرية» الأمريكية التي أنهجت كثيراً من دول الجنوب –وخصوصاً دول الشرق الأوسط–. بل ويمكن القول إن مشروع فرض الدمقرطة واللبرلة عالمياً، أصبح مشروعاً قيد الطي، ولم يعد بالإمكان الاستناد إليه لتحصين المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

وحيث أن الشرق الأوسط يبقى مرآة لما يجري في النظام الدولي، فإن حدة التنافسات الإقليمية ومستوى الخرائب المنتشرة في المنطقة (على شكل دول فاشلة) يوحي بعمق الأزمات التي سيواجهها النظام الدولي في المرحلة القادمة. وهذا يفرض على دول المنطقة البحث عن حلول بنيوية متكاملة لأزماتها الإقليمية عوضاً عن تبريد تلك الأزمات، وتأجيل حلها. فالقبول بالوضع الراهن لن يكون حلاً بقدر ما هو تكريس للأزمات، ودفع لها نحو موجة خراب جديدة في الشرق الأوسط، وفرص معروضة أمام القوى الدولية لاستغلالها.■

■ الهوامش

(1) Look at: www.risks-solutions.com

(2) فيكتور بولمر توماس، إمبراطورية في حالة تراجع: الولايات المتحدة الأمريكية بين الماضي والحاضر والمستقبل، ترجمة: توفيق سخان (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2022)، ص 354. في عام 2015، استوردت الولايات المتحدة حوالي 9.4 مليون برميل من النفط يومياً، وكان يأتي من السعودية 1.06 مليون برميل (11% فقط).

(3) For more about Truman Doctrine، look at https://www.britannica.com/event/Truman-Doctrine

(4) For more about Eisenhower Doctrine، look at https://www.britannica.com/place/Middle-East

(5) For more about Carter Doctrine، look at https://www.britannica.com/topic/Carter-Doctrine

(6) For more about Dual-Containment، look at:

https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/dual-containment-revive-it-or-replace-it

(7) For more about Obama Doctrine، look at:

https://www.theatlantic.com/magazine/archive/201604//the-obama-doctrine/471525/#5

(8) كانت تدعى سابقاً معادة الشرق الأوسط Middle East Treaty Organization (METO).

(9) هذه الدول هي: الأردن، العراق، السعودية، الكويت، اليمن، البحرين، قطر، الإمارات، عمان، جيبوتي، مصر، تونس، الجزائر، موريتانيا، المغرب.

(10) هذه الدول هي: البحرين، مصر، الأردن، الكويت، المغرب، قطر، تونس.

(11) هذه الدول هي: البحرين، الأردن، المغرب، عمان.

(12) هذه الدول هي: البحرين، مصر، الأردن، المغرب، تونس.

(13) Shelly Culbertson، Howard J. Shatz، Stephanie Stewart، Renewing U.S. Security Policy in the Middle East (California: RAND Corporation، 2022)، p xi.

(14)"The world became multipolar in or close to 2016، and that the shift away from unipolarity is a death sentence for the liberal international order، which is in the process of collapsing and will be replaced by realist orders". Look at John J. Mearsheimer، "Bound to Fail: The Rise and Fall of the Liberal International Order"، International Security، Vol. 43، No. 4 (Spring 2019)، p 8 (footnote).

(15) Claire Parker، "Russia's Ukraine war builds on tactics it used in Syria، experts say"، The Washington Post، March 31، 2022:

https://www.washingtonpost.com/world/202231/03//russia-ukraine-mariupol-siege-aleppo-syria/

(16) Alan Bock، "Reagan's Wisdom on the Middle East: Leave"، Orange County Register، July 21، 2006:

https://www.ocregister.com/200621/07//reagans-wisdom-on-the-middle-east-leave/

(17) Shelly Culbertson، Howard J. Shatz، Stephane Stewart، Renewing U.S. Security Policy in the Middle East (Published by the RAND Corporation، Santa Monica، California، USA، 2022)، pp. xi-xiii.

(18) للاطلاع على المزيد قائمة المصالح الأمريكية، انظر:

Joseph S. Nye، Jr، "Redefining the National Interest"، Foreign Affairs، Volume 78، Number 4، July/August 1999، pp. 2731-.

(19) Biden for President، "The Power of America's Example: The Biden Plan for Leading the Democratic World to Meet the Challenges of the 21st Century": www.joebiden.com

(20) For more about Omni-Aligned، look at: Michael Singh، "The Middle East in a Multipolar Era: Why America's Allies Are Flirting With Russia and China"، Foreign Affairs، December 7، 2022:

https://www.foreignaffairs.com/middle-east/middle-east-multipolar-era

(21) Sanam Vakil and Neil Quilliam، The Abraham Accords and Israel–UAE normalization: Shaping a new Middle East Middle East and North (London: Chatham House، March 2023)، pp. 7576-.

(22) For more about 'Gray Zone'، look at:

Joseph Votel، Charles T. Cleveland، Charles T. Connett، and Will Irwin، "Unconventional Warfare in the Gray Zone"، Joint Force Quarterly (Vol. 80، 1st Quarter 2016)، pp. 101109-

(23) "just remember، the Iranians never won a war، lost a negotiation"، look at: @realDonaldTrump on Twitter، 1:10 AM، July 30، 2019: https://twitter.com/realDonaldTrump/status/1155941248705761280

خفايا مخططات طهران تجاه دول الجوار

طبيعة «التهديد الإيراني» للأمن العربي

يوسف شرف الدين

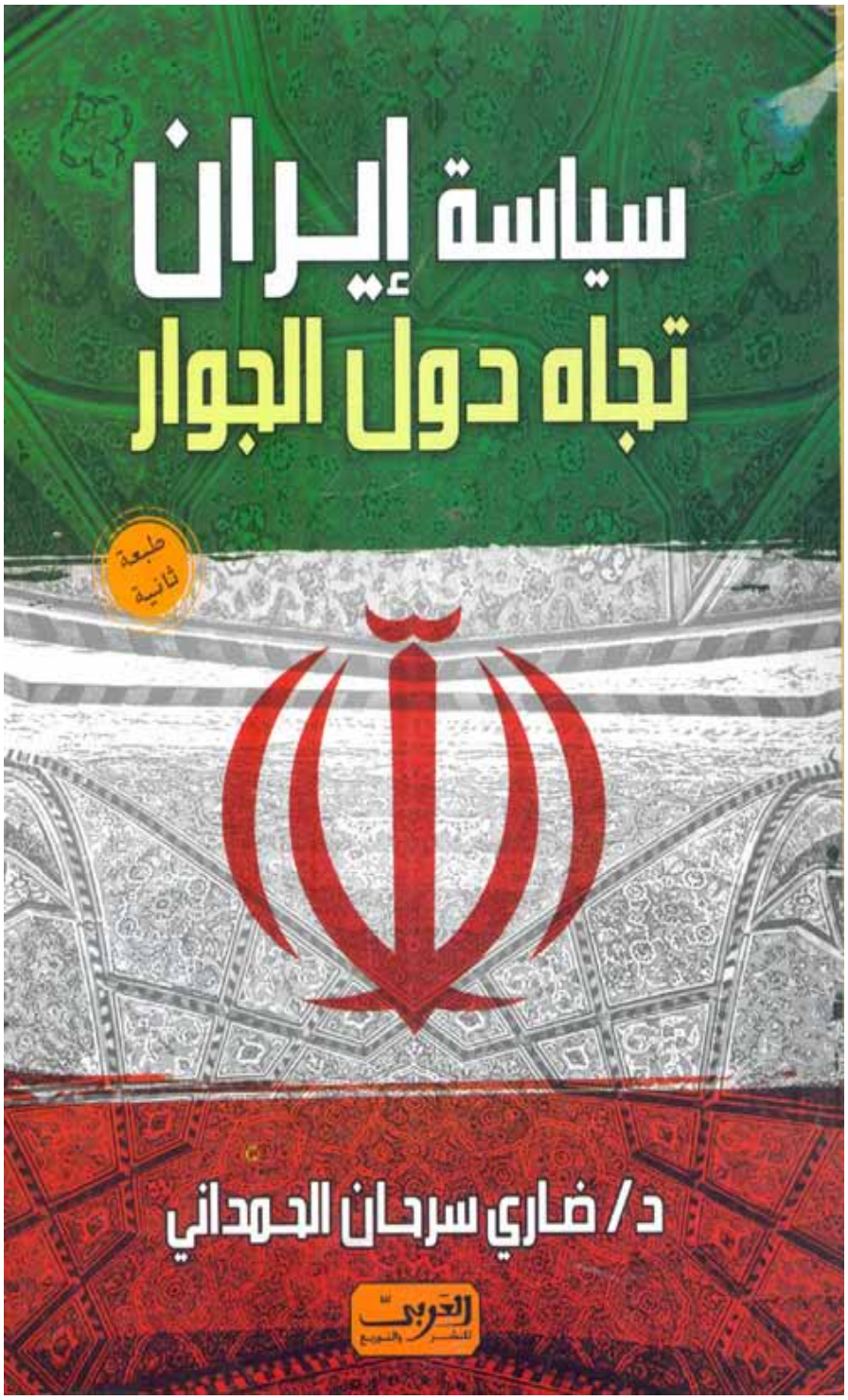

■ في كتابه «سياسة إيران تجاه دول الجوار»، يؤكد الكاتب والباحث العراقي ضاري سرحان الحمداني، أن لسياسة إيران منذ عهد الشاه وحتى اليوم، سمة ثابتة، وهي السعي نحو دور إقليمي مميز، والسعي نحو «زعامة الإقليم»، لتحقيق مصالحها وأهدافها الاستراتيجية التي رسمها بدقة المرشد الأول للنظام موسوي الخميني. ولكن إيران تتخذ لذلك سياسات مؤذية ومضرة، وتتعارض مع مصالح الدول المجاورة وخاصة الدول الخليجية والعربية.

يركز الكتاب، الذي صدرت طبعته الثانية مؤخرًا، بشكل رئيسي على المنهج الإقليمي، والذي من خلاله تم وصف سياسة إيران الإقليمية وتحليلها ضمن الدوائر الإقليمية لسياستها الخارجية. وهي جنوب آسيا حيث (باكستان وأفغانستان)، وغربي آسيا حيث (تركيا) بالإضافة إلى (منطقة الخليج العربي والعراق) وشمال غرب آسيا حيث الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى.

واستعان «الحمداني» في كتابه بالمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التحليلي التاريخي، إلى جانب ذلك تمت الاستفادة من منهج التحليل النظمي، من خلال دراسة المؤسسات الحاكمة في النظام السياسي الإيراني، ودور في تحديد العلاقة تجاه دول الجوار.

وفي الفصل الأول من الكتاب، وهو في

الأصل أطروحة جامعية تقدم بها الباحث لنيل درجة الدكتوراه، يستعرض «الحمداني» المتغيرات المؤثرة في سياسة إيران الإقليمية، ويقسّمها إلى متغيرات مؤثرة داخلية وإقليمية ودولية.

مظاهر العدوانية الإيرانية

تشمل المتغيرات الداخلية المؤثرة في سياسة إيران الإقليمية، المؤسسة الدينية والأحزاب السياسية، وأتباعها ينقسمون حسب الباحث إلى قسمين: محافظين متشددين وإصلاحيين «براجماتيين» يتبادلون المواقع بين السلطة والمعارضة، تحت تحكم المرشد الأعلى، وللمؤسسة العسكرية و«الحرس الثوري» خصوصًا، دور مركزي في فرض سياسات إيران الخارجية والمعتدية على دور الجوار.

ويشير «الحمداني» إلى أنه كان لسياسات إيران الإقليمية انعكاسات سياسية سلبية على الوطن العربي، وشكلّت تهديدًا كبيرًا لأمنه القومي، حيث أصبح مبدأ «تصدير الثورة» هو الأساس في العلاقة مع الدول العربية.

> ■ طهران توظف قدراتها المالية والسياسية وعقيدتها الشيعية في تحقيق مصالحها على حساب جيرانها

وتحوي سياسات إيران تجاه دول الجوار، وفق «الحمداني»، قدرًا كبيرًا من العدوان والانتهازية، وهي «سياسة واعية ومقصودة، وتوظف قدراتها المالية والسياسية وعقيدتها الشيعية في تحقيق مصالحها على حساب الدول المجاورة والأخرى، ولا تتردد في اتخاذ مختلف الوسائل من الدبلوماسية والاقتصاد والتدخل العسكري أيضًا».

كما حرصت إيران على عزل دول الخليج عن محيطها العربي، تحت شعار «التعاون الإقليمي» لدول الخليج، في محاكاة للسياسة الإسرائيلية التي تسعى للتعاون الإقليمي مع دول الطوق بعيدًا عن الإجماع العربي.

وحرصت إيران على إقامة علاقات ثنائية مع دول الخليج بشكل منفرد، مما أقلق الإمارات في موضوع الجزر المحتلة، وسعت إيران للهيمنة على السودان وعبثت في الجزائر ودعمت بعض الجماعات المتطرفة.

وتجسد خطر السياسات الإيرانية تجاه الوطن العربي على المستوى العسكري، في التهديد المتمثل في الصواريخ بعيدة المدى وبرنامج الأسلحة الكيماوية والأسلحة النووية،

مما يضاعف من محاولات إيران الهيمنة على المنطقة العربية كما حدث خلال العقود الأربعة الماضية.

وساهم التدخل الإيراني في الأزمات العربية المعاصرة (العراق – سوريا – اليمن - لبنان)، في تعظيم النفوذ الإيراني ودعم مكانة إيران الإقليمية على حساب الدول العربية، كما إنه ساهم في زيادة تعقيد هذه الأزمات بدلًا من تسويتها، وزاد من حدة التنافس الإقليمي في المنطقة وخاصة بين قوى إقليمية غير عربية مثل تركيا و(إسرائيل)، وأثر سلبًا على أمن منطقة الشرق الأوسط، وعلى أمن النظام الإقليمي العربي.

وأما على المستوى الاقتصادي، تهدف سياسات إيران للمشاركة والمنافسة التجارية، لتكون جسرًا للاختراق والهيمنة، وبسبب اكتشافات البترول حول الجزر الإماراتية قامت إيران بمد مساحة بحرها للهيمنة على النفط في البحر، كما نصّت توصيات وزارة الخارجية الإيرانية على ضرورة استغلال الأزمات الاقتصادية لمصر والأردن وتركيا وباكستان والسودان ضد أنظمتها الحاكمة.

ويقول المؤلف إن من التهديدات الإيرانية للأمن القومي العربي، المواطنون من أصول إيرانية، والذين جاؤوا في هجرات سابقة ولكن إيران تمكنت من الحصول على ولاء كثير منهم وخاصة من تسنموا مناصب في هذه الدول، كما تعتمد إيران على اختراق الدول مخابراتيًا تحت غطاء الدبلوماسية.

ووفق الكاتب، تلعب المتغيرات المؤثرة إقليميًا دورًا كبيرًا في سياسة إيران الخارجية، ويأتي في صدارتها المتغير الإسرائيلي والتركي والإسلامي، حيث يؤكد «الحمداني» أن إيران تتخذ من «معاداة إسرائيل» ذريعة لصرف أنظار الجمهور الإيراني عن مشاكله الداخلية، بحجة الصراع مع أمريكا والدفاع عن بلد مسلم محتل، مما يجذب تعاطف بعض الشعوب والجماعات والدول لصالح سياسة إيران الخارجية.

سياسة «مصلحية انتهازية»

نأتي إلى العوامل الدولية المتغيرة والمؤثرة في سياسة إيران، والتي كان على رأسها انهيار «الاتحاد السوفيتي»، ومحاولات فرض الهيمنة الأمريكية والأوروبية، إذ ساهم انهيار «الاتحاد السوفيتي» في توسع نفوذ إيران في بعض الجمهوريات

■ إيران تسعى منذ عهد الشاه وحتى اليوم نحو «زعامة الإقليم» لتحقيق مصالحها وأهدافها الاستراتيجية

■ «الحرس الثوري» يقوم بدور مركزي في فرض سياسات طهران المعتدية على دول الجوار

■ إيران وقفت مع جارتها المسيحية أرمينيا ضد الأذريين المسلمين في صراعهم معها سنة 1990

مثل طاجكستان وأذربيجان، ومن جهة ثانية هدد بإحياء القوميات، مثل القومية الأذرية التي تعد أكبر الأقليات الإيرانية، مما قد يفتّت إيران في نهاية المطاف.

وبعد تفكك «الاتحاد السوفيتي» تنازعت أذربيجان وأرمينيا على إقليم كاراباخ، وهذا الصراع يهتم به الروس وتركيا وإيران، فإيران تشارك الأذريين المذهب، لكن القيادة الأذرية لا تحفل بالمذهب الشيعي والتبعية للملالي، كما أن تضخم القومية الأذرية والمطالبة بإقامة دولة «أذربيجان الكبرى» يهدد إيران بالتفتت، وتركيا تشاطر الأذريين القومية التركية، وهذا الإقليم سيكون جسرهم للتواصل مع العمق القاري، من هنا وقفت إيران مع أرمينيا المسيحية ضد الأذريين المسلمين في صراعهم سنة 1990 ومنعت عبور اللاجئين الأذريين لها.

ويتطرق المؤلف إلى سياسة إيران في شبه القارة الهندية، يتناول قضية إقليم «كشمير»، وهو محل صراع هندي- باكستاني قديم. ولما كانت طهران في صراع مع باكستان التي تعد حليفًا قويًا للسعودية، فقد تحولت إيران من منافسة باكستان على كشمير والعداء للهند إلى سياسة التعاون مع الهند ضد باكستان وكشمير!

ورغم ذلك، بقيت إيران تراوح بين التقارب مع الهند التي تحتاج النفط الإيراني، وإيران التي تحتاج الخبرة النووية الهندية، وبين العلاقات المتقطعة مع باكستان أيضًا رغبةً في اكتساب المعرفة النووية الباكستانية، في سياسة «مصلحية انتهازية» من الطراز الأول.

من جهة ثانية، حرصت إيران عقب انسحاب الروس من أفغانستان، على الحيلولة دون قيام نظام إسلامي قريب من السعودية، التي دعمت الجهاد الأفغاني، لأن ذلك يهدد مصالح الملالي، ولذلك حثت إيران شيعة أفغانستان على تشكيل «حزب الوحدة» سنة 1990، وعقب قيام حكومة طالبان في أفغانستان بقيت إيران متوجسة منها، واتهمت «طالبان» إيران بتسليح «حزب الوحدة» الشيعي، وتفاقمت بينهما الخلافات لدرجة قتل «طالبان» عددًا من الدبلوماسيين الإيرانيين في مدينة مزار شريف في 1998، ولكن تجنّبت إيران الدخول في صراع عسكري مع «طالبان» قد يخدم خصوم إيران، ويجرها إلى حرب عصابات مع نظام «طالبان» الذي لا يملك ما يخسره!■

التغيير الديموغرافي... والاستيطان

حسين نعسو*

■ المادة 49 من اتفاقية جينيف الرابعة لعام 1949 والبروتوكولان الملحقان بها لعام 1977 حظرت النقل القسري الجماعي أو الفردي للأشخاص، أو نفيهم من مناطق سكناهم إلى أراضٍ أخرى تحت طائلة ارتكاب جرائم حرب.

■ أي حديث عن إحداث التغيير الديموغرافي في منطقة ما يستدعي حكمًا الحديث قبل ذلك عن عملية نقل أو تهجير قسري حدثت لمجموعة سكانية من مكان ما، والإتيان بمجموعة سكانية أخرى من مكان آخر بغية توطينهم في تلك المنطقة المراد إحداث التغيير الديمغرافي فيها، فمن دون حدوث لعمليات التهجير والنقل القسري والاستيطان، لايمكن الحديث معه عن التغيير الديموغرافي الذي عرّفه القانون الدولي على أنه "هو ذاك التحول الذي يطرأ على البنيان والقوام السكاني لرقعة جغرافية، ناجمًا عن فعل أو أفعال إرادية من قبل جهة ما تجاه أفراد أو مجموعات تفقد إرادتها في ذلك التحول."

يتضح من خلال التعريف أعلاه بأن التغيير الديموغرافي لايمكن له أن يتم إلا إذا سبقه فعل إجرائي آخر من شأنه التمهيد لذلك، من قبيل نقل جماعة أو مجموعة سكانية من مكان ما والإتيان بجماعة أو مجموعة سكانية أخرى لتحل محلها، وهذا الفعل أو الإجراء يسمي بـ "التهجير أو النقل القسري" الذي عرّفه القانون الدولي النحو التالي: "بأنه ممارسة ممنهجة تنفذها حكومات أو قوى شبه عسكرية أو مجموعات متعصبة تجاه مجموعات عرقية أو دينية أو مذهبية بهدف إخلاء أراض معينة، وإحلال مجاميع سكانية أخرى بدلًا عنها."

ويكون التهجير القسري إما مباشرًا أي ترحيل السكان بالقوة من مناطق سكناهم، أو غير مباشر عن طريق دفع الناس إلى الرحيل والهجرة، باستخدام وسائل الضغط والترهيب والاضطهاد، وهو يندرج ضمن جرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وفق ماورد في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998 في المواد 6-7-8، "إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان، متى ما ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين يشكل جريمة ضد الإنسانية."

كما أن المادة 49 من اتفاقية جينيف الرابعة لعام 1949 والبروتوكولان الملحقان بها لعام 1977 حظرت النقل القسري الجماعي أو الفردي للأشخاص، أو نفيهم من مناطق سكناهم إلى أراضٍ أخرى تحت طائلة ارتكاب جرائم حرب.

وهذا الإحلال السكاني مكان المهجرين قسرًا يسمى في القانون الدولي بالاستيطان، والذي تم تعريفه على أنه: "عملية إسكان واسعة في أرض دون رضى أصحابها، بغرض تغيير التركيبة الديموغرافية للرقعة الجغرافية المستهدفة"، وتلك المجموعة البشرية التي يتم الإتيان بها وتوطينها في تلك الرقعة الجغرافية المراد إحداث التغيير الديموغرافي فيها تسمى وفقًا للقانون الدولي بـ"المستوطنين"، وبالتالي فإن أي حديث عن التغيير الديموغرافي دون التطرق للتهجير القسري والإقرار بعمليات التوطين والاستيطان فإنه لايعتد به قانونيًا، إضافة أنه يفرغ المصطلح من مضمونه ويفقد المصداقية والغاية من استخدامه.

لذلك على المنظمات الحقوقية والمدنية والأحزاب السياسية الكردية بأن تتوخى الدقة والحذر في اختيارها للمصطلحات القانونية وتداولها، فيما يخص بتوصيف الحالة القانونية الناجمة عن "الاحتلال التركي" لمنطقة عفرين، وأن تبتعد عن المزاجية والمجاملة السياسية أحيانًا، والجهل القانوني أحيانًا أخرى في اختيارها للمصطلحات السياسية والقانونية.■

× حقوقي وسياسي كردي

حزب الله يكتسح سوق العقارات بسوريا مستغلاً مآسي الشعب

باتت منطقة السيدة زينب خاضعة كليًا لحزب الله بعد أن اشترى أو صادر العقارات فيها

يقوم حزب الله بشراء العقارات في مدينة داريا الواقعة بريف دمشق

مروان محمود

■ مع انصراف الانتباه الدولي بعيدًا عن سوريا وسط الحرب الروسية في أوكرانيا، كثف حزب الله والحرس الثوري الإيراني سرًا عمليات شراء العقارات في المناطق التي لها قيمة استراتيجية بالنسبة إليهما.

وذكر ناشطون ومالكو عقارات أن حزب الله التابع لإيران يخفي دوره عبر استخدام سماسرة سوريين متواطئين مع مخططه، ويقوم بشراء أو مصادرة الممتلكات في مسعى منه لإحداث تغير ديموغرافي.

ويقوم الحزب بشراء الأراضي التي تعود إلى سوريين هم بحاجة إلى بيعها للضرورة المادية وإلى نازحين ومن الذين أخلوا ممتلكاتهم وهربوا من البلاد خلال الهجوم السوري والروسي.

واختار بعض السوريين الذين لديهم ممتلكات في مناطق مرغوب بها من الحزب بيع فللهم وأراضيهم على مضض للحصول على بعض المال منها عوضًا عن مصادرتها مباشرة من قبل النظام أو الميليشيات الإيرانية.

وذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان في يناير/كانون الثاني الماضي أن حزب الله استولى على هنغارات كانت مخصصة للخضار بمنطقة السيدة زينب في دمشق، واتخذها مقرًا رئيسًا له.

كذلك، انتقلت مجموعات من عناصر حزب الله إلى منطقة الصبورة بدمشق وصادرت فللًا فيها بعد مغادرتها مقرًا لها في فيلا بمنطقة المزة قرب فيلا يملكها ابن خال بشار الأسد الملياردير رامي مخلوف.

ولفت المرصد إلى أن إيران تعمل مع ميليشياتها على إعادة إحياء مشروعها التوسعي قرب دمشق ومد نفوذها إلى الأطراف الجنوبية المجاورة لمنطقة السيدة زينب التي تعتبر معقلًا رئيسيًا للميليشيات.

ويقدم سماسرة محليون يعملون لمصلحة الإيرانيين عروضًا مغرية للسكان السوريين لشراء العقارات منهم مستغلين عوزهم، وذلك لتُستخدم من قبل عائلات عناصر الميليشيات الإيرانية.

استيلاء على أراضي دمشق

وفي هذا السياق، قال مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان رامي عبد الرحمن إن "هناك هجمة كبيرة من حزب الله والحرس الثوري على شراء فلل وعقارات بدمشق ومحيطها، وأبطالها تجار وسماسرة سوريون هم غالبهم من دير الزور".

وأوضح عبد الرحمن أن هؤلاء يشترون تلك الفلل والعقارات من أصحابها ويبيعونها تحديدًا لحزب الله.

وأضاف أنهم يبيعونها "بمبالغ تفوق قيمة العقارات الحقيقية، وتتم عملية الشراء بالوكالة لأن أصحابها خارج سوريا"، لافتًا أن المالكين "يفضلون بيعها تفاديًا للاستيلاء عليها بالقوة".

وأشار مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان إلى أن تركيز حزب الله والحرس الثوري على شراء العقارات بمناطق سورية عدة، بما في ذلك محيط دمشق، يأتي ضمن جهد أوسع "لإحداث تغيير ديموغرافي في سوريا".

ولفت إلى أنهما خلقا بمحيط العاصمة دمشق حزامًا عقاريًا لهما كمحطة على الطريق المؤدي إلى طهران والذي يمر بمنطقة البوكمال والميادين في دير الزور.

وقال عبد الرحمن إن الميليشيات الإيرانية بقيادة حزب الله اشترت منذ مطلع العام 2023 ما لا يقل عن 29 عقارًا بمدينة الميادين.

يُذكر أن هذه المناطق قريبة من الحدود السورية-اللبنانية ومن مطار الديماس ومن مركز الفرقة الرابعة التابعة للنظام السوري ومن مواقعهما العسكرية.■

إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية

تهتـم «شـؤون إيرانية» بتعريف قرائها بجديـد إصداراتنا العربية التي تهتم بالشـأن الإيراني. وتدعو قرائها لمراسلة المجلة أو المركز للحصول على إصدارات مركز الخليج من خلال الموقع الإلكتروني أو من خلال صفحات التواصل الاجتماعي.

■ **التقرير السنوي**
بلاد المشانق المُعلّقة
حالة حقوق الإنسان في إيران 2021
تحرير: شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 220 صفحة

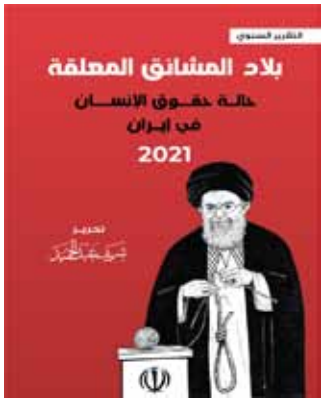

■ **الاجتياح الفارسي: دراسات في التدخلات الإيرانية في الدول العربية ما بعد عام 2011**
د. عبد القادر نعناع
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 395 صفحة

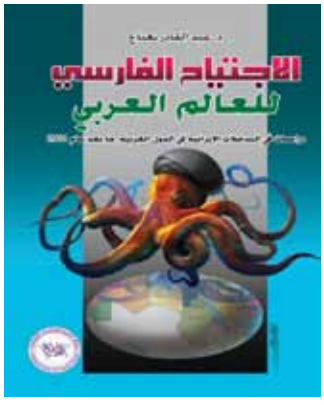

■ **إيران: انهيار في الداخل**
«دراسات في تفكك البنى الداخلية للدولة الإيرانية»
د. عبد القادر نعناع
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 281 صفحة

■ **التقرير الاستراتيجي السنوي**
«الحالة الإيرانية 2021»
تحرير: شريف عبد الحميد
تقديم: د. جهاد عوده
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 336 صفحة

■ **التقرير الاستراتيجي السنوي**
«الحالة الإيرانية 2019»
تحرير: شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.ثانية 2022، 384 صفحة

■ **طابور إيران الخامس في الوطن العربي**
«متشيعون مدفوعو الأجر»
شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.ثانية 2021، 292 صفحة

مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات..

«قاطع طهران لتقطع يد الإرهاب»

■ لا جدال أن كل من يشتري منتجا إيرانيا، فهو يدفع بذلك ثمن «الرصاص» الذي تقتل به إيران وأعوانها من عُصبة الشر إخواننا في سوريا والعراق واليمن. وكل من يتعامل في منتج إيراني، يصب مزيدا من الوقود على الحريق الطائفي الذي أشعله نظام «الملالي» في منطقة الشرق الأوسط برمتها، كما يدعم مساعي التخريب المستمرة التي تنفذها طهران ضد كل ما هو عربي، حقدا وغُلوا وعدوانا.

وبناء على ذلك، فإن مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات التي يمكن يقوم بها المواطنون العرب، من الخليج إلى المحيط، لكي يسهم في إضعاف آلة الحرب الطائفية التي تشنها طهران ضد دول المنطقة، لهذا علنا كمواطنين عرب ومسلمين أن نرفع شعار «تقاطع إيران لتقطع يد الإرهاب».

وفي إبريل 2015، دشن نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي وسماً (هاشتاغ) تحت اسم «حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية». تضمن الوسم أكثر من 19 ألف مشاركة وتغريدة، شدد معظمها على أن طهران لا تصدر للمنطقة العربية إلا السموم الزُعاف، وأن مقاطعة المنتجات والسلع الإيرانية باتت أمرا واجبا على كل عربي مسلم.

وأكد النشطاء أن المواجهة الراهنة بين إيران على كافة الأصعدة، في كل المحافل، لم تعد حكرا على الأنظمة والحكومات فحسب، أو على السياسة والأمن والحدود فقط، حيث دخل الشعب العربي على خط المواجهة، وهو ما عكس حجم الغضب الكبير في الشارع العربي من ممارسات إيران، فالمغردون بحثوا عن مختلف المنتجات التي تصدرها إيران وشهّروا بها، ونشروا الرمز الدال على المنتج الإيراني، وبشّروا بأن انتشار هذه الحملة سيؤدي إلى انهيار الاقتصاد الإيراني،كما بدأوا يرصدون المنتجات الإيرانية التي تباع في الأسواق الخليجية، داعين المواطنين إلى تجنب هذه السلع والدعوة إلى مقاطعتها، مشيرين إلى

مقاطعة إيران

أن «الباركود» الخاص بهذه المنتجات يبدأ بالأرقام 626.

وقال أحد النشطاء على موقع «تويتر» إن إيران «دولة جاهزة للانهيار، ادعموا الحملة»، مؤكدا أن «الحرب الاقتصادية لا تقل أهمية عن الحرب العسكرية والإعلامية، لذلك وجب علينا مقاطعة المنتجات الإيرانية بجميع أنواعها».

وعن هذا الوسم الإلكتروني قال الأكاديمي والكاتب الكويتي عبد الله الشايجي إن «هذا الهاشتاغ تطور شعبي يؤكد عمق الحرب الباردة بيننا».

وإلى ذلك، طالب حساب «خطر إيران» على «تويتر» مواطني كل الدول العربية بمقاطعة جميع المنتجات الإيرانية. وذكر الحساب أن «البعض يكره إيران ويعلم عن عداوتها للإسلام، لكنه ضعيف أمام منتجاتها مقاطعة المنتجات الإيرانية قوية في الخليج ويجب تعميمها في المنطقة العربية».

منتجات «لا يشرّفنا بيعها»

بدأت حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية تؤتي ثمارها ليس في داخل المملكة فحسب، بل في عدة دول خليجية منها الكويت، وتتوسع أكثر فأكثر، حيث انضمت إليها الكثير من الجمعيات التعاونية الكويتية، انطلاقا من دوافع وطنية وقومية، ولجهة أنه بقيمة هذه المنتجات والأرباح الناتجة عنها، يتم الإنفاق على أتباع إيران وذيولها في الكويت وجميع دول الخليج، وشراء الذمم في وسائل الإعلام المختلفة، ومنها الفضائيات والصحف والمراكز الإخبارية، وغير ذلك مما يشكل خطرًا على الوطن العربي برمته وأمنه ويجعله لقمة سهلة في يد إيران، فضلا عن الدافع الصحي لكون هذه المنتجات إمّا ملوث، أو محقون بمواد مسرطنة أو سيئ الصنع أو منتهي الصلاحية، وغير ذلك.

وطالب سالم الشعشوع، الناطق الرسمي باسم حركة إصلاح العمل التعاوني في الكويت، رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية بمقاطعة المنتجات الإيرانية. وقال «الشعشوع» إن «مبيعات المنتجات الإيرانية تقدر بمئات الملايين من الدولارات، وأن الجمعيات التعاونية لها نصيب 85% من تجارة التجزئة في الكويت»، وتمنى أن «تنجح مقاطعة المنتجات الإيرانية 100%، لكي لا يتم محاربتنا بأموالنا».

فيما دعا فهد العذاب، رئيس مجلس إدارة «جمعية الرقة التعاونية»، التعاونيين الكويتيين إلى «المشاركة في حملة مقاطعة البضائع الإيرانية التي يتم تخصيص ريعها لقتل أهلنا اليمنيين والسوريين والعراقيين، وقصفهم وتدمير بيوتهم وذبح نسائهم وأطفالهم وشيوخهم على مرأى ومسمع من العالم المتآمر على الشعب المغلوب على أمره».

وقال «العذاب»: «إن ما تقوم به ظهران من دعم مكشوف بالسلاح والمال وتزويد حزب الشيطان الإيراني بصنوف الدعم لذبح المسلمين بالسكاكين تحت شعارات تكفيرية، لا تخرج إلا من أفواه زمرة باغية فاسدة العقيدة، هي أمور مستنكرة ومذمومة تستوجب منا أن نقف في وجه إيران بكل السبل، وعلى رأسها مقاطعة السلع الإيرانية».

وعلى المستوى التجاري الرسمي، قال المهندس عمر باحليوه، الأمين العام للجنة التجارة الدولية في مجلس الغرف التجارية السعودية: «ستؤثر المقاطعة على الصادرات الإيرانية التي تتم بالطريق غير المباشر، لأن إيران تعتمد على إعادة التصدير عن طريق الإمارات، وهذه غالبا طريقة دخول المنتجات الإيرانية، إضافة إلى تأثر حركة الاستيراد والتصدير الشخصي عبر التجار، لذا ستجد إيران أن منتجاتها قلّ تصديرها لدول الخليج، من خلال وقوف الصف الخليجي أولا والعربي ثانيا والإسلامي ثالثا، لذلك سيكون هناك تأثير بعيد المدى على التجارة البينية وعلى الاستثمارات داخل إيران أيضا، وبالتالي سيتأثر الاقتصاد الإيراني بشدة».

فيما أعلن يوسف محمد القفاري، الرئيس التنفيذي لشركة «أسواق العثيم» التجارية، عن أن الشركة ستقاطع المنتجات الإيرانية في استجابة لحملة شعبية واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي في المملكة. وقال «القفاري» عبر حسابه الشخصي في موقع «تويتر»، إن «كل منتج يحتوى على باركود يبدأ بالرقم 626 لا يشرّف أسواق العثيم بيعه مهما كان ربحه».

وتتضمن قائمة السلع والمنتجات والوكالات التجارية الإيرانية التي كانت متداولة في المملكة قبل إطلاق حملة المقاطعة الشعبية، ما يلي:

أولا، المواد الغذائية:

- مؤسسة «المطرود لتموين الأغذية الوطنية» ومن أشهر المنتجات «خبز الشرائح -الدونات - كورن فليكس- كيك بريما»
- منتجات مصنع الري للعصائر، ومؤسسة الري للمواد الغذائية ومقر المصنع الرئيسي بالأحساء .
- مصانع الريان للألبان والعصائر
- مخابز وحلويات «العيد» في مدن «الدمام وسيهات والقطيف».
- مخابز أبو خمسين الآلية.
- مخابز الخرس بالأحساء.
- مصنع الجواد للمواد الغذائية.
- مياه «الشفاء» المعبأة.
- مياه «نجران» المعبأة. لصاحبها علي المسلم وهو شيعي إسماعيلي.
- ألبان وعصائر ومربى «نجران».
- مشروب «زمزم كولا».

ثانيا، الملبوسات:

- محلات «الصالح» للأقمشة والأزياء ب«الدمام والخبر والأحساء».
- عبايات «بوكنان».
- «بو حليقة» للعبايات.
- محلات «الرواد الصغار» لملابس الأطفال.
- «البن سعد» للأقمشة.
- «القطان» للمشالح.
- «البغلي» للمشالح.
- محلات «العوفي» لبيع جميع أنواع الملابس.

ثالثا، المفروشات والأثاث:

- مفروشات العصفور «طريق الخُبر- طريق الجبيل»
- مفروشات بو كنان.
- عبد الستار البراهيم لأعمال الديكور.
- الرميح للأثاث

رابعا، المصوغات والمجوهرات:

- محلات مجوهرات «غسان النمر - ياسر النمر للمجوهرات- حسن النمر».
- مؤسسة «ماسة النمر» للمجوهرات.
- مجوهرات «بوخمسين».
- «أريج» للمجوهرات.
- مجوهرات «الحرمين».
- محلات «المهنا».
- مؤسسة «لؤلؤة الناصر».
- مؤسسة «الأربش للمجوهرات».
- مجوهرات الأمير.
- مجوهرات الصبايا

الإصدار
من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية

عملت إيران بكل السبل منذ عقود طويلة، على تأسيس أذرع سياسية وعسكرية لها في عدد من بلدان العالم، ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية بالنسبة لها، وخصوصًا الدول العربية المجاورة، لكي تكون أداة في تمرير وتنفيذ مخططات طهران الهادفة إلى السيطرة عبر «تصدير الثورة» إلى محيطه العربي الإقليمي أولًا، وكان الجيران العرب هم أول المستهدفين!

وغيّرت الميليشيات المسلحة الشيعية، المشهد الاجتماعي والسياسي والعسكري في الشرق الأوسط. واعتبارًا من عام 2019، باتت هذه الميليشيات التي تعمل في العراق ولبنان وسوريا، المحرك الرئيسي لمد النفوذ الإيراني إلى خارج الحدود، ضمن مخطط «إيران الكبرى».

ولا يُخفي الإيرانيون حقيقة مشروعهم الذي يرمي إلى بسط نفوذهم العلني من طهران إلى شواطئ البحر المتوسط عبر جغرافية متصلة من طهران مرورًا بالعراق وسورية وصولًا إلى البحر المتوسط؛ ونفوذ آخر أقل علانية يتجه نحو دول الخليج العربي بالانطلاق من العراق الذي تسيطر عليه قوى سياسية وأمنية موالية لإيران.

مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات

«قاطع طهران لتقطع يد الإرهاب»

لا جدال أن كل من يشتري منتجًا إيرانيًا، فهو يدفع بذلك ثمن «الرصاص» الذي تقتل به إيران وأعوانها من عُصبة الشر إخواننا في سوريا والعراق واليمن. وكل من يتعامل في منتج إيراني، يصب مزيداً من الوقود على الحريق الطائفي الذي أشعله نظام «الملالي» في منطقة الشرق الأوسط برمتها، كما يدعم مساعي التخريب المستمرة التي تنفذها طهران ضد كل ما هو عربي، حقدًا وغُلوًا وعدوانًا.

وبناءً على ذلك، فإن مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات التي يمكن أن يقوم بها المواطنون العرب، من الخليج إلى المحيط، لكي يسهم في إضعاف آلة الحرب الطائفية التي تشنها طهران ضد دول المنطقة، لهذا علّنا كمواطنين عرب ومسلمين أن نرفع شعار «تقاطع إيران لتقطع يد الإرهاب».